المدرســـة الوطنيـــة العليـــا للعلـــوم السياسيـــــة

قسم الدراسات الإقليمية

تخصص: الفضاء الإقليمي و السياسة الدولية للجزائر

أثر الحراك العربي على التحول الديمقراطي في تونس

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالب :

بن سقلال سليمان

إشـراف الأستـاذ:

زيـام عبد النور

السنة الجامعية : 2017/2016

المدرسـة الوطنيـة العليـا للعلـوم السياسيـة

قسم الدراسات الإقليمية

تخصص: الفضاء الإقليمي و السياسة الدولية للجزائر

أثر الحراك العربي على التحول الديمقراطي في تونس

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

إعداد الطالب :

بن سقلال سليمان

إشراف الأستاذ:

زيام عبد النور

السنـة الجامعيـة : 2017/2016

مقـــــــدمة

مقدمة:

شهدت المنطقة العربية العديد من التحولات والتغيرات في السنوات الأخيرة، حيث برزت فيها عوامل جديدة أسهمت في الرفع من وتيرة تلك التغيرات وصلت في كثير من الدول إلى الراديكالية، او ما اصطلح على تسميته بالحراك العربي، ومن أبرز هذه العوامل، المجتمع المدني بكل تشكيلاته وحركياته، الذي كان له النصيب الأكبر في أحداث ما سمي "**بالحراك العربي** "، وهذا بعدما فشلت محاولات الأحزاب السياسية المعارضة في إسقاط أنظمة الحكم القائمة رغم تاريخها العريق في العمل السياسي، عكس المجتمع المدني الذي يغلب عليه طابع العفوية والارتجالية مقارنة بهذه الأحزاب السياسية،كالنقابات العمالية المعروفة بكفاحها الطويل ضد مختلف أشكال القمع السياسي والاضطهاد والغبن الاجتماعي.

في ظل موجة التغيير التي اجتاحت المنطقة العربية والتي يعتبرها البعض من المحللين و المنظرين في العلوم السياسية، نتيجة حتمية، لأن العالم حقيقة متغيرة، و بذلك فان الإصلاح السياسي هو عملية حضارية وطبيعية لابد من الدخول فيها من أجل تغيير الوضع الراهن بوضع أفضل، وهنالك من له نظرة أخرى خاصة بعد تبني الولايات المتحدة الأميركية لعدد من المبادرات والمشاريع الإصلاحية، حيث يرى أن الإصلاح المفروض من الخارج الذي نادى به الغرب هو حلقة جديدة من حلقات التبعية و الهيمنة والتآمر على العالم العربي.

إن الشعب التونسي و على غرار باقي الشعوب العربية، رفع شعار التغيير وإسقاط النظام الذي ترأسه كل من الحبيب بورقيبة الى غاية العام 1987،حين استلم رئاسة الدولة زين العابدين بن علي و بقي رئيسا للبلاد لمدة 23 سنة، في حراك شعبي كان مفاجئ للنظام و للعالم اجمع، كانت شرارته الأولى، حرق محمد البوعزيزي لنفسه، و الذي منع من طرف مصالح الشرطة من ممارسة نشاط للبيع على عربة كان يملكها دون ترخيص، ببلدية سيدي بوزيد الداخلية الواقعة جنوب العاصمة التونسية ، لتعم الاحتجاجات فيما بعد كل المناطق التونسية وصولا الى العاصمة التي شهدت اكبر المظاهرات و التي تنازل على إثرها الرئيس زين العابدين بن علي عن رئاسة البلاد و مغادرته الاراضي التونسية ، لتدخل تونس فيما بعد مرحلة جديدة في تاريخها الحديث .

المشكلة البحثية :

تشهد تونس منذ مطلع العام 2011 تحولا سياسيا كبير، عقب الإطاحة بنظام الحكم السابق الذي كان يرأسه الرئيس زين العابدين بن علي، في إطار موجة من الحراك الشعبي امتدت فيما بعد الى باقي الدول العربية ،جاءت كنتيجة لمطالبة الشعب التونسي بتحقيق العدالة الاجتماعية و إرساء مبادئ الحكم الديمقراطي والتداول علىالسلطة و فتح المجال أمام المشاركة السياسية و رفع الرقابة على مجال الاعلام والاتصالات، ومن هذاالمنطلق نطرح الإشكالية التالية :

كيف أثر الحراك العربي على تجربة التحول الديمقراطي في تونس ؟

التساؤلات الفرعية :

- ماهو مفهوم التحول الديمقراطي وما هي أهم المقربات و النظريات المفسرة له؟
- كيف حدث الحراك الشعبي في الدول العربية و ما هي أبرز تداعياته؟

_ كيف ينظر الي تجربة التحول الديمقراطي في تونس علي اثر الحراك الشعبي الذي عرفته ؟

فرضية الدراسة :

كلما غابت العدالة الاجتماعية و حقوق المواطنة، و تزايد اقصاء فواعل المجتمع المدني من المشاركة في رسم السياسات العامة للدولة التونسية، كلما كان ذلك دافعا نحو تحرك الشارع التونسي و انتفاضته على الوضع القائم بهدف تحقيق وضع افضل يضمن حقوق الجميع

تحديد مجال الدراسة :

1/ المجال الزمني:

حددنا الإطار الزمني للدراسة من سنة 2011 إلى يومنا هذا و هذا لان الحراك الشعبي في تونس كان بداية العام 2011 .

2/ المجال المكاني:

حددنا المجال المكاني بالدولة التونسية التي عرفت أولى موجات الحراك العربي الذي امتد فيما بعد الي العديد من الدول العربية .

مبررات اختيار الموضوع :

1: المبررات الموضوعية :

يشهد العالم العربي موجهة من التحولات على جميع الأصعدة السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية... ، تختلف من دولة إلى أخرى بحسب طبيعة الأنظمة السياسة بهذه الدول و تركيباتها الاجتماعية والثقافية و عوامل خارجية أخرى فرضت نفسها على المشهد السياسي العربي مما يستدعي التمعن في هذا

الواقع العربي اليوم الذي رفع شعار التغير والتحدي لإحلال أنظمة حكم ديمقراطية و تكريس مبدأ الحكم الراشد و كمثال على ذلك التجربة التونسية .

2: المبررات الذاتية :

إن بناء دولة حديثة قائمة على أساس الديمقراطية هو حلم كل مواطن عربي لذلك وجدت موضوع الحراك العربي و التحول الديمقراطي أكثر إغراءا خاصة تجربة التحول الديمقراطي في تونس التي عرفت مسارات مختلفة تماما عن الذي حدث في باقي الدول العربي التي شهدت ما سمي بالحراك العربي، إضافة إلى هذا يعد البحث فرصة لتوسيع معارفي.

الإطار المنهجي :

اعتمدنا في الدراسة على مجموعة من المناهج التالية :

1. **المنهج التاريخي:**

هو منهج من مناهج البحث العلمي الذي يعنى بتفسير الحوادث التاريخية الماضية كأساس لفهم واستيعاب مشاكل الحاضر و التنبؤ بما سيكون عليه المستقبل،[1] فالمنهج التاريخي يطلع بدور حيوي وأصيل في ميدان الدراسات والبحوث العلمية، التي تتمحور حول دراسة أحداث و ظواهر الحياة الاجتماعية، وتعاقب مساراتها بين الماضي و الحاضر وبذلك يقدم الطريقة العلمية الصحيحة والمؤكدة للكشف عن الحقائق التاريخية، و عليه فان استخدام المنهج التاريخي يساعد الباحث في الإلمام بالواقع الحالي و فهمه لأنه في حقيقة الأمر امتداد لحقائق تاريخية حدثت كما هو الحال بالنسبة للتجربة التونسية مع التحول الديمقراطي و الحراك الشعبي الكبير الذي عرفته منذ مطلع العام 2011.

2. **منهج دراسة الحالة:**

تم الاستعانة بهذا المنهج الذي يهدف إلى جمع البيانات المتعلقة بأية وحدة سواء كانت فردا أو جماعة أو مؤسسة أو نظاما ...،[2] بهدف تسليط الضوء أكثر على الوحدة محل الدراسة وهذا من خلال معالجة مسار التحول الديمقراطي في تونس و تتبع مراحله و إبراز الفرق بين مرحلة ما قبل الثورة التونسية وما بعدها، وذلك بالتعمق في دراسة المعلومات الخاصة بكل مرحلة والإلمام بجميع جوانبها السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية ...،بهدف الوصول إلى تعميمات ونتائج علمية تمكن من فهم واقع التجربة التونسية نحو التحول الديمقراطي .

3. **المنهج الإحصائي :**

إستخدمنا المنهج الإحصائي الذي من خلاله نجمع البيانات و المعلومات الضرورة حول ظاهرة ما على اعتبار انه أرقاما وأعدادا يمكن أن تلخص إما توزيعات القيم و على المتغيرات أو عن العلاقات

---

[1] محمد شلبي،***المنهجية في التحليل السياسي***، (الجزائر: دار هومة الطبعة 4، 2002)، ص 52

[2] محمد شلبي،**مرجع سابق**،ص77

بين المتغيرات[3]، وبذلك يمكن اختزال المعلومات رياضيا و في صيغة رقمية تكمن الباحث خاصة في العلوم السياسية من تفسير الكثير من أنواع السلوك السياسي و التعبيرعنه كميا مثل الانتماء الحزبي و الجمعوي و تأثير وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي .

إقترابات الدراسة:

إقتراب دراسة الحكم :

يهتم هذا المدخل بالدراسات التي تناولت موضوع الحكم في اطاره نظري و التحليلي، و هو مرتبط أيضا بحقول معرفية اخرى مثل نظرية الدولة و دراسات الحكومات ، التي لم تعد تقتصر على تحليل المؤسسات الرسمية بل تشمل فواعل غير رسمية اخرى كالمجتمع المدني والقطاعات الخاصة ، و دورها في رسم السياسات العامة للدولة، و بالتالي احداث تغير في مسار التحول الديمقراطي و بناء الدولة [4].

إقتراب الاقتصاد السياسي :

يبحث هذا الاقتراب في تأثير العوامل الاقتصادية في تشكيل و توجيه السلوك السياسي و الهياكل و المؤسسات السياسية،و يستخدم هذا المدخل لتوضيح دور الازمة الاقتصادية التي تعيشها دولة ما، في التأثير على سلوك الافراد و الجماعات التي تسعى الى تحقيق وضع اقتصادي أفضل، من خلال جملة من المطالب الشعبية، التي تقابلها إصلاحات و برامج هيكلية تقوم بها الدولة لتلبية هذه المطالب. [5]

أدبيات الدراسة :

كتاب **صموئيل هانتجتون Samuel Huntington**، " **الموجة الثالثة** " الذي تناول فيه موجات التحول الكبرى في العالم نحو الديمقراطية، فالموجة الأولى والتي تمتد جذورها إلى الثورتين الفرنسية والأمريكية، وصلت إلى ذروتها في القرن العشرين عقب الحرب العالمية الأولى مباشرة، فمع بداية عشرينيات القرن العشرين، أجريت انتخابات عامة وحرة في حوالي ثلاثين دولة أدت إلى انتقال السلطة من نظم تسلطية إلى أخرى ديمقراطية، أما الموجة الثانية فقد ظهرت مع انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، حتى بدأت موجة جديدة صغيرة من التحول إلى الديمقراطية شملت بلدان ألمانيا الغربية سابقا، والنمسا وايطاليا واليابان ،أما الموجة الثالثة فقد بدأت مع الانقلاب العسكري في البرتغال في عام 1974، ثم شملت كلًا من: اليونان وإسبانيا في أوروبا، وامتدت لتشمل أمريكا اللاتينية فيما بعد.

الدراسات السابقة :

هناك العديد من الدراسات التي ناقشت موضوع الحراك العربي حول الديمقراطي في البلدان العربية، والتي ظهرت من خلال كتب وأبحاث، وفيما يلي بعض الدراسات المتعلقة بمسألة التحول الديمقراطي، والتي

---

[3] المرجع نفسه ،ص 67

[4] نصر محمد عارف،***إبستمولوجيا السياسية المقارنة، النموذج المعرفي،النظرية،المنهج***، (القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسات،2002)، ص 94

[5] نصر محمد عارف،***إبستمولوجيا السياسية المقارنة، النموذج المعرفي،النظرية،المنهج،مرجع سابق، ص 111***

تناولت الواقع السياسي العربي بشكل عام، وآخر تتناول الموضوع، من خلال حالات دراسة مختلفة لدول المنطقة.

في دراسة قدمها **معتز بالله عبد الفتاح** بعنوان "الديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج"، تناول الباحث مدى التزام القوى الدولية في العمل الجاد للتحول الديمقراطي الحقيقي في المنطقة العربية، فضلاً عن طبيعة الديمقراطية التي تضغط هذه القوى من أجل تحقيقها.كما تناولت الدراسة أسباب الإرث الاستبدادي التقليدية في الدول العربية، إضافة إلى مدى استعداد الثقافة السياسية العربية للتحول الديمقراطي، حيثخلص المؤلف إلى أن التحول الديمقراطي الحالي لبعض الأنظمة السياسية العربية ما زال قائماً على التوتر في العلاقة بين النخبة الحاكمة والمؤسسة التشريعية والسلطة القضائية من جهة والإعلام ومؤسسات المجتمع العربي من جهة أخرى.

كما نجد أيضا الكتاب الصادر عن مركز **دراسات الوحدة العربية** في مارس عام 2004م تحت عنوان" الديمقراطية المتعثرة ،مسارات التحركات العربية الراهنة من اجل الديمقراطية "حيث قدم فيه العديد من الباحثين دراسات حول الواقع السياسي العربي الراهن في ظل التغيرات الكبيرة التي مست الأنظمة العربية، حيث تناولت الدراسة في فصلها الأول أهم الأسباب التي أدت إلى الحراك التونسي و المطالبة بالتغير وإسقاط النظام السياسي القائم و كذا مسارات الحراك ونتائجه وأهم الفاعلين في إدارة هذا الاخير، كما حاولت الدراسة إسقاط الضوء على واقع الحراك التونسي في العالم من خلال أهم المواقف الإقليمية والدولية ،لتصل في الاخير إلى حصر و جمع أهم مكتسبات الحراك التونسي .

وفي دراسة أخرى قدمه **توفيق المدني** بعنوان " تونس الثورة المغدورة و بناء الدولة الديمقراطية " الصادرة عام 2013 و التي تناول المؤلف من خلالها دراسة حالة الحراك التونسي في مختلف أبعاده السوسيوتاريخية ، الثقافية و السياسية من خلال تركيزه على أهمية بناء الدولة الحديثة و التنشئة السياسة و دور المجتمع المدني كأداة فعالة في مسار التحول نحو الديمقراطية الحقيقة القائمة على التعايش و التعددية و الاختلاف الفكري، و في هذا الصدد تعرض قضية جوهرية أخرى تمثلت في دور الدين و التيار الإسلاميو تأثير الجماعات السلفية و المتشددة بشكل عام و علاقته كل ذلك بالتحول الديمقراطي في تونس .

صعوبات البحث :

يجد الباحث صعوبة في تناول إشكالية التحول الديمقراطي خاصة في الوطن العربي كون الظاهرة الديمقراطية هي ظاهرة معقدة جاءت وفق تصور غربي تم إسقاطه على الواقع العربي في محاولة إلى تعميم التجربة الديمقراطية الغربية في بلداننا العربية ، هذا الأمر الذي يصطدم بمشكلات أخرى على رأسها:

_ الخصوصية الشرقية الإسلامية التي تميز الدول العربية عن الدول الغربية.

_ مسألة فصل الدين عن الدولة .

_ إشكالية بناء الدولة ذات المؤسسات الحديثة .

_ إضافة إلى شمولية البحث وسعته.

هيكل الدراسة :

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول:

- **الفصل الأول:** تناولنا فيه الإطار النظري و المفاهيمي للدراسة، وذلك من خلال التطرق إلى مفهوم التحول الديمقراطي ،الأنماط والمراحل التي يمر بها، وكذا العوامل المؤدية الى حدوثه و صولا إلى أهم المقاربات النظرية المفسرة لعملية التحول الديمقراطي.
- **الفصل الثاني** :تناولنا في هذا الفصل موضوع الحراك العربي و تداعياته على المنطقة العربية بغية الوصول إلى الحالة التونسية كأنموذج للدراسة من خلال تناول أسباب تعثر المسار الديمقراطي في الدول العربية، ثم أبرز الاسباب و الدوافع وراء هذا الحراك العربي، و في الاخير تعرضنا لكيفية تعامل القوى الاقليمية و الدولية مع الحراك و ماهي مالاته
- **الفصل الثالث:** نتناول الحراك الشعبي التونسي وأهم ما ميزه و هذا بالتطرق الي وضع تونس ما قبل الحراك ثم ما بعد الحراك من خلال الوقوف على الأسباب و الدوافع، و كذا دور النخبة في مسار التحول الديمقراطي التونسي و أبرز مؤشرات هو تقيمه من خلال ما حققه من مكتسبات و خسائر.

الفصل الأول:

الاطار النظري و المفاهيمي للدراسة

تمهيد:

يمثل ضبط الإطار النظري للدراسة و تحديد المفاهيم الأساسية لها، ضرورة منهجية ومعرفية لا يمكن تجاوزها و ذلك لرفع أي غموض و لبس قد يعترض البحث و لإضفاء الموضوعية و المصداقية تمكن من الوصول إلى النتائج المرجوة ومن بين هذه المفاهيم نذكر : الديمقراطية، التحول الديمقراطي، الانتقال الدمقراطي ...، بالإضافة الي وضع الموضوع في إطاره النظري المناسب من خلال التطرق إلى المقاربات و النظريات المفسرة لعملية التحول الديمقراطي و عليه سنتناول من خلال هذا الفصل العناصر التالية :

- ✓ **المبحث الأول** :مفهوم التحول الديمقراطي
- ✓ **المبحث الثاني**: الأسباب و العوامل المؤدية للتحول الديمقراطي
- ✓ **المبحث الثالث** : أنماط التحول الديمقراطي و مراحله .

المبحث الأول : مفهوم التحول الدمقراطي

يعد موضوع التحول الديمقراطي من المواضيع الحديثة التي لاقت اهتمام كبير من قبل الباحثين والمفكرين السياسيين، الذين حاولوا معرفة طبيعة هذا التحول وأسبابه، أنماطه و مساراته و هذا في الدول الغربية التي عرفت الموجات الأولى للتحول الديمقراطي لينقل الاهتمام فيما بعد الى المنطقة العربية التي شهدت حراك شعبيا أطاح بأنظمة الحكم القائمة و و غير مسار العديد من الدول فيها في تجربتها نحو الديمقراطية.

المطلب الأول : تعريف التحول الديمقراطي

قبل الخضوع إلى معرفة تعريف التحول الديمقراطي باعتباره احد المفاهيم الحديثة المطروحة يستدعي الأمر أولا معرفة الأصول اللغوية لمصطلح.

فكلمة **التحول:** لغة تعبر عن تغير نوعي في الشيء، أو الانتقال من حالة إلى أخرى.

وكلمة التحول تقابلها باللغة الانجليزية كلمة Transition و تعني التحول أو الانتقال من حالة إلى أخرى.

1: وفق المنظور الغربي:

جاء في تعريف **صاموئيل هنتنجتون** في كتابه الموجة الثالثة حول عملية التحول الديمقراطي بأنها: مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي تحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية[1]، فإن التحول الديمقراطي، ببساطة، هو عملية انتقال النظام السياسي من نظام غير ديمقراطي، سواء كان نظاما ملكيا أو جمهوريا مطلقا أو نظاماً عسكرياً سلطويا أو نظاما ثيوقراطيا شموليا أو نظَام حكمِ الحزب الواحد، إلى نظام ديمقراطي يتميز بالانفتاح والتعددية، والمشاركة السياسية، واحترام حقوق الإنسان، وغيرها من المبادئ والقيم الديمقراطية.

[1] صامويل هنتجتون، ***الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين***، ترجمة عبد الوهاب علوب،(القاهرة: دار سعاد الصباح،1993) ، ص7

كما يعرفها " **شميتر** " بأنها : عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراد أو موضوعات لم تشملهم من قبل، إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر.[1]

ويعرفها " **روستو** " بأنها : عملية اتخاذ قرار يساهم فيها ثلاث قوى ذات دوافع مختلفة، وهي : النظام والمعارضة الداخلية والقوى الخارجية، و يحاول كل طرف إضعاف الأطراف الأخرى و تتحدد النتيجة النهائية لاحقا للطرف المتغير في هذا الصراع.

ويعرفه "**تشارلز أندريان**" بأنه: التحول من نظام إلى آخر ،أي تغير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام ويسميه التغير بين النظم ،وعليه التحول يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام و هي البعد الثقافي،البعد الهيكلي والسياسات وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة،مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم .[2]

في هذا الإطار فإن هذا التعريف يركز على أن التحول الديمقراطي هو عملية تغيير جذري في جميع مستويات النظام من خلال ما سبق يتضح أن تعدد التعاريف المقدمة للتحول الديمقراطي إنما تعود لنظرة كل مفكر وتركيزه على متغير معين للتعبير عن عملية التحول الديمقراطي.

2: التحول الديمقراطي من المنظور العربي:

عرف المفكر العربي" **محمد عابد الجابري**" التحول الديمقراطي بأنه الانتقال إلى الديمقراطية من دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع ولا يقوم كيانها على مؤسسات لا تعلو على الأفراد والجماعات ولا تتداول فيها السلطة على أساس الأغلبية السياسية إلى دول يقوم فيها كيان على ثلاث أركان:

- ❖ حقوق الإنسان في الحرية والمساواة وما يتفرع عنها لاحقا في الحريات الديمقراطية والحق في الشغل وتكافئ الفرص.
- ❖ دولة المؤسسات القائمة على مؤسسات السياسية والمدينة تسمو على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتمائهم العرقي والديني والحزبي.

[1] توفيق المدني تونس، ***الثورة المغدورة و بناء الدولة الديمقراطية الطوبيات الأصولية في السلطة***، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الاولى، 2013)، ص 318

[2] المرجع نفسه، ص ص 320- 319

❖تداول على السلطة بداخل هذه المؤسسات، بين القوى السياسية والمدينة وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الاقليات في المجتمع.

أما **برهان غليون** فيعرف التحول الديمقراطي بأنه : العمل على امتصاص التناقضات الكبرى والعنيفة، وتخفيف درجة التوتر العالي الذي لا يمكن احتماله ويهدد المسيرة الديمقراطية قبل أن تبدأ."

المطلب الثاني: التحول الدمقراطي و المفاهيم المرتبطة به

1: المفاهيم الرتبطة بالتحول الديمقراطي

أ/ الديمقراطية Democracy :[1]

يعد مفهوم الديمقراطية من المفاهيم الشائعة الاستعمال في العالم اليوم، خصوصا أن كافة الأنظمة السياسية المعاصرة دكتاتورية، وتوتاليتارية * وثيوقراطية*، تحاول أن تضفي على نفسها صفة الديمقراطية وتدعي تمثيل الشعب، مما أدى إلى اللبس وإساءة فهم المفهوم واستعماله، وأحياناً تعريفه بدقة، إلا أن الفرق واضح بين الشعارات والادعاء بتأييد وتمثيل الشعب، وبالتالي إضفاء الشرعية على نظام الحكم، والواقع والتطبيق العملي.

ويمكن تعريف الديمقراطية بأنها حكم الأغلبية عبر التداول السلمي للسلطة، حيث تتنافس الأحزاب السياسية للوصول إلى السلطة، من خلال الاحتكام إلى صناديق الاقتراع.

ب/ الانتقال الديمقراطي :

يشير مفهوم "الانتقال الديمقراطي" في أوسع معانيه إلى العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي.

---

[1] إسماعيل الشطي، ***الديمقراطية كالية لمكافحة الفساد و التمكين للحكم الصالح***،(مجلة المستقبل العرب، عدد 31، 2007)، ص 78

* **توتاليتارية** : أستخدمت كلمة توتاليتارية لأوّل مرة من جانب الديكتاتور الفاشي الإيطالي بنيتو موسليني، ثم أدرجت إثر ذلك في قاموس الاصطلاحات السياسيّة، وتترجم أحيانا بالشمولية أو الكليانية وهي وصف يطلق على أنماط حكم سياسي جديدة ظهرت في القرن العشرين، مثل إيطاليا موسليني وألمانيا هتلر وإسبانيا فرانكو وبرتغال سالازار

* **ثيوقراطية** : تعني حكومة الكهنة أو حكومة دينية. تتكون كلمة ثيوقراطية من كلمتين مدمجتين هما" ثيو" وتعني الدين" وقراطية" وتعني الحكم وعليه فان الثيوقراطية هي نظام حكم يستمد الحاكم فيه سلطته أو بالأحرى شرعيته مباشرة من الإله ، حيث تكون الطبقة الحاكمة من الكهنة أو رجال الدين.

ومن المعروف أن هناك عدة أشكال أو أنماط لنظم الحكم غير الديمقراطية، فهي يمكن أن تكون شمولية أو تسلطية مغلقة، مدنية أو عسكرية، حكم فرد أو حكم قلة...، كما أن هناك حالات ومستويات متعددة للنظام الديمقراطي الذي يتم الانتقال إليه.[1]

لذلك يميز الكثير من المفكرين بين الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي، حيث يعتقدون أن الانتقال الديمقراطي هو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي ويعد من أخطر المراحل نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات، حيث أن النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلطة حيث تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق.

ج/ الترسيخ الديمقراطي :

تميز الأدبيات العامة للديمقراطية بين التحول الديمقراطي من جهة والترسيخ الديمقراطي من جهة أخرى، فحدوث التحول الديمقراطي لا يعني استمراره و تعزيزه، ولا يمكن اعتبار أن الديمقراطية قد ترسخت في مجتمع ما عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين الأساسيين حقيقة أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد وتملي التفاعلات التي تتم في داخل النظام السياسي[2] .

وقد أثارت محاولات تأصيل مفهوم الترسيخ الديمقراطي جدلا بين مختلف الدارسين و الباحثين في العلوم السياسية، الذين سعوا إلى تحديد مؤشراته، ومحاولة استحداث طرق لضمان التحقيق الفعلي للحكم الديمقراطي.

2 : في مفهوم الحراك و الثورة :

أ/ مفهوم الحراك :

لغة: حَراك مفرد: حَرَكَة كل مظهر عام من مظاهر النشاط، ضد السكون .[3]

---

[1] حسن عبد الحميد أحمد رشوان، ***الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان***، (مصر: المكتب الجامعي الحديث 2006)، ص 12

[2] نفيسة رزيق، ***عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر و اشكالية النظام الدولاتي المشكلات و الافاق***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، (جامعة باتنة: 2008)، ص 21

[3] احمد مختار عمر، ***معجم اللغة العربية المعاصر***، (القاهرة: علم الكتب، الطبعة الاولي، 2008)، ص 479

يجمع عديد الخبراء إن مصطلح **الحراك** تم استورداه من بيئة غير البيئة العربية، فقد تم استعارته من أدبيات الحراك الأوروبي عام 1848 تاريخ صدور البيان الشيوعي الماركسي، كما استخدم عام 1968 في براغ تحت مسمى "ربيع براغ" بتشيكوسلوفاكيا.

وقد تم ترويج مصطلح "**الربيع العربي**"، التي تعني قلب نظام الحكم من طرف مختلف وسائل الإعلام الغربية وصناع القرار فيها، لتوصيف حالة الاحتجاجات التي انطلقت في مختلف الدول العربية مع مطلع العام 2011، مستلهمة من الاحتجاجات التي شهدتها أروربا الشرقية بعد سقوط الاتحاد السوفياتي.

في هذا الإطار نعتبر أن المصطلح الأقرب لتوصيف ما حدث أو يحدث في المنطقة العربية هو مصطلح "**الحراك العربي**"، على أساس السيل الكبير من الاحتجاجات والمظاهرات المختلفة التي حركت الشارع العربي وأعطت لنفسها رمزية كبيرة من خلال أماكن التجمعات كميدان التحرير في مصر، وميدان اللؤلؤة في البحرين، شارع الحبيب بورقيبة في تونس...، حتى وإن كانت الانطلاقة شبانية في بادئ الأمر إلا أن انضمام عديد الاتحادات والنقابات العمالية وكدا فصائل من الأحزاب السياسية المعارضة زادت في زخم تلك الاحتجاجات وأمدتها بأكبر قدر ممكن من التنظيم والتنسيق والهيكلية.

لكن ربط الحراك بصفة "العربي" فقط من شأنه أن يقصي الأقليات غير العربية التي شاركت في الحراك على غرار الأقليات المسيحية في مصر التي وقفة في وجه استبداد نظام مبارك، نفس الأمر يتعلق بالأقليات الموجودة في كل من سوريا، اليمن وتونس ...الخ لكن رغم دلك يمكننا المحافظة على صفة العربية حتى نميزه المنطقة العربية على المناطق الأخرى من العالم لا غير، حتى وان كان البعض يفضل مصطلح "الحراك الديمقراطي" لتجاوز إشكالية التعدد ألاثني والطائفي في المنطقة العربية ولان الهدف المنشود من هذا الحراك هو في النهاية دمقرطة النظم السياسية العربية.

في حين إعتبر كثير من المتتبعين أن مصطلح الثورة لا ينطبق على الأوضاع العربية الراهنة من منطلق أن الذي حدث في المنطقة العربية لا يصل بعد الى درجة " مفهوم الثورة " التي لها العديد من الخصائص و المميزات و عليه سنحاول من خلال هذه الدراسة القاء الضوء على بعضها فيما يلي :

ب/ تعريف الثورة :

لغة : نقول ثور، منسوب إلى "الثَّوْرَةِ"[1]

[1] أحمد مختار عمر، **مرجع سابق**، ص 750

رَجُلٌ ثُورِيٌّ : يعتقد في مبادئ الثورة ، ثائرٌ مُتَمَرِّدٌ .

عَمَلٌ ثُورِي: عمل يكتسي صبغة الثورة و العنف و الهيجان

تعددت التعريفات الخاصة بالثورة واختلفت فيما بينها على محاور التركيز والانطلاق , فهناك من جعل استخدام العنف مكونا اساسيا من مكونات الثورة , وأخرون ركزوا على نتائج العمل الثوري ودرجة مستوى التغيير المتحقق داخل المجتمع[1].

فهناك من يرى ان الثورة " رفض للوضع القائم فهي تحرك السلوك السياسي وهى فعل إختيار ورفض من خلال عمل عنيف

يمكن التوصل إلى تعريف شامل للثورة وهو:

"الثورة هي عملية تغيير سريع وجذري للنظام السياسي مما يؤدى للإطاحة بالنظام القديم والنخبة التابعة له[2].

وتجدر الإشارة هنا انه لابد من التفريق بين انهيار النظام وانهيار الدولة , حيث يثور تساؤلا هام وهو "هل من الممكن أن تؤدى الثورة إلى انهيار النظام والدولة معا؟" خاصة وان هناك اتجاهين رئيسيين في الأدبيات الخاصة بالثورات، حيث يرى الاتجاه الأول ان الثورة عملية تستهدف النظام السياسي دون ان تمس بالضرورة الدولة ذاتها، حيث من الممكن أن ينهار النظام السياسي دون أن تنهار الدولة، كما أن انهيار الدولة ليس مرتبطا بالضرورة بالثورة.

بينما يرى الاتجاه الثاني أن فكرة انهيار الدولة مرتبطة بالثورة , فانهيار الدولة القديمة هو المرحلة الأولى للثورة، والتي يتم خلالها تغيير النظام ككل ,وطرح أفكار جديدة حول الدولة ومؤسساتها الرئيسية، أي أن فكرة الدولة ذاتها وتعريفها من الناحية الايديولوجية والقومية تكون محط تغيير، وبالنظر الى الوضع في مصر وتونس فأن الخط الفاصل بين النظام والدولة ضعيف جدا، والزخم الثوري ربا يؤدى إلى بدء انهيار الدولة ذاتها.

المطلب الثالث: المقاربات والنظريات المفسرة لعملية التحول الدمقراطي

1: المدخل الانتقالي في تفسير التحول الديمقراطي

[1] فواز الطرابلسي، ***الديمقراطية ثورة*** ،(بيروت: رياض الريس، 2012)، ص284

[2] منير الحمش، عبد الحليم فضل الله وأخرون، ***ثورة الشارع العربي***،(بيروت: المركز العربي للدراسات والتوثيق، 2011)، ص60

أشار الباحث السياسي "**دانكورت روستو** " إلى أن العمل على كيفية تحقيق الديمقراطية يتطلب مدخلا تطوريا تاريخيا يستخدم منظورا كليا لدراسة حالات مختلفة لان ذلك يوفر مجالا للتحليل أفضل من مجرد البحث عن المتطلبات الوظيفية للديمقراطية.

و إستند الباحثون إلى دراسة بعض النماذج الديمقراطية في تبرير المدخل الانتقالي فدرسوا النموذج التركي والسويدي وحددوا أربعة مراحل أساسية تتبعها كل البلدان لتحقيق الديمقراطية وهي:[1]

- **مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية:** تمثل الشرط الأول في رأي **روستو**، فإن تحقيق الوحدة الوطنية لا يعني توافر الإجماع، إنما حيث يتم البدء بتشكيل هوية وطنية مشتركة لدى الغالبية العظمى من المواطنين.
- **مرحلة الصراع السياسي غير الحاسم:** حيث يمر المجتمع بمرحلة أولية، و تشهد هذه المرحلة صراعا حادا بين جماعات متنازعة تكون الديمقراطية أحد اهم الاهداف المرجوة من ورائه.
- **مرحلة القرار :** وتبدأ هنا عملية الانتقال والتحول المبدئي، وهي لحظة تاريخية حاسمة تقرر فيها أطراف الصراع السياسي التوصل إلى تسويات وتبني قواعد ديمقراطية تمنح الجميع حق المشاركة في القرار السياسي.
- **مرحلة التعود:** في هذه المرحلة تتعود الأطراف المختلفة على قواعد اللعبة الديمقراطية، ويرى **روستو**، أن قرار التوصل إلى اتفاق حول تبني قواعد ديمقراطية قد لا يكون ناتجا عن قناعة، ولكن مع مرور الوقت تتعود الأطراف على هذه القواعد وتتكيف معها.

2: المقاربة السوسيولوجية [2]

تهتم بدراسة البناء الطبقي الاجتماعي للمجتمعات، و تضم هذه المقاربة: النظرية البنيوية و نظرية النخبة.

- **النظرية البنيوية:**

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، ***التطور السياسي و التحول الديمقراطي، التنمية السياسيةو بناء الدولة***،(القاهرة: 2006) ص 79

[2] حسين توفيق ، ***الانتقال الديمقراطي إطار نظري***، متاح على الرابط : http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html، (22.04.2017)

يقوم هذا المدخل على إفتراض رئيسي وهو أن المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية يتشكل ويتأثر بنمط التنمية الرأسمالية ،وليس عن طريق مبادرات وخيارات النخب. ويرى هذا المدخل أن النخب السياسية تقوم بمبادرات وخيارات معينة ،إلا أن هذه الخيارات لا يمكن تفسيرها إلا عبر الإشارة إلى القيود المحيطة بها.

ترى هذه النظرية من أن التغير السياسي و التحول الديمقراطي هو نتيجة لظهور طبقة وسطى في البناء الطبقي للمجتمع، بحيث تسعى لتقاسم السلطة مع الطبقة الحاكمة، ساعية إلى هدم البناء التقليدي للمجتمع الاجتماعية و السياسية، لتعوضه ببناء جديد يأخذ موقعها بعين الاعتبار، حيث يرى " فرانسيس فوكوياما " أن الأنظمة الدكتاتورية تحمل في طياتها بذور فنائها، وتتمثل الدراسة الكلاسيكية للمدخل البنيوي في دراسة "بارنجتون مور (Barrington Moore)" و ارتكزت مقاربة **مور**، ليس على مبادرات النخب وإنما في إطار العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة والسلطة، تمثل الطبقات الاجتماعية الثلاث وهي: الفلاحين، طبقة ملاك الأراضي، البرجوازية الحضرية، والبنية الرابعة هي الدولة ، وتوصل إلى أن شكل الديمقراطية الليبرالية كان نتيجة لتفاعل مختلف هذه البنى.

- **نظرية النخبة :**

تنطلق هذه النظرية في تفسيرها للتحول الديمقراطي من افتراض أساسي هو أن التحول الديمقراطي هو نتيجة لوصول نخبة تؤمن بالقيم الديمقراطية إلى الحكم، تسعى جاهدة لتطبيق أفكارها و توجيه الدولة نحو حكم .[1]

3: المقاربة السيكولوجية

تركز هذه المقاربة على الجانب النفسي في تفسير التغير السياسي و التحول الديمقراطي، حيث تضم تفسيرين هما:

- **نظرية الإحباط:**

تنطلق هذه النظرية من الافتراض التالي: يحدث التغير السياسي نتيجة للإحباط، أي عندما لا تتوافق تصورات الفرد و الجماعة بوجودهم الاجتماعي أو السياسي مع أمر الواقع لوجود حائل دون ذلك، يرى" **بركوريت** " أن إدراك الفرد أو الجماعة للوضع يخلق غضبا شديدا يتحول بدوره إلى دافع للعدوانية

[1] حسين توفيق، **مرجع سابق**

يستهدف الواقع القائم قصد تغييره، مثال في الجزائر عاش الشعب الجزائري هذه الحالة في ظل الأحادية، حيث عجز النظام على تحقيق حاجياته خاصة الاقتصادية و الاجتماعية، مما شحن هذا الشعور في شكل سلوك عنيف انفجر عام 1988 في شكل مظاهرات، أعمال عنف استهدفت تغيير الوضع القائم[1].

❖ **سيكولوجية الجماهير:**

ينطلق هذا التفسير من افتراض أساسي هو أن لكل شعب سيكولوجيته الخاصة التي تتطور بنيويا متأثرة بالتحولات البيئة التاريخية التي عاشها، لتخلق لديه نمط من السلوك الاجتماعي و السياسي يميزه عن باقي الشعوب الأخرى[2].

4: المقاربة الاقتصادية

ينطلق أنصار هذا الاتجاه في من أن طبيعة الاقتصاد الذي يعتمد على الريع النفطي هو السبب الأساسي في دفع التحول السياسي، حيث تخضع كل الدول التي تعتمد على هذا البناء الاقتصادي للمعادلة التالية: كلما زاد سعر النفط كلما ساد الاستقرار السياسي، و كلما انخفض سعر النفط كلما ظهرت اضطرابات تؤدي للتغيير،[3] فقد عرفت الجزائر في مرحلة حكم " الشاذلي بن جديد " في منتصف الثمانينيات 1986 انخفاض ملموس في أسعار النفط، حيث انخفض سعر البرميل من 30 إلى 10 دولار، الأمر الذي أدى إلى إضعاف إمكانيات النظام السياسي لأنه يعتمد أساسا على عائدات النفط، كما أضعف البناء الاجتماعي لاعتماده على مساعدات الدولة، كل هذا أدى إلى أزمة اقتصادية.

5 : نظرية السلام الديمقراطي [4]

تقوم فكرة السلام الديمقراطي على ترويج المؤسسات الليبرالية للصداقة بين الأمم الديمقراطية ، وهو ما أكده عدد من الباحثين الليبراليين مثل **بروس راست** و**مايكل دويل** الذين أقروا بوجوب أن يحل السلام الدولي بين الديمقراطيات المتطورة .

---

[1] احمد زايد،***علم الاجتماع النظريات الكلاسيكية و النقدية***،(القاهرة: مصر للطباعة و النر و التوزيع،2005)، ص 130

[2] المرجع نفسه، ص 134

[3] زاهي المغيري، ***المداخل النظرية للتحول الديمقراطي***، متاح على الرابط : www.hewarat.com/frum/showpost.php ، (25.04.2017) .

[4] شادية فتحي إبراهيم عبداللـه، ***الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية***،(عمان: المركز العلمي لدراسات السياسية، 2003)،ص 36 .

ويمكن تعريف السلام الديمقراطي وفقا **للتحليل الدياليكتيكي*** على أنه: قدرة بعض المجتمعات على حل خلافاتها ونزاعاتها بصورة سلمية على الرغم من إمتلاكها وسائل العنف .

وقد اقترنت نظرية السلام الديمقراطي إلى حد بعيد كما أشرنا سابقا بكتابات "مايكل دويل و بروس راست اللذين تأثروا ب" **كانط**" ، و يشير دويل إلى أن التمثيل الديمقراطي و الالتزام الإيديولوجي بحقوق الإنسان ،والترابط العابر للحدود الوطنية، كل ذلك يفسر اتجاهات الميل إلى السلام التي تتميز بها الدول الديمقراطية.

تقوم نظرية السلام الديمقراطي على المرتكزات أساسية تستند إلى منطق إيمنويل كانط، الذي يؤكد على ثلاث عناصر:

- ❖ التمثيل الديمقراطي الجمهوري .
- ❖ الالتزام بحقوق الإنسان .
- ❖ الترابط العابر للحدود الوطنية .

6: نظرية الدومينو

تفترض هذه النظرية وجود قوة خارجية قادرة على زعزعة حالة الاستقرار القائمة بين مجموعة متجاورة من الكيانات المنتظمة في ترتيب معين، وترى أنه بمجرد نجاح تلك القوة في زعزعة استقرار أي من تلك الكيانات تبدأ موجة من عدم الاستقرار تمس كل عنصر من عناصر النظام الواحد تلو الآخر، ولهذه الموجة سرعة ففي الانتشار تتأثر بمدى توافر قدرة ذاتيه لدى العناصر التي تسقط أولا على تعزيز انتشار أثر الموجة، ومن شروط تحقق هذه النظرية أن تكون المسافة الفاصلة بين الكيانات المكونة للنظام متساوية، وأن تسقط بسرعة معينة، أون يكون لدى الكيانات المكونة للنظام استعدا للتأثر بالموجة[1]

---

* **التحليل المادي الجدلي(الديالكتيكي)**:

يمثله **ماركس وأنجلز**: هواة هذا التحليل يجعلون الإنسان تتحكم فيه المادة أو القوى الاقتصادية، التي تنشئ الأوضاع الاجتماعية وتحدد العلاقات بين البشر، فلا مفر من الصورة الحتمية لتلك الأوضاع المادية والاقتصادية، فما على الإنسان إلا الخضوع لقوتها القاهرة، هذا التحليل يقول بأن تاريخ الإنسان يبدأ من بحث الإنسان عن الطعام، وأن الأوضاع المادية الاقتصادية هي التي تشكل فكر الإنسان وعقائده وأنماط سلوكه، وتحدد المؤسسات التي تقوم عليها حياته، وأن هذا كله يجري من خلال (الطبقة) ومن خلال الصراع الطبقي، في أطوار حتمية لا اختيار للإنسان فيها ولا قبل له بالخروج من محتواها .

[1] إيمان أحمد رجب، ***المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية، السياسة الدولية***، (مصر: مؤسسة الأهرام، العدد 184، أفريل، 2011)، ص 15

وتركز هذه النظرية من اهمية العامل الخارجي لإحداث تغيير في دولة ما، وقد استخدمت هذه النظرية في مجال النظم السياسية المقارنة، وتوصلت الدراسات التي استخدمتها إلى ارتفاع أو انخفاض درجة الديمقراطية في دولة معينة ينتشر ويعدى جيرانها من الدول، ومن ثم فإن التغير داخل دولة معينة يحدث تغيرا مماثلا في الدول المجاورة لها مما يشبه أثر العدوى [1].

المبحث الثاني : الأسباب و العوامل المؤدية الى للتحول الديمقراطي :

المطلب الاول : الأسباب و العوامل الداخلية المؤدية الى للتحول الديمقراطي

1: التحول والتغيير في إدراك النخب السياسية

من الناحية الفعلية تعد القيادة السياسية عامل هام من عوامل التحول الديمقراطي و التي تساعد على اتخاذ القرار في ذلك من حيث فشل أو نجاح عملية التحول الديمقراطي حيث أنه من الضروري لعملية التحول الديمقراطي وجود قيادة ماهرة حتى يتثنى لها من مواجهة حركات المعارضة السياسية المختلفة بها، و التمكن من نطاق المشاركة السياسية في عملية صنع القرار وإعادة توزيع الموارد الاقتصادية كما تحمل هذه القيادة على عاتقها عملية التماسك الديمقراطي وعملية حماية الأفراد من تعسف وديكتاتورية الدولة وعمل حوار وطني مع الجماعات الاجتماعية المعارضة المختلفة التي تهدد عملية التحول مصالحها ومحاولة الوصول إلى أكثر وسيلة ترضى جميع الأطراف وتحقق مصالحهم وأكثرهم قبولًا في المجتمع [2] .

2: إنهيار شرعية النظام القائم

تعد الشرعية من أهم مرتكزات استمرار النظام السياسي، فإذا فقد شرعيته وأخفق في حل مشاكل المجتمع والوفاء باحتياجات المواطنين ومواجهة الأخطار الخارجية، أدى ذلك إلى فقدانه الشرعية والرضى الشعبي، و من اهم الاسباب التي تجعل اي نظام يفقد شرعيته نذكر :

- ❖ استنفاذ النظام للغرض الذي قام من أجله، بمعنى أنه إذا قامت ثورة أو انقلاب عسكري في بلد ما أسفر عن نظام حكم سلطوي شغل نفسه بمسألة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي حال بلوغ هذا الهدف فإن النظام السياسي القائم يكون قد استنفذ غرض وجوده مما يؤدي إلى تراجع شرعيته

[1] Peter T. Lesson and Andrea ,Dean,***The Democratic Domino Theory,An Empirical Investigation*** , (American Journal of Political Science , Vol 53 3, p 1093), 2009

[2] عبد الغفار القصبي رشاد، ***التطور السياسي و التحول الديمقراطي***،(القاهرة: كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2006)، ص 104

- ❖ التغيير في القيم الاجتماعية التي تصبح أقل تقبلاً للحكم التسلطي، بمعنى أن تكون هناك قيم معينة تشكل أساس شرعية نظام الحكم ولكن بعد فترة معينة تتغير هذه القيم وبالتالي يفقد النظام السياسي شرعيته .
- ❖ عدم قدرة النظام السياسي على استيعاب المتغيرات الجديدة في المجتمع، وفي مقدمتها ظهور فئات جديدة يعجز النظام السياسي عن توفير فرص المشاركة لها، ويحدث هذا بشكل خاص في الفترات التي يشهد فيها النظام السياسي تحولات اقتصادية أو اجتماعية.
- ❖ عدم تمثيل النظام السياسي لمختلف قيم ومصالح المجتمع، فالتمييز الذي قد يمارس ضد جماعة معينة يكون سبباً في عدم قبول تلك الجماعة للنظام، وتزداد فرص عدم استقرار النظام السياسي بقوة ونفوذ حجم الجماعة أو الجماعات المعارضة له، وفي أحيان أخرى قد تتسع قاعدة عدم شرعية النظام حينما ينفصل عن المجتمع أي لا يكون له مؤيدون.
- ❖ صورة النظام على الصعيد الدولي، فالنظام المعزول دوليا لأسباب مختلفة، قد يكون عرضة لتداعيات تشكك المواطنين الذين يعيشون في ظله في قدرته وأهلية بقائه، وتزداد أهمية هذا الاعتبار في الوقت الراهن بالنظر إلى الثورة التي شهدها العالم في مجالات الاتصالات، وتتسع فرص حصول ذلك إذا كان هذا النظام بالفعل يعاني من أزمة كبيرة تتمثل في عدم شرعيته.

وتختلف مشكلات الشرعية حسب طبيعة النظام، إلا أن القاسم المشترك بالنسبة للحكومات الديمقراطية هو أن شرعيتها تعتمد على الأداء الناجح، حيث يقيم الحكام شرعيتهم على أساس أدائهم وليس على أساس ما يتوقعه منهم ناخبوهم، بينما في ظل النظام السلطوي ليس هناك فرق بين شرعية الحكام وشرعية النظام، فالإخفاق في أداء النظام يعني سقوط كل من الحكام والنظام

3: قوة المجتمع المدني

يعد ذلك من أهم العوامل الداخلية التي تؤدى إلى تهديد بقاء الأنظمة السلطوية فجماعات المصالح أو كل جماعات المجتمع المدني تحصل على قوتها نتيجة تردى عام على المستوى الاجتماعي والتنمية الاقتصادية والتصنيع ونتيجة إلى التحضر أيضا تزداد القوة ويتحدث " **دى توكفيل** " عن مؤسسات المجتمع المدني بأنها هي " حجر الأساس " للديمقراطية حيث أصبحت المصادر البديلة للمعلومات والاتصالات فهم يتحدون الأنظمة السلطوية من خلال تتبع المصالح التي تتصارع والتي تؤدى إلى تآكل قدرة الحكام السلطويين على السيطرة على مجتمعاتهم ومن الناحية الفردية فنتيجة إلى تزايد وكفاءة التعليم

و زيادة الثقافة تقوى معلومات وفاعلية الجماهير بالمعلومات و المعرفة والمهارات لمتابعة الإصلاحات الديمقراطية . [1]

4: القيم و الأخلاق الداعية للديمقراطية

ونعنى بذلك وجود وتوافر القيم والعادات والتقبل الديني التي تشجع على تحول النظام السياسي نحو الديمقراطية أي لابد من أن يسود المجتمع قيم الديمقراطية من التضامن الوطني والاحترام المتبادل و الإيمان بالإرادة الوطنية و العامة التي تحتاج إليها الديمقراطية حتى تقوم . [2]

المطلب الثاني : الأسباب و العوامل الخارجية المؤثرة فى عملية التحول الديمقراطى :

1: دور القوى الخارجية في دفع الدول للتحول نحو الديمقراطية

يمكن الإشارة إلى دور الدول التي تتحكم في الدول الأخرى بالقوى الناعمة Soft Power ، أي عن طريق المساعدات و البرامج التنموية و الاتفاقات و سياسة القرض من خلال المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي، حيث تلعب الدول والمنظمات المانحة تجاه النظم الغير ديمقراطية دور الضاغط من أجل تحويلها تجاه الديمقراطية حيث نجد الدول المانحة تؤكد على ضرورة وجود المزيد من المشاركة السياسية والمسؤولية الشعبية و الإصلاحات الهيكلية و كمثال على ذلك تؤكد الولايات المتحدة وبريطانيا وغيرها من الدول المانحة على وجود الديمقراطية السياسية كشرط أساسي لتقديم المنح و المساعدات، غير انه في كثير من الأحيان يتحول دور الدول الضاغطة أو المانحة من عملية التحفيز على التحول نحو الديمقراطية إلى المراقبة و التدخل فيها.[3]

2: أثر العدوى و الانتشار

نعنى بأثر العدوى في التقليد للتحول الديمقراطي الناجح في دولة إلى دولة أخرى حيث يشجع ذلك على إحداث تحول ديمقراطي في دولة أخرى بنفس الشاكلة والدول مثل الإنسان عادة ما يسعى إلى تقليد غيره، يشبه التقليد إلى حد ما كرة الثلج التي يتزايد حجمها كلما تدحرجت و لقد ظهر أثر النماذج

---

[1] سعد الدين إبراهيم، ***المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي*** ،(القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر و التوزيع، 2000)، ص18

[2] متروك الفالح، ***المجتمع والديمقراطية في البلدان العربية***، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 29

[3] *أسامة معقابي،**النخبة الحاكمة و مسار التحول الديمقراطي، دراسة حالة تونس**،مذكرة لنيل شهادة الماجستر 2011/2010 (جامعة الجزائر)، ص 49*

الناجحة في التجربة الديمقراطية عام 1990 في حالات بلغاريا و رومانيا و يوغسلافيا و ألمانيا ولعل من العوامل المساعدة على ذلك التطور الهائل في نظم الاتصالات وشبكات الإذاعة المرئية والمسموعة وسهولة التقاطها في كل أنحاء العالم رغم إرادة بعض الحكومات ومحاولتها حجب وصول مثل هذه الإخبار إلى شعوبها ولكن نظرًا على وجود قوى معارضة لهذه الأنظمة تنتقل بسهولة الأخبار بأكثر من وسيلة إلى الشعوب مما يتيح فرصة للرأي العام العالمي للتأثير على شكل وبلورة الرأي العام الداخلي، إلى جانب هذا تلعب عوامل أخرى في تحقيق أثر العدوى مثل التشابه الثقافي والحدود الجغرافية بين الدول.[1]

3 : التدخل العسكري الخارجي

في بعض الأحيان يكون التدخل العسكري الخارجي سواء مباشرا كحالات الحرب على غرار ما حدث في كل من اليابان و ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، أو حالات الاحتلال الأجنبي و قد ساق النظام الأمريكي حجة نشر الديمقراطية وإسقاط الأنظمة السلطوية في تبرير الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003 و أفغانستان في 2001 والتسويق سياسيًا وإعلاميًا للهجوم او تدخل عسكري خارجي غير مباشر وذلك عن طريق دعم الحركات الانفصالية والثورية المسلحة بالتسليح والتدريب فى مواجهة النظم السلطوية و قد قامت أمريكا و دول حلف الناتو بدعم الجيش الحر في سوريا ضد نظام الأسد و دعم الثوار في ليبيا ضد نظام القذافي .[2]

وقد ثبت فشل التدخل العسكري ألخارجي كعامل محفز للتحول الديمقراطي ولا يدحض من ذلك نجاح التجربة الديمقراطية في اليابان و ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية فسبب ترسيخ الديمقراطية و نجاح عملية الديمقراطية في تلك الدولتين مرجعه إلى إيمان واقتناع شعبيهما بضرورة تطبيق الديمقراطية بل وتحول إلى خطر يهدد فكرة الديمقراطية من أساسها و ذلك بسبب النتائج السلبية و الآثار الناجمة عن استخدام القوة العسكرية الخارجية بهدف فرض الديمقراطية التي فشلت في حالات عديدة أمثال العراق و أفغانستان في تحقيق الديمقراطية، و كل التجارب قد أثبتت أنه لا يمكن فرض الديمقراطية من الخارج دون أن تكون للشعوب إرادة حقيقية في التغيير والتحول إلى الديمقراطية و تكون الشعوب هي الفاعل الرئيسي

[1] *الرجع نفسه، ص* 50

[2] هدى ميتيكس، ***الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول لعالم الثالث***، (القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999) ،ص135

في عملية التحول الديمقراطي و ينحصر الدور الخارجي في الدعم السياسي و الاقتصادي و التنموي فقط[1].

المبحث الثالث : أنماط التحول الديمقراطي و مراحله

إن عملية التحول الديمقراطي التي تمر بعدة مراحل و من خلال مسارات خاصة تتخذها عملية التحول حتى تصل إلى غايتها و قد تناولت العديد من الدراسات مسارات و مراحل التحول الديمقراطى لما لهما من أهمية و ما بينهما من ارتباط فلا يمكن أن تتم مراحل عملية التحول إلا من خلال تلك المسارات فالتحول الديمقراطي كالجنين الذى يمر بمراحل نمو متتابعة تتخذ أشكالا معينة و الارتباط بينهما طرديا لذا فإننا سنتناول في هذا المبحث أولا مسارات التحول الديمقراطي ثانيا المراحل التي تمر بها عملية التحول .

المطلب الاول: أشكال و أنماط التحول الديمقراطي

يقصد بأنماط التحول تلك الأشكال التي اتخذتها عملية التحول الديمقراطي، و الإجراءات التي اتبعتها للإطاحة بالنظام عير الديمقراطي، و مع الصعوبة البالغة في تبيان كل حالة من حالات التحول الديمقراطي منفرد، بوصف أن كل حالة لها مسارها و خصائصها المستقلة، تسعى الدراسة في هذا إلى التمييز بين أربع مسارات رئيسية للتحول، مع العلم بأن حالة واحدة قد تتضمن مزيجا من أكثر من مسار للتحول على المستوى النظري، و يمكن التمييز بين أربع مسارات هي: التحول من أعلى، التحول من خلال التفاوض، التحول من خلال الشعب التدخل الأجنبي .[2]

إذا كانت عملية التحول إلى الحكم الديمقراطي تحدث نتيجة عوامل عديدة، داخلية وخارجية، يتفاوت تأثيرها من حالة إلى أخرى، فإن طبيعة الفاعلين السياسيين وميزان القوة النسبي بينهم هو الذي يحدد في الغالب طريقة أو أسلوب التحول الديمقراطي.

و قد ميز **صاموئيل هنتجتون**، بين أربع أنماط لعمليات التحول الديمقراطي في النظم التسلطية ، و هي التحول و التحول الإحلالي ثم الإحلال و أخيرا التدخل الأجنبي . [3]

---

[1] أحمد حسيني، ***التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي***، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، 2004)، ص 295.

[2] بلقيس احمد منصور ، ***الاحزاب السياية و التحول الديمقراطي***،(القاهرة: مكتبة مدبولي،2008)، ص ص 30 31

[3] اسراء احمد اسماعيل،تاثير ***التحول الديمقراطي على الاسقرار في الجزائر***، مذكرة لنيل شهادة الماجستر في العلوم السياسية 2011/2010، (مصر: 2005)، ص 79

المطلب الثاني: مسارات و مراحل التحول الدمقراطي :

1: المسار الأول/ التحول من أعلى

هو تحول تقوده و تهندسه القيادة السياسية أو الجناح الإصلاحي في النخبة الحاكمة, أي أنه تحول يتم من داخل النظام القائم، وعادة ما تبدأ عملية التحول عندما تتوفر عوامل وأسباب موضوعية تؤثر سلبا على شرعية السلطة، وتخلق لدى النخبة الحاكمة قناعة مفادها أن كلفة الانفتاح والتحول الديمقراطي أقل من كلفة الاستمرار في الممارسات التسلطية. وفي بعض الحالات كان للجناح الإصلاحي داخل النخبة الحاكمة دور كبير في عملية التحول الديمقراطي ومع الأخذ بعين الاعتبار حقيقة وجود تباينات بين تجارب الدول التي شهدت تحولًا ديمقراطيا من أعلى، فإنه يمكن القول أن عملية التحول طبقا لهذا المسلك غالبا ما تتم بإحداث تحول تدريجي للنظام السياسي عبر مراحل متعددة ومتداخلة، تبدأ بالتحرك على طريق الانفتاح السياسي، ويكون ذلك مقدمة للتحول الديمقراطي . [1]

وقد تأتي بعد ذلك مرحلة أخرى تتمثل في ترسيخ الديمقراطية وبصفة عامة ، فإنه في ظل حالات التحول الديمقراطي من أعلى غالبا ما يكون ميزان القوى لصالح النخبة الحاكمة، فيما تتسم قوى المعارضة بالضعف، ومن ثم محدودية القدرة على التأثير في إدارة عملية التحول ومن بين الدول التي شهدت تحولًا ديمقراطيًا من أعلى مثل إسبانيا والبرازيل .

و يمكن التمييز بين القيادة السياسية المدنية و القيادة العسكرية للنظام غير الديمقراطي، و من ثم يمكن التمييز بين مسارين فرعيين:

- ❖ الأول يتضمن مبادرة من قبل قيادة سياسية مدنية
- ❖ الثاني يتضمن مبادرة من جانب قيادة عسكرية حاكمة .

وهذا النمط من عمليات التحول الديمقراطي الذى أطلق عليه **صاموئيل هنتجتون** (التحول)

2: المسار الثاني/ التحول من خلال التفاوض

يحدث التحول هنا على أرضية اتفاق أو تعاقد يتم التوصل إليه عبر المفاوضات والمساومات بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة. وغالبا ما يأتي ذلك كمحصلة لوجود نوع من التوازن النسبي في ميزان القوى بين الطرفين، فالنخبة الحاكمة تصل إلى قناعة مفادها أنها غير قادرة على الاستمرار في السياسات المغلقة والممارسات القمعية بسبب الضغوط الداخلية والخارجية، وأن كلفة الانفتاح السياسي

[1] توفيق المدني، ***تونس الثورة المغدورة و بناء الدولة الديمقراطية ، الطوبيات الاصولية في السلطة***، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الاولى، 2013)، ص 314- 315

والانتقال إلى صيغة ما لنظام ديمقراطي ضمن اتفاق مع المعارضة يضمن بعض مصالحها -أي النخبة الحاكمة- هي أقل من كلفة الاستمرار في السياسات غير الديمقراطية.

وعلى الطرف المقابل تبدو قوى المعارضة غير قادرة على إطاحة النظام، وبالتالي تجد أنه لا بديل أمامها غير التفاوض والمساومة مع النخبة الحاكمة من أجل التحول إلى الديمقراطية ويُلاحظ أن المفاوضات والمساومات بين الجانبين جرت في كثير من الحالات على خلفية تظاهرات واحتجاجات شعبية حركتها قوى المعارضة، وممارسات قمعية من جانب لسلطة.

وقد حدث هذا النمط من التحول الديمقراطي في بلدان عديدة منها: بولندا وجنوب أفريقيا والسلفادور ونيكاراجوا ، هذا النمط من التحول و الذي أطلق عليه **صاموئيل هنتجتون** " التحول الإحلالي" دائما يحدث عبر مسار التفاوض عندما ينخرط النظام السلطوي في حوار مثمر مع القوى السياسية و الاجتماعية المختلفة، و ذلك رغبة في وضع أسس مشتركة لإنهاء النظام السلطوي و إقامة نظام ديمقراطي بديل.

3: المسار الثالث/ التحول من أسفل (من خلال الشعب)

يأخذ هذا النمط للانتقال شكلين رئيسيين:

- الانتقال نتيجة لتكثيف الضغوط على النظام الحاكم من خلال التظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي تقودها وتشارك فيها قوى المعارضة الديمقراطية، بحيث تجبر النظام في نهاية المطاف على تقديم تنازلات تفتح الطريق للانتقال الديمقراطي على غرار ما حدث في كل من الفلبين وكوريا الجنوبية والمكسيك .[1]
- الانتقال الذى تقوده قوى المعارضة على أثر انهيار النظام غير الديمقراطي أو إطاحته بواسطة انتفاضة أو ثورة شعبية. ففي أعقاب ذلك تبدأ مرحلة تأسيس نظام ديمقراطي جديد يحل محله. وبصفة عامة، يعكس هذا النمط من الانتقال حدوث خلل كبير في ميزان القوى بين الحكم وقوى المعارضة لصالح الأخيرة، وبخاصة في حالة انهيار شرعية السلطة، وتصدع النخبة الحاكمة، وتخلى الجيش عن مساندة النظام التسلطي، ووجود تأييد شعبي واسع للمعارضة.[2]

وعادة ما تتوافق قوى وأحزاب المعارضة على خطوات وإجراءات لتأسيس نظام ديمقراطي على أنقاض النظام التسلطي وقد حدث الانتقال وفقا لهذا النمط في بلدان عديدة من بينها : البرتغال

[1] ص 315 توفيق المدني، ***مرجع سابق***،
[2] محمد سعد أبو عامود، ***الرأي العام و التحول الديمقراطي***،(الاسكندرية،دار الفكرالعربي،2010)، ص 63

واليونان والأرجنتين ورومانيا ،هذا النمط من التحول و الذي أطلق عليه **صاموئيل هنتجتون** (الإحلال) ويقصد بذلك أن التحول الديمقراطي يأتي في أعقاب صراعات عنيفة و انتشار أعمال الاحتجاجات من جانب التنظيمات الشعبية و الإضرابات العامة عير المنظمة، و قيام بعض أعمال العنف من جانب القوى الاجتماعية الرافضة للوضع القائم، فتستسلم القيادات السلطوية للضغوط و تبدأ الإصلاحات المطلوبة منعا لتفاقم الموقف سعيا لاحتواء الأزمة التي فجرتها المطالب الشعبية .

4: المسار الرابع / التدخل الأجنبي[1]

هو النمط الرابع الذي تحدث عنه **صاموئيل هنتجتون** وغالبا ما ارتبط هذا النمط من التحول الديمقراطي بحروب وصراعات، تؤثر فيها وتحكمها مصالح وتوازنا داخلية وإقليمية ودولية، وهو يحدث في حالة رفض النظام الحاكم للتغيير، وعدم بروز تيار إصلاحي داخله، وعجز قوى المعارضة عن تحديه وإطاحته بسبب ضعفها وهشاشتها نتيجة لسياساته القمعية. وفى ظل هذا الوضع لا يكون هناك من بديل لإطاحته والانتقال و التحول إلى نظام ديمقراطي سوى التدخل العسكري الخارجي الذي يمكن أن تقوم به دولة واحدة على نحو ما فعلت الولايات المتحدة الأميركية في كل من **جرينادا** و**بنما** في ثمانينيات القرن الماضي، أو تحالف يضم مجموعة من الدول على غرار الحرب التي قادتها واشنطن بمشاركة دول أخرى ضد **أفغانستان** في عام 2001 ، وضد **العراق** في عام 2003 .

وعادة ما يحدث التدخل العسكري الخارجي لأسباب وذرائع مختلفة منها إلحاق الهزيمة بنظام ديكتاتوري، والتدخل لأسباب إنسانية، و وضع حد لحرب أهلية...، ويلاحظ أنه في غالبية حالات التدخل العسكري الخارجي لم يكن هدف تأسيس نظام ديمقراطي هو الهدف الرئيسي أو المبدئي، بل كانت هناك أهداف ومصالح أخرى وإذا كان التحول الديمقراطي من خلال التدخل العسكري الخارجي قد نجح في بعض الحالات كما هو الحال في **ألمانيا واليابان** بعد الحرب العالمية الثانية، فإنه فشل في حالات أخرى كثيرة أحدثها **أفغانستان** و**العراق** كما أشرنا سابقا . [2]

[1] توفيق المدني، ***مرجع سابق***، ص 316
[2] المرجع نفسه، ص 317

خلاصة :

تعرضت أدبيات عديدة لمفهوم التحول الديمقراطي وذلك باعتباره أحد أهم المفاهيم التي ظهرت على الساحة الفكرية, حيث أصبح موضوع التحول الديمقراطي من المواضيع الحديثة التي لقت اهتماما كبيرا من الباحثين والمفكرين السياسيين، هذا المفهوم المركب من مفهومين أساسين هما "**التحول**" و "**الديمقراطية**" ، و حاولنا من خلال الدراسة تقديم الإطار النظري لكليهما، اضافة الى الأسباب التي تسهم في تحفيز عملية التحول الديمقراطي، أنماط و اشكال التحول الديمقراطي، وصولا إلى تحديد المسارات الحاكمة لعملية التحول الديمقراطي ، و بالتالي و بشكل اجرائي يمكن ان نحصر مجموعة معاير تبنى عليها هذه العملية أبرزها:

- ❖ الانتخابات و المنافسة الحرة بين المرشحين.
- ❖ حماية الحريات السياسية والمدنية
- ❖ الابتعاد عن شكل الحكم السلطوي و التوجه نحو شكل الحكم الديمقراطي.
- ❖ سيادة القانون وخضوع الحكام و المحكومين لسلطة القانون دون تمييز.
- ❖ إعادة تصميم الهيكل المؤسسي للدولة، و الإصلاح البرلماني والقضائي, الفصل بين السلطات والتوازن بينهما

كما ان لعمليات التحول الديمقراطي التي عرفها العالم و حسب "صاموئيل هنتنجون" الذي تعتبر كتاباته مرجعية في موضوع التحول الديمقراطي اذ قام بحصر اكثر من 35 حالة من حالات التحول الديمقراطي خلال عقدي السبعينات والثمانينات مجموعة من الأسباب أهمها :

- ❖ فقدان النظام القائم للشرعية.
- ❖ انهيار الأيدولوجية القائم عليها.
- ❖ تردي الأوضاع الاقتصادية مما يؤدي إلى فشل النظام في تلبية الحد الأدنى من المطالب والاحتياجات للشعب.
- ❖ ضغوط خارجية على النظام سواء كانت معونات عسكرية أو مساعدات اقتصادية.

الفصل الثاني:

الحراك العربي و تداعياته

تمهيد :

عرفت البلدان العربية في العقود الماضية أنظمة حكم متشابهة فعلى سبيل المثال في تونس لم يتداول علي السلطة خلال 64 سنة سوي رئيسين وهما **الحبيب بورقيبة** و **زين العابدين بن علي**، وحكم مصر **حسني مبارك** 30 سنة مع محاولة توريث الحكم، لولا الحراك الشعبي والإطاحة به، أما في البحرين فرئس الوزراء شكل الاستثناء التاريخي في تاريخ الحكومات فمنذ 1971 وهو في الحكم، وهي ذات الحال في اليمن، **عبد الله صالح** حكمه 30 سنة وغادر السلطة وفق تسوية تاركا ارثا ثقيلا من الصراعات والنزاعات بين أتباعه والمعارضة السياسية.

في مقابل هذا الواقع لطبيعة الأنظمة السياسية للمجتمعات العربية، عرفت هذه المجتمعات تغيرات هيكلية، أجيال جديدة ومطالب جديدة تختلف عن تلك التي حملتها الأجيال السابقة، لان السياقات تغيرت فالشباب الجديد تعولمت مطالبهم، وأصبحوا يبحثون عن حريات سياسية واجتماعية أكبر، لا يتقبلون الخطاب السياسي الرسمي والإيديولوجيات الشعوبية السائدة.

وفي هذا الشأن وبالعودة بالرصيد النظري حول ما يعرف بالتحول الديمقراطي، وبالنظر للتجارب العديدة التي عرفها العالم منذ سنة 1980، سنحاول تناول الحراك العربي الذي شهدته الدول العربية بدرجات متفاوتة و بفارق زمني قصير، تونس في 18 ديسمبر 2010 ، ومصر في 25 يناير 2011 واليمن في 11 فبراير 2011، وليبيا في 15 فبراير 2011، ثم سورية في 15 مارس 2011،و ذلك من خلال المباحث التالية:

- ✓ **المبحث الأول** : أسباب تعثر المسار الديمقراطي في الدول العربية
- ✓ **المبحث الثاني** : دوافع وأسباب الحراك العربي
- ✓ **المبحث الثالث** : التعامل الاقليمي و الدولي مع الحراك العربي ومألاته

المبحث الاول : أسباب تعثر المسار الديمقراطي في البلدان العربية

في لحظة تاريخية معينة شهدت العديد من الدول العربية حركة استثنائية عبرت عن الإرادة العامة للمجتمع من خلال خروج الشعوب في احتجاجات و مظاهرات عارمة منادية بسقوط أنظمة الحكم القائمة و تحقيق العدالة الاجتماعية و تحقيق الديمقراطية المتعثرة و رفع الغبن عن المواطن العربي في كل مجلات الحياة التي كانت تعرف تردي لا نظير له نتيجة لعديد الأسباب و السياسيات المتبعة من طرف هذه الأنظمة و تباين طبيعة التركيبة الاجتماعية من مجتمع عربي إلى أخر و يمكن الوقوف على أهم أسباب تعثر المسار الديمقراطي في الدول العربية فيما يلي :

المطلب الأول: إشكالية انتشار الإرهاب و التطرف في المنطقة العربية [1]

لقد أصبح الإرهاب و التطرف الديني يشكل خطرا يهدد مسار التحول الديمقراطي في البلدان العربية لدرجة أنه يهدد وحدة و كيان بعض تلك الدول و إن استمرار انتشار الارهاب و التطرف يجهض عملية التحول الديمقراطي و قد يقضى عليها تماًما فبانتشار خطر الإرهاب و ازدياد تهديداته تكون أولوية الشعوب التي تتعرض لخطر و تهديد الارهاب هو التخلص و الوقاية من ذلك الخطر و محاربته و مكافحته بكافة الوسائل حتى لو تعارضت تلك الوسائل أو بعضها مع مبادئ الديمقراطية و حقوق الإنسان و الحريات مما قد يتسبب في تعطيل أو تجميد مسار التحول الديمقراطي في الدول التي تعانى من خطر الإرهاب في سبيل تحقيق الاستقرار الأمني و السيطرة الأمنية التي تمكن من مجابهة و مكافحة الإرهاب في تلك الدول كما ان الارهاب يعد من اشد الاخطار التي تهدد السلام و الامن الوطني و الاقليمي والدولي.

المطلب الثاني: إشكالية تدهور الوضع الاقتصادي لدول الحراك العربي

يلعب الاقتصاد دور هام كعامل مؤثر في عملية التحول الديمقراطي برمتها فالاقتصاد دائًما ما يكون سببًا و هدفًا في أن واحد فبمطالعة تجارب التحول الديمقراطي حول العالم نجد أن الأزمات الاقتصادية التي تعرضت لها تلك الدول و فشل الأنظمة الحاكمة في مواجهة تلك الأزمات أو تبنى تلك الانظمة لسياسات اقتصادية طالما تسببت في انتشار الظلم الاجتماعي وكذا فشل تلك الأنظمة في إدارة

[1] طه جابر العلواني، ***تأملات في الثورات العربية***، (بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2013)، ص268

الموارد الاقتصادية لدولها و في عدم تحقيق عدالة التوزيع لتلك الموارد تعد جميعها أسباب لانهيار شرعية تلك الأنظمة والبدء في عملية التحول الديمقراطي التي يكون دائما من أحد أهدافها التنمية الاقتصادية الشاملة وعدالة توزيع الموارد الاقتصادية ، لذلك فإن الاقتصاد قد يكون إما عاملا محفزا لعملية التحول الديمقراطي أو منفرًا منها حيث أن تعرض الدول التي تمر بمراحل التحول الديمقراطي لازمات اقتصادية أثناء مسار

عملية الدمقراطية أو استمرار حالة التدهور الاقتصادي و سوء الإدارة والتوزيع للموارد الاقتصادية في تلك الدول التي تسببت في انهيار الأنظمة السلطوية دون معالجة لتلك الازمات و أيجاد حلول لها و دون حدوث إصلاح اقتصادي حقيقي و ملموس.

عندها يتحول الاقتصاد إلى عامل منفر لعملية التحول الديمقراطي فالشعوب غالًبا ما تقيم و تختبر أداء الانظمة و السياسات المطبقة بالمعيار الاقتصادي و ورقة الاقتصاد دائًما ما تكون الضاغط الأساسي في عملية التحول الديمقراطي و في توجيه و تحديد مسارها و قد تكون أداة إجهاض و إعاقة لمسار التحول الديمقراطي و لا يخفى علينا أن الوضع الاقتصادي لدول الحراك العربي أصبح حرج جدًا و هو في تدهور مستمر يصل إلى حد الاحتضار مما يشكل خطرًا مباشرًا على عملية التحول الديمقراطي في بلدان الربيع العربي .

المطلب الثالث: إشكالية عدم استقرار الشرعية و الصراع حولها

أضحت أزمة الشرعية في بلدان الربيع العربي هي محور الصراع السياسي بالنسبة تلك الدول فعدم استقرار الوضع السياسي أثناء عملية التحول الديمقراطي أدى إلى استمرار الصراع و التنافس السياسي حول الشرعية ما بين الشرعية الثورية و الشرعية الدستورية و القانونية و شرعية الانجاز أو حتى ما تبقى من شرعية الانظمة السلطوية المنهارة و قد ربط العديد من المهتمين بظاهرة التحول الديمقراطي بينها و بين الشرعية الثورية و التي ربما قد تكون متلازمة و مصاحبة لمراحل التحول الديمقراطي و دائًما ما تكون الشرعية الثورية هي الشرعية الحاضنة لعملية التحول الديمقراطي .[1]

فغالبا ما تكون أدوات و وسائل الشرعية الثورية ضرورية لبدء إجراءات التحول الديمقراطي و حماية تلك الاجراءات و الشرعية الثورية ترتبط أكثر بمرحلة الانتقال الديمقراطي فهي تبدأ مع الانتقال

[1] محمد العبادة، ***الاصلاح، التنمية، الدمقراطية بالوطن العربي*** ،(الرباط: دار السام للطباعة والنشر والتوزيع، 2011)، ص 117- 118

الديمقراطي و تتحول إلى شرعية الانجاز التي تتمثل في وجوب إنجاز بناء وإعادة تأهيل و هيكلة مؤسسات الدولة و وضع الاسس الدستورية و القانونية الديمقراطية التي يتفق عليها الأطراف الفاعلين، [1] و تحقيق العدالة الانتقالية التي تعد الآلية الأصيلة و اللازمة لبناء شرعية دستورية و قانونية مستمدة من الشرعية الثورية و مترجمة لها و تلك هي المرحلة الأهم و الاكبر من عملية التحول الديمقراطي التي تنتهي باستقرار الشرعية الدستورية و القانونية للمؤسسات السياسية التي أنتجتها عملية التحول الديمقراطي . [2]

المبحث الثاني : دوافع و أسباب الحراك العربي :

في أواخر العام 2010 ومطلع العام 2011 اندلعت موجة عارمة من الاحتجاجات في مختلف أنحاء الوطن العربي بدأت بالثورة التونسية و حرق الشاب التونسي محمد البوعزيزي نفسه ، هذا الفعل الذي أطلق حراكا واسعا في تونس ليتم انتقال شرارته إلى كثير من الأقطار العربية و هو ما عرف بالحراك العربي.

انتشرت هذه الاحتجاجات بسرعة كبيرة في أغلب البلدان العربية، وقد تضمنت نشوب معارك بين قوات الأمن والمتظاهرين ووصلت في بعض الأحيان إلى وقوع قتلى من المواطنين ورجال الأمن على حد سواء، وقد تميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربي أصبح شهيراً في كل الدول العربية وهو: "**الشعب يريد إسقاط النظام**" . [3]

---

[1] محمد بلخيرة، ***التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي وأثرها على الدول العربية الوطنية***، رسالة ماجستير،(جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية العلاقات الدولية ، 2004/2003)، ص23

[2] جون لوكا،***التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي***، (بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2000)، ص 42 – 43 .

[3] عبد الحسين شعبان، ***الشعب يريد، تأملات فكرية في الربيع العربي***،(مصر: أطلس للنشر والإنتاج الثقافي، 2012)، ص 285

المطلب الاول: الأسباب و الدوافع الداخلية للحراك العربي

الأسباب كثيرة جدا ولكن يمكن جمعها في نقاط رئيسية هي: [1]

- ❖ اتساع الهوة بين الجماهير والسلطة الحاكمة، مما يتسبب في وجود حالة تأزم للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فلم تجد تلك الجماهير أمامها إلا المبادرة بتغيير واقعها بنفسها.
- ❖ غياب الحريات والحقوق وتداول السلطة والتعددية السياسية، وهي المنظومة الديمقراطية التي تبحث عنها الشعوب العربية منذ عقود طويلة، وقد أتاحت لها هذه الثورات والاحتجاجات التي بشر بها الربيع العربي، الفرصة كاملة لنيلها، ولو بتقديم الكثير من التضحيات و الجهود
- ❖ تنامي حالة الطبقية الثنائية في العالم العربي، وتلاشي الطبقة الوسطى بمختلف أشكالها ومستوياتها، والتي تعتبر صمام الأمان لحفظ أي مجتمع، إذ أصبح العالم العربي مقسوما إلى شرائح ثنائية، أغنياء و فقراء، متعلمون و أميون، يمينيون و يساريون، علمانيون ومتشددون .
- ❖ تأثيرات العولمة الكونية، خاصة في جانبها السلبي، إذ إن العولمة، رغم كل ما بشرت به من ترسيخ لحالة الانفتاح والالتقاء والاندماج بين كل المجتمعات، مبنية في الأساس على النموذج الرأسمالي مما قد تؤثر – أي العولمة - على الكثير من القيم والمبادئ والمفاهيم والسلوكيات كالحرية والعدالة والمساواة والشراكة المجتمعية و الانصهار في وحدة المصير بين كل مكونات واعتبارات المجتمع الواحد.
- ❖ التحولات الكبرى في مجال الاتصالات والتقنية الحديثة، بوسائطها ووسائلها الاجتماعية **كتويتر و الفيس بوك و الواتس آب**، التي ساهمت في توجيه الجماهير العربية الشابة التي تمثل الأغلبية الساحقة في التركيبة السكانية لمعظم الدول العربية لصنع حراكها الشعبي، فالنظم التقليدية التي

[1] محمد مسعد، ***المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، ثورات الربيع العربي***،(الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث،2013)، ص 336

حكمت البلاد العربية لعدة عقود لم ولن تستطيع مقاومة الإعلام الجديد والشاب بكل ووسائله ووسائطه وتقنياته. [1]

- ❖ تنامي حالة الإحباط واليأس والتذمر لدى الشعوب والمجتمعات العربية بسبب تفاقم الأزمات والملفات والصعوبات، كالصحة و التعليم والتنمية و المرأة، والعلاقة مع الغرب والفساد بمختلف أشكاله ومستوياته، وسيطرة الفكر الواحد، وغياب مظاهر التعدد والتنوع والتمايز، وعدم الشعور بالحياة الكريمة وهيمنة التجار وأصحاب المصالح من المسؤولين على الحركة المالية والاقتصادية، والكثير من الملفات والأزمات التي تتسبب في زيادة منسوب اليأس والإحباط عند مختلف شرائح ومكونات المجتمعات العربية.
- ❖ حالة الترهل الشديد التي أصابت النخب الثقافية والفكرية والسياسية، مما وضع الفئة العمرية الشابة (15-40) في حالة فراغ كبير يفتقر الي القيادات والرموز الملهمة، فكان القرار أن تقوم هي بما عجز عنه أولئك الرواد كل تلك العقود الطويلة. قناعة الجيل الشاب بفشل كل المبادرات والخطوات التي تبنتها تلك الأجيال السابقة في تعاطيها مع السلطات الحاكمة المتعاقبة، دفعها لصنع ربيعها العربي، الذي يشبهها ويتلاءم مع طبيعتها المتجددة والديناميكية.
- ❖ تنامي حالة الفرز والمقارنة بين مختلف الدول والشعوب والمجتمعات العربية، سواء على مستوى التنمية والرفاه والبنى التحتية، أو وضوح العلاقة التعاقدية العادلة بين الدولة وطوائفها وأطيافها المختلفة. وقد خلقت هذه الظاهرة –المقارنة- حالة من عدم الرضا والتذمر.
- ❖ غياب التعددية كضابط حضاري عند الاختلاف، خاصة وإن دول الحراك العربي لا تتمتع ببنية تعددية سواء كانت عرقية أو ثقافية أو فكرية أو مذهبية، وكما هو معلوم فإن التعددية، قيمة أصيلة في المجتمعات الإنسانية، القديمة والحديثة، ونظرا لغياب التعددية كطريقة مثلى وكأسلوب حضاري لمواجهة الخلافات والصراعات والتحديات التي قد تحدث بين بعض مكونات وفئات المجتمع، فقد يستخدم المختلفون الكثير من الأساليب والطرق، لإدارة صراعاتهم وحروبهم، ولعل الخروج للشارع كان أحد الحلول التي وجدت لها مصفقون ومرحبون. [2]

---

[1] بسيوني عاشور زائدة، ***دور مواقع القنوات التلفزيونية في ظل اندلاع الثورات العربية***،(القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2014)، ص 172

[2] جوني ويست، ***رحلات في الربيع العربي***،(مصر: دار الشروق، 2014)، ص 433

تلك هي أبرز الأسباب التي ساهمت في صناعة الربيع العربي، وهي أسباب داخلية عربية ولكن هناك من يؤكد بأن هذا الحراك العربي، ما هو إلا صناعة غربية، وهي امتداد طبيعي لحالة التآمر الذي تمارسه النظم والدوائر والمراكز الغربية التي تتكسب من حالة الفوضى والانقسام والاقتتال العربي.

و عليه هناك جدل واسع حول مرجعية هذا الحراك العربي، هل هي محلية أم خارجية؟ ولكل فريق مبرراته وأدلته، التي يسوقها من أجل إثبات وتوضيح رؤيته وقناعاته.

المطلب الثاني: دور العامل الخارجي و تأثيره على مسار الحراك العربي :

ويمكنا تناول موضوع تأثير العامل الخارجي علي المسار الديمقراطي في المنطقة العربية بشكل عام وعلى الحراك الذي شهدته المنطقة في السنوات الأخيرة من خلال عدة وجهات نظر أبرزها :

أ **/ وجهة النظر الأولى** : وتنطلق من فكرة أن إشكالية الداخل والخارج زائفة ومصطنعة، تحتمي بها السلطة الاستبدادية العربية، كما أن فصل الداخل عن الظروف الإقليمية والدولية المحيطة ما عاد واردا في ظل العولمة ، ورغم أنها تصطدم بخيارات وطنية حساسة، إلا أنه لابد من اعتمادها لتحقيق الإصلاح في الداخل، ويرى هؤلاء أن هذه الايجابية لا تقتصر على مسائل الدعم من جانب القوى والدول الغربية، والرأي العام والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الدولية على طريق التغيير الديمقراطي في الداخل فحسب، بل يمتد إلى إنتاج العديد من المنظمات الوطنية والمنابر الإعلامية الجريئة، والشخصيات الوطنية بين أوساط المهجرين المغتربين لتقوم بواجباتها تجاه تحرير شعوبها، وإعادة بناء دولها .

ب **/ وجهة النظر الثانية:** تضع التجربة التاريخية للمجتمعات العربية مع الخارج مرجعا لها، فهي تنظر عموما للخارج بقدر كبير من التوجس والريبة، وترفض التعامل معه باعتبار أنه يمثل نوعا من انتهاك السيادة، والسيطرة والهيمنة على الشعوب[1] .

أظهرت وقائع الحراك العربي مفاجأة للقوى الدولية، وبناءا على مراقبة سلوك هذه القوى تجاه هذا الحراك الشعبي، نجدها في موقف شبه محايد في البداية، متابعة بحذر لما يحدث حتى تم الوصول إلى نقطة معينة و تغيير ميزان القوى على الأرض، حينها تغير هذا السلوك بالكامل و مثال

[1] عمر إيهاب، ***أمريكا و الربيع العربي***،(القاهرة: منشورات سبارك للنشر و التوزيع، 2014)، ص 190- 191

على هذا، تغير الخطاب السياسي الأوروبي والأميركي تجاه كل من زين العابدين بن علي وحسني مبارك، حالما بدأت موازين القوى تتغير على الأرض،[1] حيث انتقلت المواقف من خانة التحفظ بل والتنديد بالحراك، إلى دعوة الأطراف إلى إيجاد منافذ سلمية حوارية توفيقية، وهي مرحلة أولية باتجاه النزوح جهة المحتجين والمتظاهرين، حين لاحت في الأفق بعض مؤشرات نجاحهم، ثم الدعوة الصريحة لسرعة التخلي عن السلطة و احترام رغبة الشعوب.

لذا لا يمكن النظر إلى موجة التغيير و الحراك الشعبي العربي في إطار إحتجاجي داخلي فقط وذلك على الرغم من مركزية هذا البعد في انطلاقه كإرادة شعبية، إلا أن لهذا الحراك بعدا جيوستراتيجيا يتمثل أساسا في تأثيرها في الخريطة الجيو -سياسية في المنطقة، وما يرتبط بذلك من تأثير على المصالح الحيوية لعدد من القوى الكبرى لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، والدول الإقليمية وهو ما يستدعي تدخل تلك الدول في مجريات الأحداث حفاظا وحماية لمصالحها.

و كمحصلة يمكن القول أن تأثير العامل الخارجي على المسار الديمقراطي في الدول العربية يتوقف على مدى الأهمية الجيوسياسية للدولة المعنية، وأيضا مدى أهمية هذه الدولة للاستقرار الإقليمي، بالإضافة إلى حجم مصالح القوى العظمى المرتبطة بنتائج هذا التغيير.

المبحث الثالث : التعامل الإقليمي و الدولي مع الحراك العربي و مالاته

جاء الحراك العربي نتيجة تفاعلات داخلية و أخرى إقليمية و دولية كان من شانها تغيير واقع المنطقة العربية، الواقعة في مجال جيوسياسي حيوي و مهم، يجعل منه عرضة إلي تدخل القوى الخارجية بشكل مباشر و غير مباشر و عليه سنحاول استعراض أهم المواقف الإقليمية و الدولية من هذا الحراك.

المطلب الأول : المواقف الإقليمية من الحراك العربي

1: التعامل الإيراني مع إحداث الحراك العربي :[2]

[1] إياد كنعان، ***إلى الربيع العربي***، (بيروت: المؤسسة العربية للنشر و التوزيع، 2014)، ص 392

[2] أحمد خميس كامل، بلال العبد الله، و اخرون، ***الديمقراطية المتعثرة مسارات التحركات العربية الراهنة من اجل الديمقراطية***،(بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية،2014)، ص 92

منذ انطلاق الشرارة الأولى للحراك العربي ، وبالتحديد عقب سقوط الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، وامتداد الحراك إلى مصر، نظر الإيرانيون ممثلة في النظام الحاكم، أن العالم العربي يعيش مرحلة جديدة في تاريخه الحديث لم يعرف لها مثيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، و أن إيران يمكنها تمرير مشروعها الثوري الإسلامي إلى البلدان التي مستها موجة الحراك، هذا التصور تحول إلى قناعة بسقوط نظام حسنى مبارك فى مصر، وامتداد رياح التغيير إلى دول أخرى من الوطن العربي شملت المغرب والجزائر وليبيا، وامتدت إلى البحرين وسلطنة عمان واليمن والأردن والعراق و سوريا. [1]

هذا التصور أخذ يتراجع تدريجيا لسببين أولهما، أن موجة الحراك العربي أخذت تمتد إلى الداخل الإيراني نفسه في شكل تجديد مطالب التيار الإصلاحي الذي حاول أن يعود إلى الشارع مجددا، وثانيهما أن هذه الرياح وصلت إلى دول صديقة أو حليفة لإيران وعلى الأخص سوريا، مما خلق تحديات داخل تيار الممانعة نفسها داخل إيران . وأدى بالنظام الإيراني إلى تبني مواقف متناقضة من الحراك العربي وفقا لمنظورين:[2]

- أولهما: العلاقة مع إيران أي العلاقة بين النظام الحاكم الذي يتعرض للثورة وإيران ودورها الإقليمي هل هو نظام صديق لإيران أم عدو منحاز للمشروع الأمريكي – الإسرائيلي.
- وثانيهما تأثير هذا الحراك على توازن القوى الإقليمية وعلى خرائط التحالفات والصراعات في المنطقة الشرق الاوسط.

2/ التعامل الإسرائيلي مع موجة الحراك العربي :

بالنسبة لإسرائيل كان القلق الأكبر من الحراك المصري، بحكم العلاقة مع نظام حسني مبارك والمصالح التي ربطت هذا النظام بإسرائيل. فجاء التخوف الإسرائيلي مزدوجا، الأول خوف على سقوط حليف كان يعول على صموده أمام هذا الحراك وتحول هذا التعويل على عدم السقوط إلى ذعر عقب سقوطه، والثاني التخوف من تداعيات هذا السقوط على مستقبل العلاقة مع مصر لدرجة أوقعت إسرائيل في شرك العداء للتحول الديمقراطي والموقف من الديمقراطية في الدول العربية، وبشكل عام سيطرت ثلاثة اتجاهات على الموقف الإسرائيلي من الحراك المصري و الدول العربية

---

[1] احمد عبيدات، سعد الدين ابراهيم ، و أخرون، ***الثورة و الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي،نحو خطة طريق***،(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الاولى،2012)، ص 923

[2] المرجع نفسه،ص 924

- ❖ الاعتقاد بوجود مخاطر حقيقية على الأمن القومي الإسرائيلي جراء الحراك في مصر.
- ❖ لا شيء جوهري سيتغير، وتكون له تداعيات على إسرائيل وأن الأمور ستمضي وفقا للتصورات الإسرائيلية الموضوعة.
- ❖ وجود بعض المخاطر على إسرائيل على المدى البعيد.[1]

3/ التعامل التركي مع الحراك العربي:

تباينت المواقف التركية من الحراك العربي و تمايزت من دولة إلى أخرى، نتيجة لخصوصية كل حراك و طبيعة علاقة تركيا مع الدول العربية

فقد تقاطعت مواقف تركيا مع مواقف كل من إيران وإسرائيل في تقدير مدى تأثير الحراك العربي على المصالح التركية في المنطقة ، واهتمت بما سوف تؤول إليه الحراك من تطورات وخاصة نظم الحكم الجديدة، وموضوع الديمقراطية، والإسلام ، والعلاقة بين الجيش والسياسة في تلك النظم الجديدة، لكن كانت المصالح القومية التركية هي العامل الحاكم لمواقف تركيا وبالذات ما يتعلق بالدور التركي الإقليمي وتحالفات تركيا الإقليمية.[2]

فإذا كانت تركيا قد وضعت تصورا إيجابيا لدورها في الحراك المصري و التونسي على غرار إيران في، فإن التحسب والتريث كانا عاملين حاكمين للمواقف التركية من الثورتين الليبية واليمنية والأحداث البحرينية، أما الأمر بالنسبة لسوريا، فقد بات محكوما بالعلاقات التاريخية القديمة و مجموعة المصالح الواسعة ،إستراتيجية واقتصادية وأمنية بحكم الحدود الجغرافية بين البلدين.

المطلب الثاني: التعامل الدولي مع الحراك العربي

1/ موقف الولايات المتحدة الأمريكية :

كشفت الحرب الدائرة في سوريا، وفقا لتقرير لجهاز الأمن الإسرائيلي نشرته صحيفة "معاريف"، أن "الحرب السورية الأهلية تدل على أن فترة دامت أكثر من 20 سنة،كانت فيها الهيمنة الأمريكية العالمية مطلقة قد انتهت"، ومن هنا جاء التوجه الأمريكي للبحث عن هندسة جديدة للنظام الإقليمي للشرق

[1] أحمد عبيدات،سعد الدين ابراهيم ،و أخرون، ***الثورة و الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي،نحو خطة طريق***، مرجع سابق، ص 925

[2] المرجع نفسه، ص 928

الأوسط تأخذ في اعتبارها خصوصيات وقيود الوضع الإستراتيجي الراهن في الإقليم، كما تأخذ حقيقة التهديدات الجديدة والمتجددة التي تواجه الولايات المتحدة حالًيا من جراء الحراك العربي وتداعياته[1]

بناء على ذلك اتجهت الولايات المتحدة الامريكية الى انتهاج سياسة جديدة تتسم بالحذر في تعاملها مع ما يحدث في الدول العربية ، والحرص على أن تنأى بنفسها عن التورط في الأزمات والتدخل في الصراعات و إتباع إستراتيجية أقرب إلى أن تكون "إستراتيجية النأي بالنفس" تحسًبا لتحمل تكاليف تلك الأزمات على حساب مواردها ومن مصالحها ومن تحالفاتها، إلا بعد أن تستنزف الدول الأخرى نفسها فيها أو تهدد هذه الأزمات المصالح الأمريكية الحيوية بشكل مباشرة .

هذه الرؤية القائمة على قاعدة ترميم العلاقات الأمريكية – العربية في مرحلة ما بعد الحراك العربي تعتبر أحد المداخل الأساسية لدعم المصالح ومواجهة التهديدات الآنية والمتجددة، لكن هناك مداخل أخرى تتوافق مع متغيرين آخرين لا يقلان أهمية عن متغير الحراك العربي [2]

- ❖ وضعية الاقتصاد الأمريكي و تصاعد المطالب الداخلية بإجراء إصلاحات، من شانها إعادة الصدارة الاقتصادية الأمريكية أمام بروز قوي اقتصادية عالمية جديدية،
- ❖ التوجه الأمريكي الجديد نحو الشرق الأقصى لمواجهة مخاطر إستراتيجية نابعة من المنافس الصيني الصاعد واحتمالات تشكل تحالف صيني – روسي – هندي، اضافة الى تهديدات كوريا الشمالية و مخاطر نشوب حرب نووية في هذه المنطقة

2/ التعامل الروسي مع الحراك العربي :

عرف التعامل الروسي مع أحداث الحراك العربي في تونس ومرورا بمصر واليمن ثم سوريا،منحى تصاعدي ، حيث اتسم بالبرودة و عدم الاهتمام إزاء أحداث تونس عم ن طريق الاكتفاء بتطمين الداخل الروسي على أوضاع السياح والّرعايا الروس ثم الموقف من الثورة المصرية الذي بدا متأخراً ومتردداً حول

---

[1] احمد خميس كامل،بلال العبد الله، و أخرون، ***الديمقراطية المتعثرة مسارات التحركات العربية الراهنة من اجل الديمقراطية،مرجع سابق،*** ص 93

[2] احمد خميس كامل،بلال العبد الله، و آخرون،***الديمقراطية المتعثرة مسارات التحركات العربية الراهنة من اجل الديمقراطية، مرجع سابق،***ص 94

ما اذا كانت روسيا ستدعم الشارع المصري أم النظام حسني مبارك، و في ليبيا وعلى الرغم من التحالف الروسي التقليدي مع نظام معمر القذافي، و وجود علاقات اقتصادية وعسكرية و كذلك اتفاقيات وصفقات بين البلدين، إلا أن روسيا لم تستخدم الفيتو أمام التدخل العسكري لحلف الأطلسي،إلا أنها وبعد بدء مهمة حلف الأطلسي قامت بالاستدراك واتهام الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بتأويل القرار الدولي على النحو الذي يحقق مصالح الدول المنفذة له

و فيما يخص الأزمة السورية، ثمة اعتبارات روسية عديدة بحسب المحللين، وراء التعامل الروسي وسلوكها في سوريا الداعم و المدافع عن النظام السوري بشكل علني و صريح، منها ما يتعلق بسوريا مباشرة، ومنها ما يرتبط بخارطة التحالفات السياسية الدولية التي تضعها روسيا بعين الاعتبار ضمن إستراتيجيتها الدولية، سواء ما يتعلق بالعلاقة مع إيران (الداعم المركزي للنظام السوري) أو العلاقة مع الغرب بموقفه الحالي من الأزمة السورية.[1]

- ❖ فمن حيث العلاقة الروسية السورية, ثمة مواقف وشواهد وأحداث تدل على تميز العلاقة بين روسيا وسوريا وتفسر المساندة السياسية الروسية للنظام السوري، فدبلوماسيا, كانت سوريا من بين قلة من الدول التي أعلنت بشكل واضح تأييدها للعملية العسكرية الروسية في جورجيا عام 2008، إضافة إلى تأييد السياسات الروسية في داغستان والشيشان.
- ❖ القاعدة العسكرية البحرية في سوريا (طرطوس) هي القاعدة الوحيدة لروسيا على شواطئ البحر الأبيض المتوسط.
- ❖ تعد سوريا سوقا للسلاح الروسي، إذ تبلغ قيمة المبيعات العسكرية المنجزة والمتفق عليها خلال الفترة من 2006-2013 حوالي ثمانية مليارات دولار.
- ❖ تشكل سوريا أحد أهم الشركاء العرب التجاريين لروسيا، بنسبة 20% من إجمالي التجارة العربية-الروسية.

[1] احمد عبيدات،سعد الدين ابراهيم ،و آخرون، ***الثورة و الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي،نحو خطة ط***ريق، مرجع سابق، ص 922

المطلب الثالث : مـألات الحـراك العـربي

في البداية يجب الإقرار بان أي تحول مجتمعي، بهذا العمق الذي ينشده تحقيقه من الحراك الشعبي، لا يقتصر على بناء مؤسسات أو إقرار تشريعات أو تغيير أشخاص، ولكن يتعدى ذلك إلى إحداث تغيير في البنية المجتمعية والتمكين " **لثقافة جديدة** "،[1] موضوعها هو الإنسان، ولذلك فمن غير المقبول الحكم على نتائجه بهذه السرعة، وخلال هذه المدة الوجيزة، واختزال الحكم في ثنائية نجاح- فشل ،فأفضل طريقة لتقييم مخرجات هذا الحراك خلال مراحل تطوره هي ثلاثية تقدم- جمود- ارتداد، وهو ما يفيد بأنه حراك مفتوح، وأن المجتمع في طور التشكل من جديد، ولم يأخذ صيغته النهائية بعد[2].

وبالنظر إلى التجارب التاريخية، هناك تجارب شبيهة، مثل ما حدث في أوروبا عام 1848، حيث اندلعت عدة ثورات في غضون أسابيع قليلة أعقبتها ثورات مضادة أعادت الحكم الاستبدادي مجددا لتشهد المنطقة موجات أخرى انتهت بإقرار الديمقراطية مع تحصين هذا الخيار بضمانة مجتمعية وقانونية ومؤسساتية، والتجربة الفرنسية بهذا الصدد أقرب مثال، فقد اندلعت سنة 1789 وامتدت حتى 1799، مرت خلالها بمراحل ثلاث، وهي مرحلة: مرحلة الملكية الدستورية، وتميزت بقيام ممثلي الهيئة الثالثة بتأسيس الجمعية الوطنية وإلغاء الحقوق الفيدرالية وإصدار بيان حقوق الإنسان ووضع أول دستور للبلاد.. ثم مرحلة المد الثوري، وتميزت ببداية النظام الجمهوري وتصاعد التيار الثوري، وتم خلالها إعدام الملك وإقامة نظام جمهوري متشدد...، ثم المرحلة الثالثة التي شهدت تراجع المد الثوري وعودة البورجوازية المعتدلة التي

كما يوجد مسار ثان وهو الذي عرفته أوربا الشرقية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي سنة 1989 والذي اتجهت بعض دوله نحو الديمقراطية، في حين بقيت أخرى تحت الحكم الديكتاتوري، وهو ما يفيد بأن مألات الربيع العربي لن تكون موحدة وأن ثماره لن تستفيد منها بشكل متشابه كل شعوب المنطقة؛ كما أن ثورات بعض هذه الدول لم تمنع من عودة نظم مستبدة بعد الثورة، مثلما حدث في رومانيا وأوكرانيا وجورجيا وكازاخستان.

---

[1] عبد الرازق سليمان، ***عام على الربيع العربي ،التداعيات الاقليمية و الدولية***، (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية 2012)، ص 312

[2] مروان بشارة، ***العربي الخفي وعود الثورات العربية و اخطارها***،(بيروت: الدار العربية ناشرون، 2013)، ص ص 255 - 256

خلاصة :

أكدت تجارب التحول الدمقراطي التي شهدها العالم منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، الفرضية التي جاءت بها أدبيات التحول الديمقراطي في ما يخص ان العالم العربي يمثل الاستثناء و ان موجات التغير الديمقراطي لن تطوله نظرا لعديد العراقيل و التي من اهمها طبيعة الثقافة السياسية العربية والإسلامية، وبعضها الأخر يتصل بظاهرة الاقتصاد الريعي والدولة الريعية، وبعضها الثالث يتمحور حول دور الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية و هذه الاسباب التي حالت دون وضع مسار صحيح و واضح للانتقال من وضعية الانظمة المتسلطة الى وضعية اكثر انفتاح تتسم بالتعددية السياسية والانفتاح و التداول على السلطة و بالتالي تحقيق التنمية و التقدم المنشود لدى شعوب المنطقة العربية ، هذه الشعوب التي كسرت_ الاستثناء _ و ثارت في حراك شعبي هو الاقوى و الاعنف في تاريخ العربي الحديث شمل معظم الدول العربية و بدرجات متفاوتة بدءا من تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا، مصر، سوريا، اليمن، البحرين ...

و قد كان من أبرز تجلياتها إطاحة نظم تسلطية عتيدة، استمرت في سدة السلطة لعقود من الزمن ،وبغض النظر عن الجدل حول مفهوم ما اصطلح على تسميته بالربيع العربي من حيث حجيته العلمية، والدول التي يشملها، وأنماط التغيير السياسي التي تندرج في إطاره، و ما ان كان الذي حدث و مزال يحدث في الدول عربية يرقى الى مستوى "الثورة " و اهدافها و اطوارها ام انه حراك شعبي وليد لحظة زمنية معينة و ظروف داخلية و خارجية محددة ، حيث إنه بعد مضى أكثر من ست سنوات على هذا الحراك لا تزال يتشهد العالم العربي العديد من التجاذبات السياسية كما هو الحال في تونس بين الاسلاميين و العلمانيين و في مصر أيضا عقب خلع الرئيس محمد مرسي و استلام الحكم من قبل المؤسسة العسكرية، هذا المخاض الذي لا تزال تداعياته و إفرازاته متواصلة حتى الآن في انتظار ما تطورات اخرى قد تساهم في وضع الدول العربية في المسار الصحيح للتحول الديمقراطي .

الفصل الثالث:

تأثير الحراك العربي على مسار التحول الديمقراطي في تونس

تمهيد:

جاء الحراك العربي محصلة لمجموعة من العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بجانب العوامل الخارجية التي لا يمكن إغفالها، وبالتالي شكلت الانتفاضات العربية الداعية للتغيير السياسي زعزعة لبنية الدولة و شكل نظام الحكم فيها، في العالم العربي مما ساعد في سقوط بعض الأنظمة العربية و إحداث التغيير السياسي الأبرز في المنطقة العربية.

و منه الحراك الشعبي في تونس الذي اندلع مع نهاية العام 2010 و الذي شكل منعطف حاسما في تاريخ تونس و تاريخ العرب شعوبا و أنظمة على حد سواء، إحتجاجا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة في وتضامنا مع محمد البوعزيزي مفجر الحراك الشعبي التونسي .

واستطاعت هذه الثورة في أقل من شهر الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي الذي حكم البلاد بقبضة حديدية و إنهاء نظامه الذي دام لمدة 23 سنة، وعليه سنتناول من خلال هذا الفصل تناول التجربة التونسية على اثر الحراك الشعبي الذي عرفته من خلال المباحث التالية :

- ✓ **المبحث الأول** : تونس ما قبل الحراك الشعبي .
- ✓ **المبحث الثاني**: الأسباب و العوامل المؤدية للتحول الديمقراطي في تونس .
- ✓ **المبحث الثالث**: مؤشرات عملية التحول الديمقراطي في تونس .
- ✓ **المبحث الرابع** : تقيم مسار التحول الديمقراطي في تونس .

المبحث الأول : تونس ما قبل الحراك :

المطلب الأول: الحقوق المدنية و السياسية قبل الحراك الشعبي

بعد الاستقلال تونس مباشرة عن الاستعمار الفرنسي و تولي الحبيب بورقيبة رئاسة البلاد، عمد الى تأسيس تونس حديثة قائمة على المبادئ البراغماتية و عمل علي استنساخ قيم الحداثة دون مراعاة الموروث الحضاري التونسي ، لتعتمد تونس بعدها نظاما سياسي قائم على دستور امتد العمل به الى غاية سنة 2014 ، كرس لسيطرة الحزب الواحد و الشخص الواحد، فلا تعددية حزبية أو إعلامية و لا تداول للسلطة عبر انتخابات تجري علي أساس المشاركة الواسعة، فبورقيبة وضع كل السلطات بيده و ناب عن الشعب في رسم السياسات العامة واتخاذ القرارات

أهم ما ميز مسار الحقوق المدنية و السياسية قبل الحراك الشعبي:

- غياب الحريات في النصوص التشريعية وبالتالي الغياب التم لها على مستوى الممارسة الفعلية ،و ما كان موجود منها فهو بترخيص او موافقة مسبقة للنظام
- مرشح رئاسي واحد بعد تم اقرار قانون الرئاسة مدى الحياة إلى حين انتخابات 2 أفريل 1989 بعد مجيئ زين الدين بن علي الى الحكم، و سماحه بوجود مرشحين اخرين بشكل صوري فقط ،اذ كانت نتيجة الانتخابات محسومة مسبقا
- انتخابات تشريعية بمرشحين من قائمة واحدة خاضعة لتعليمات الحزب ،بفقد فيه النائب عضويته في حال مخالفته لنظام الحزب، حتى العام 1981،حيث تعددت لترشحات للبرلمان لكن بنتائج مزورة
- منع التنظيم السياسي والاجتماعي، هذا من خلال انشاء الجمعيات المدنية الوهمية التى لا وجود لها في الواقع
- انتهاك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، انتهاك الحرمة الجسدية للمساجين السياسيين والنقابيين والحقوقيين فكل صوت معارض كان مصيره الاعتقال او النفي أو الهروب علي غرار العديد من القيادات المعارضة خاصة الاسلامية منها
- نظام التشغيل المعتمد بالنسبة لأصحاب الشهادات الجامعية أي إغراق الكفاءات في العدمية و اليأس.

- ❖ العبودية الجديدة باسم شركات المناولة، التي تعد ضرب تام لكافة الضمانات الاجتماعية، و فرص بقية الباحثين عن منصب شغل
- ❖ سياسة اجتماعية فتحت الباب واسعا أمام تفكك الأسرة من ناحية و من ناحية أخري قادت إلي وضع القيم التي تميز مجتمعنا موضع التساؤل في العديد من مفاصلها الحيوية.

المطلب الثاني : وضع المرأة قبل 2011

عندما أصبح الحبيب بورقيبة أول رئيس لتونس عام 1957، قامت حكومته بتشريع عدد من الحقوق الجديدة للمرأة، وحينها جادل كثيرون بأن هذا الإجراء يتناقض مع القرآن حازت هذه الحقوق الجديدة على الدعم داخل تونس ولكن العديد من القادة العرب والمسلمين في الخارج اعتبرها "غير قانونية" لأنها تتعارض و القيم و المبادئ الاسلامية .

إن مجموعة التشريعات التي اهتمت بوضع المرأة في تونس، تعود بالأساس إلى قانون الأحوال الشخصية الصادر سنة 1957، والذي منح النساء مجموعة من الحقوق اعتبرت سابقة في تاريخ حقوق الانسان على المستوى العربي و حقوق المرأة العربية بشكل عام، اذ منحها هذا القانون:[1]

- ❖الحق الإجهاض والطلاق.
- ❖تأسيس أعمال تجارية.
- ❖فتح حسابات مصرفية وذلك دون الحاجة لموافقة الزوج.
- ❖تجريم قانون تعدد الزوجات .
- ❖منع الحجاب في المؤسسات العامة .

يرى الكثرون من الحقوقيون و المحللون السياسيون ان الحقوق الممنوحة للمرأة تونس هي في الواقع ما هي الا توظيف لها، فقد استغل كل من بورقيبة (1957_ 1987)، وخلفه زين العابدين بن علي (1987_ 2011)، التشريعات القائمة على أساس الفصل بين الجنسين، لتقديم أنفسهم كعلمانيين ومواليين للغرب، أو لتصوير تونس كدولة ذات ثقافية فرنسية، كما أرادها بورقيبة، فقد قام كل منهما بتحرير المرأة بهدف قمع نفوذ الإسلاميين الراديكاليين وغيرهم من الخصوم السياسيين المستندين على

1

المبادئ الاسلامية. وعلى سبيل المثال، تم منع ارتداء الحجاب في الأماكن العامة باعتباره يدعو إلى التطرف. [1]

إضافة إلى ذلك فرغم أن الكثير من النساء أكملن تعليمهن العالي، إلا أن 37٪ فقط من النساء نجحن بالحصول على عمل مقارنة بـ 51٪ من الرجال، وذلك وفقا لتقرير صادر عن منظمة اليونسكو عام 2009 بخصوص وضع النساء في في ما يخص العمل في تونس. 48٪ من النساء كن ضحية لعنف مرة واحدة على الأقل خلال حياتهن، لأن المجتمع التونسي لا يزال مجتمعا تقليديا يعامل المرأة على أساس أنه ينبغي عليها لعب أدوار ثانوية كمربية و ربة بيت [2] .

انشأ في تونس العديد من المنظمات الخاصة بالدفاع عن حقوق المرأة، و من امثلة على ذلك:

- الاتحاد الوطني للمرأة التونسية والمدعوم من قبل الدولة،
- وجمعية النساء التونسيات للبحث حول التنمية،
- والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات

حظيت المرأة التونسية بحق التصويت وخوض الانتخابات منذ سنة1959 ، وفي ذات العام تم انتخاب أول امرأة بمجلس النواب، لكن بقي دور المرأة التونسية في البرلمان شبه معدوم رغم ارتفاع النسبة من 1% سنة 1959 إلى 5.6 % سنة 1986، لكن هذه النسبة تراجعت الى 4.3% سنة1989 ، وبقيت النتائج ضعيفة، لذلك شكلت لجنة خاصة بالمرأة في العام 2007 داخل مجلس النواب تتمثل مهمتها في السهر على تعزيز حقوق المرأة وتحقيق تمثيل أفضل للنساء البرلمانيات داخل الهيئات السياسية الوطنية والدولية، مما جعل نتائج أخر انتخابات قبل الحراك التونسي، التي أجريت سنة 2009، تشهد قفزة نوعية بوصول 59 امرأة للبرلمان أي بنسبة 27.59 % و شغلت امرأة منصب نائبة ثانية لرئيس مجلس النواب وترأست امرأة أخرى لجنة التشريع العام سنة 2009 . [3]

المطلب الثالث : الإعلام في تونس قبل 2011

[1] راشد الغنوشي،***المراة بين القران و واقع المسلمين***،(لندن: المركز المغاربي للبحوث و الترجمة، الطبعة 2، 2000) ص ص 70_71

[2]

[3]

يشهد تاريخ الإعلام التونسي على انه كان الاكثر خضوعا الى الرقابة الضوابط الصارمة المفروضة من قبل النظام الحاكم سواء في عهد الرئيس الراحل الحبيب بورقيبة او الرئيس زين العابدين بن علي ، حيث كانت مجموعة من المؤسسات الحكومية التي تحتكر جميع مراحل الإنتاج الإعلامي، وباعتماد أسلوب الترهيب لكل من يخالف التوجه العام للنظام و ينتقده من جهة، و مكافئة كل من يعمل لصالحه و يثني على سياسة الحكومة و يشجعها.

قبل الحراك الشعبي الذي عاشته تونس كانت وسائل الإعلام المطبوعة تنقسم إلى مجموعات تمتلكها الدولة مباشرة مثل: جريدة الصحافة "La Presse المملوكة للحزب الحاكم ،و جريدة لورونوفو)،(Le Renouveau)، وأخرى مملوكة للقطاع الخاص لكنها حافظت على موالاتها للنظام من خلال علاقات الصداقة، أو العلاقات العائلية، أو المحاباة مثل : (الصباح، الشروق، لوتان (Le Temps)[1] .

أما عن قطاع الإعلام السمعي البصري فقد كان يتمثل في قناتين تلفزيونيتين كبيرتين هما :الوطنية 1 ،الوطنية 2 ،التي إهتمتا بتغطية كل نشطات الرئيس، و الاخبار الوطنية الاخرى لكن برؤية كان يضعها دائما النظام الحاكم، إضافة إلى هاتين القناتين ،نجد قناتان تلفزيونيتان خاصتان هما قناة " حنبعل"،و قناة "نسمة" ، اضافة الى اثنتا عشرة محطة إذاعية، تملك الدولة اثنتين منها. كان لقناتين

تولت وزارة الاتصالات المسؤولية العامة عن الإعلام التونسي، فيما كانت وزارة الداخلية هي المسؤولة عن المصادقة على طلبات إصدار المطبوعات الجديدة. وقد حولت وزارة الداخلية تلك العملية، التي كان ينبغي أن تقتصر على مجرد إخطار بسيط، إلى نظام معقد لمنح التراخيص،كما لعبت الوكالة التونسية للاتصال الخارجي دورا محوريا في كل هذا . أُنشِئَت هذه الوكالة، التي كانت تتبع وزارة الاتصالات، في العام 1990، وكانت مهمتها الرئيس تجميل صورة النظام في وسائل الإعلام الدولية، بيد أنها أصبحت في نهاية المطاف المسؤولة عن توزيع عائدات الإعلانات التي يتم تحصيلها من الإدارات العامة على وسائل الإعلام المختلفة، وبالتالي كانت تقرر حجم تمويلها وجدوى استمرارها، في مقابل ذلك ايضا، كانت الوكالة التونسية للإنترنت تضبط محتوى شبكة الإنترنت وتراقب مستخدميها، من خلال

[1] Human Rights Watch, “Tunisia: Newspaper Director, sur : www.hrw.org/news/2012/02/23/tunisia-newspaper-director-free-after-week-jail

حجب الصفحات التي تتضمن محتوى "غير مقبول" بالنسبة للنظام الحاكم ، وخاصة إذا كان ذا طبيعة سياسية. [1]

كان الإعلاميون التونسيون ، الذين يعملون لصالح وسائل إعلام دولية يتمتعون بقدر من حرية التعبير، مع أنهم كانوا دائما متخوفين من تجاوز الخطوط الحمراء، خاصة عندما يتعلق الأمر بالشؤون الخاصة للعائلة الحاكمة سواء في عهد الحبيب بورقيبة او زين العابدبن بن علي، و كذا الموضوعات المتعلقة بالفساد وارتفاع نسب الفقر و توزيع الثروة.

رغم هذه القيود المفروضة على الإعلام التونسي الا انه عرف بعض الحرية التي و كما يرها الكثير من المحللين رغبة من النظام الحاكم نفسه لكسر الضغوط المفروضة عليه و تلميع صورته لدى الخارج ، و كذلك لتخفيف توتر الجبهة الداخلية (الاقتصادي و الاجتماعي) الاقتصادية، خاصة في الفترة ما بين 1977-1988، و في سنوات 1988-1990، تمثّل في ظهور عدد من المطبوعات المستقلة

المبحث الثاني :الأسباب و دوافع التحول الديمقراطي في تونس

انطلقت الاحتجاجات التونسية كانتفاضة شعبية ذات مطالب اجتماعية واقتصادية، فكانت بداية الحراك ضد الفساد والتهميش، ولعل التاريخ يبين أن أغلب الانتفاضات الشعبية كانت في بدايتها **"ثورات خبز"**، حتى الثورة الفرنسية في بدايتها كانت كذلك، إذا جاء الحراك التونسي مثل كرة الثلج بدأت مطالبه اجتماعية، ثم كبرت هذه المطالب لتصبح رغبة في تغيير راديكالي للنظام برمته، ولاقتلاع حزب لهو أكثر من نصف قرن في الحياة السياسية باعتباره تجسيدا لمنظومة الفساد، هذه المنظومة ترتكز على ثلاثية الاستبداد وهي: الاستبداد السياسي، الاستبداد الاقتصادي، الاستبداد الاجتماعي.

لذلك سوف نقسم هذه العوامل إلى عوامل داخلية وإقليمية و خارجية:

[1] الهيئة الوطنية لإصلاح الإعلام والاتصال، تقرير الهيئة، الملخص التنفيذي، نيسان/أبريل 2012، متاح على الرابط التالي:
www.inric.tn/index.php?option=com_content&view=article&id=155%3A2012-04-29-14-14-07&catid=43%3Ainric-conferences&Itemid=151&lan

المطلب الأول: حسب البيئة الداخلية :

1: الدوافع الاقتصادية

لقد مثل العامل الاقتصادي الأرضية الخصبة لتنامي الحركة الاحتجاجية والتي تحولت إلى حراك شعبي حيث أن الضغوط الكبيرة من قبل صندوق النقد والبنك الدوليين على تونس، و ما تبعها من إجراءات، خاصة ما تعلق بزيادة الضرائب وتقليص الإنفاق العام وتخلي الدولة عن سياسة التوظيف، ألحق أضرار بالفقراء والمهمشين، بالإضافة إلى توسع الهوه بين الطبقات، وازدياد حدة التناقضات والاختلالات داخل المجتمع التونسي [1].

فقد كانت تونس اقتصادية اشتراكية في الفترة الممتدة من 1961-1969، ثم قامت القيادة السياسية بتغير نهج البلاد الاقتصادي والتحول إلى الليبرالية الاقتصادية التي حققت تقدما كبيرا في مجال الصناعة التصديرية والسياحة، لكنها خلقت العديد من الانعكاسات السلبية على الاقتصاد وعلى المجتمع.

في بداية الثمانينات عرف الاقتصاد التونسي ركودا واجهته القيادة السياسية التونسية باتخاذ مجموعة من الخطوات منها رفع الدعم الحكومي على السلع الأساسية مما أدى إلى ارتفاع أسعارها و تدهور القدرة الشرائية للمواطن ومنه يمكن ابراز اهم الاسباب الاقتصادية :

- ❖ التسيير البيروقراطي للحياة الاقتصادية وما يعنيه من تغييب للعاملين وللشعب عامة في تقرير الاختيارات الاقتصادية ومراقبة تنفيذها وتقييم نتائجها وفي كيفية صرف الأموال العمومية حيث تنعدم الشفافية.
- ❖ تفاقم ظاهرة الفساد التي أصبحت في عهد بن علي ركيزة من ركائز النظام، يمثل أفراد "العائلة الرئيس" والمقربون منها الطرف الضالع فيها رئيسياوهي تتمثّل في استغلال هؤلاء نفوذ الرئيس **بن علي**، للحصول على عمولات هامة من التوسط في الصفقات العمومية واستغلال عملية الخصصة للاستحواذ على مؤسسات وأراض عمومية بأثمان زهيدة واحتكار بعض الأنشطة بتواطؤ من الإدارة والبوليس والقضاء، ومشاركة قسرية في المشاريع الرابحة واستئثار بالتجارة الموازية وافتكاك الممتلكات

[1] محمد مسعد، ***مرجع سابق***، ص 366

الخاصة، والأهم من ذلك تخريب النظام البنكي التونسي بما يحصلون عليه من قروض دون ضمانات، حيث كانت البنوك العمومية التي يمولها الشعب أكثر متضررا من ذلك[1].

2 :الدوافع الاجتماعية [2]

لعب العامل الاجتماعي دورا مهما في التأثير على التحول الديمقراطي في تونس, من خلال مجموعة من المشكلات المطروحة بشدة في الساحة السياسية في تونس وتتمثل في:

❖ البطالة:

ارتفعت نسبة البطالة خاصة بين خريجي الجامعات والمعاهد في تونس في الفترة التي سبقت الحراك الشعبي, حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل 700 ألف منهم 170 ألف من خريجي الجامعات, وفي ظل هذه الظروف أصبحت البطالة بمثابة القنبلة الموقوتة داخل المجتمع التونسي.

هذا ما دفع بالشاب محمد البوعزيزي الى حرق جسده في:17 ديسمبر 2010 في مدينة سيدي بوزيد في سابقة هي الأولى من نوعها في المنطقة ، لتندلع على إثرها احتجاجات المواطنين على السياسات القائمة وعلى الظروف غير المستقرة والمأساوية التي أدت إلى تدهور مستمر للقدرة الشرائية لفئات والى حالة من تعميم التفقير بلغت درجاتها خصوصا في الجهات الداخلية التي كانت تعاني أساسا من انعدام التوازن في التنمية ومن البطالة و الفقر.[3]

❖ غياب العدالة الاجتماعية :

فشل السياسة التنموية في تونس أدت بشكل مباشر على ظهور فوارق اجتماعية أو ما يسمى بالطبقية المجتمعية مما أدى الى الشعور بالكراهية في نفوس طبقة كبيرة من المجتمع التونسي نتيجة

---

[1] ، www.sis.gov.eg علي عبده محمود، ***الثورة التونسية الأسباب، عوامل النجاح، النتائج***، متاح على الرابط : 04-2017.( )-20

[2]: www.sis.gov.eg ، علي عبده محمود، ***الثورة التونسية الأسباب، عوامل النجاح لنتائج***، متاح على الرابط :28.04.2017(

[3] Tahar Ben Jelloun, Par le feu récit , Paris , Gallimard , 2011. P,56.

استيلاء مجموعة من العائلات على مقدرات البلاد الاقتصادية و غياب التوزيع العادل للثروة و تدهور حالة الخدمات الاجتماعية خاصة في المناطق الداخلية و الجنوبية .

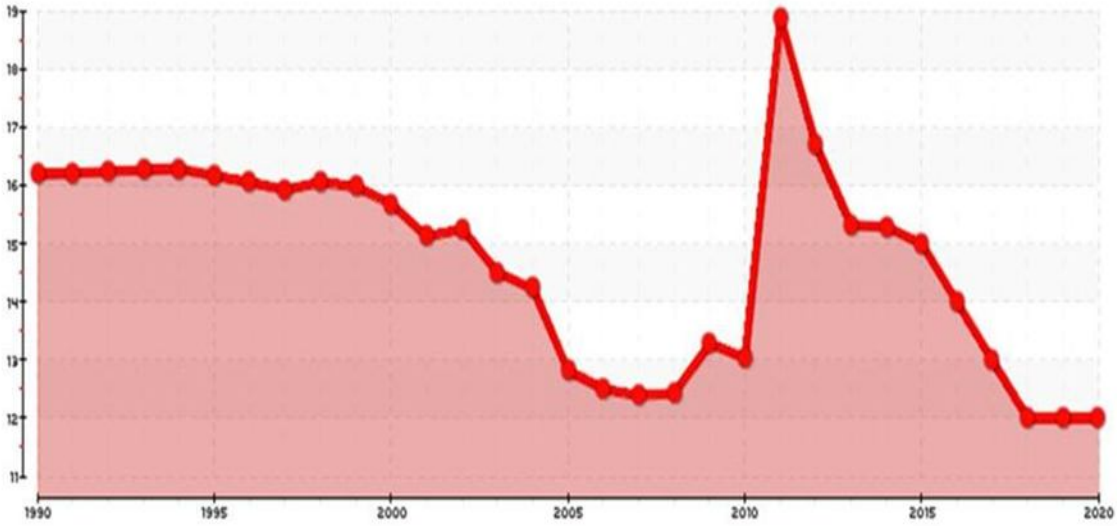

الشكل رقم 01 : يوضح نسبة البطالة في تونس

المصدر : نقلا عن صندوق النقد الدولي (FMI) متاح على الموقع : www.Actualitix.com

الملاحظ من خلال المنحنى البياني ان نسبة ارتفاع البطالة في اوساط المجتمع التونسي كاس الاعلى في العام 2011، نفس السنة التي شهدت حرق البوعزيزي لنفسه و انطلاق شرارة الحراك التونسي و هذا يفسر حالة الاحتقان و الغليان التي وصل اليها المواطن التونسي سواء رجل أو امرأة نتيجة البطالة .

و عليه إن تدمير الخدمات الاجتماعية هو إحدى النتائج الأساسية لسياسة بن علي الاقتصادية، التي نتيجة لتطبيق توصيات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي التي قضت بالتقليص من حجم التمويل العمومي لقطاعات الصحة والتعليم والنقل والسكن. [1]

كما أن المنطق الرأسمالي الوحشي يعتبر النفقات المخصصة لهذه الخدمات أموالا ضائعة لأنها لا تذهب إلى جيوب أصحاب رأس المال، وبعبارة أخرى فهذه الخدمات لا ينظر إليها كحق أساسي من واجب المجتمع وبالتالي على الدولة السهر على توفيرها لكل فرد تكريسا للمساواة وضمانا للمقومات الدنيا للعيش الكريم بل ينظر إليها كعبء، على الدولة أن تتخلص منه، و تلقي به على كاهل الفرد ولتوفر الفرصة لأصحاب رأس المال المحليين والأجانب كي يحولوا تلك الخدمات إلى مجال للاستثمار يعود عليهم بالربح الوفير، وهو ما أدى إلى تفاقم شتى أشكال التمييز علاوة انحصار الطبقة الوسطى في المجتمع التي أصبحت مهددة في ظل غلاء المعيشة وصعوبة العيش في المدن الكبرى.[2]

[1] مهدي مبروك، ***ثورة الكرامة والحرية: قراءة أولية في الخلفيات الاجتماعية والثقافية للثورة التونسية، في كتاب مجموعة من المؤلفين، ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات***،(قطر: المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2012)، ص ص 163- 180

[2] مهدي مبروك، ***مرجع سابق***، ص 165

الولاية	نسبة الفقر	الرتبة الوطنية	نسبة الفقر المتقع	الرتبة الوطنية
تونس	3.5	24	0.3	21
اريانة	5.4	22	0.1	24
بن عروس	4.3	23	0.2	23
منوبة	12.1	17	0.6	19
نابل	7.4	20	0.4	20
زغوان	12.1	17	1.2	15
بنزرت	17.5	12	3.5	11
باجة	32.0	4	6.9	5
جندوبة	22.4	7	3.6	10
الكاف	34.2	2	8.3	4
سليانة	27.8	5	8.8	3
سوسة	16.3	13	3.2	12
المنستير	8.3	19	0.3	21
المهدية	21.1	9	4.0	8
صفاقص	5.8	21	0.9	18

القيروان	34.9	1	10.3	1
القصرين	32.8	3	10.2	2
سيدي بوزيد	23.1	6	4.1	7
قابس	15.9	14	1.2	15
مدنين	21.7	8	7.4	6
تطاوين	15.0	15	1.5	14
قفصة	18.0	11	3.6	9
توزر	14.7	16	1.0	17
قبلي	18.5	10	1.7	13

الشكل رقم 02 : يوضح نسب الفقر و الفقر المتقع في تونس

المصدر : المعهد الوطني التونسي للإحصاء

من خلال النسب الفقر و الفقر المتقع المسجلة في الجدول يكمن ان نلاحظ ان نسبة الفقر هي الاعلى في المناطق الداخلية و الجنوبية خاصة، مثل: القيروان 34.9%، القصرين 32.8%، سليانة 27.8% و في سيدي بوزيد المنطقة التي كانت نقطة البداية للحراك التونسي نجد نسبة 23.1 % و هي نسبة مرتفعة كما باقي المناطق الاخرى.

3:الدوافع السياسية[1]:

هناك العديد من الأسباب التي دفعت بالشعب التونسي إلى التظاهر و الخروج في مسيرات واحتجاجات والتي قد تتشابه في معظمها مع العديد من الأسباب التي أدت إلى قيام ثورة 25 جانفي في مصر , فقد مثلت سياسات نظام بن على مر سنوات حكمه للبلاد أسبابا غير مباشرة أدت إلى اندلاع هذا الحراك لعل أبرزها : انتهاك السيادة الشعبية ، انتهاك حقوق الإنسان.

أ / إنتهاك السيادة الشعبية:

[1] توفيق المديني، ***سقوط الدولة البوليسية في تونس***، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2011، ص ص 45-47

لقد استمر النظام التونسي السابق في انتهاك مبدأ السيادة الشعبية جاعلا من "**الانتخابات مجرد عملية صورية** "، معروفة النتائج مسبقا و من المؤسسات الناجمة عنها أدوات طيعة بيده تنفذ أوامره، وحول المعارضة الرسمية إلى مجرد ديكور يضفي به على نظامه طابعا تعدديا زائف، وقمع الأحزاب والمنظمات والجمعيات التي حاولت بهذه الدرجة أو تلك الحفاظ على استقلاليتها وقيد الحركة النقابية وحول الاتحاد العام التونسي للشغل ومعظم المنظمات المهنية إلى هياكل فارغة تأتمر قياداتها بأوامر الرئيس التونسي السابق بن على وتنفذ سياسات نظامه لأنها مدينة بوجودها وبقائها له و إدارته لا إلى قواعد التنظيمات التي تزعم تمثيلها. [1]

ب/ إنتهاك حقوق الإنسان:

تتفق الأنظمة الاستبدادية الحاكمة في الوطن العربي، وان اختلفت من حيث الدرجة، بأنها لا تحتمل وجود معارضة حقيقية أيا كان نوعها، ولا التعبير عن الرأي مهما كان سلميا ولا منظمات المجتمع المدني ، اذ تلجأ السلطات الى قمع النشطاء والكتاب والصحف والأحزاب والمنظمات المدنية، وتتفنن في إتباع الأساليب لتحقيق ذلك[2] .

- ويمتاز النظامان السابقان في تونس ومصر، والأول ربما بدرجة أكبر، بانهما اتبعا درجة عالية من القمع للأفراد والجماعات بشكل أدى إلى حدوث كبت سياسي واجتماعي واقتصادي جعل الثورة بما تمتاز به من مفاجأة هي الأسلوب الوحيد للتغيير، فالنظام في تونس لم يترك أي مجال أو هامش لفئات وسيطة بين الدولة والشعب أو حتى لمعارضات نصف فعلية يمكنها أن تربك حركة الشارع بشعارات مزدوجة كما كانت تفعل الأحزاب المصرية مثلا. [3]

المطلب الثاني: العوامل الإقليمية و الدولية المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي في تونس :

[1] مهدي مبروك، ***مرجع سابق***، ص 183- 184

[2] كمال بن يونس، ***عوامل إندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس***، متاح على : http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/12/116/166) ، 12.05.2017(

[3] توفيق المديني ، ***مرجع سابق***، ص 55

1: تأثير العامل الاقليمي على مسار التحول الدمقراطي في تونس

لقد طرأت العديد من المتغيرات الإقليمية على الساحة العربية والمغاربية كان لها دور كبير في التأثير في عملية التحول الديمقراطي في تونس نذكر منها:

أ / التضييق الكبير المفروض على الشعب التونسي على مستوى المغرب العربي خاصة فيما تعلق بالقيود الإدارية والرسوم المالية والمضايقات الحدودية التي تعيق تنقل التونسيين إلى التنقل إلى بلدان المغرب العربي بغرض العمل أو التجارة والتي تعتبر المصدر الرئيسي لرزق الكثير من البلدان الحدودية، وهو ما أدى إلى تأجيج الحراك الاجتماعي[1] .

ب/ التباين في نسبة الانفتاح على الحريات بين تونس والجزائر حيث تشهد الجزائر في هذا الإطار مستوى مقبول من الانفتاح في مجال الحريات العامة والخاصة وبالعودة إلى التقارير الدولية التي تنفي وجود معتقلات سرية في الجزائر وعدم وجود سجناء للرأي والكلمة بالإضافة إلى جو يساعد المعارضة على النشاط ولو بنسب ضعيفة، في حين يختلف الوضع تماما في تونس من ناحية الانقلاب والمتابعات القضائية في حق النشطاء بالإضافة إلى معارضة مشتتة في أوروبا مثل حركة النهضة وعدم وجود حريات وأصوات متنقلة في المنابر الإعلامية, بالإضافة أيضا طغاء المؤسسة الأمنية على الساحة، بحيث أصبحت تشكل هاجس المواطن التونسي وترعبه كل هذا التباين الإقليمي بين الشعب التونسي ونظيره الجزائري أجج نوع من الضغوط النفسية ساهمت بشكل كبير في إشعال فتيل الحراك الشعبي الذي أسقط النظام التسلطي ومهد الطريق أمام الانتقال الديمقراطي[2].

ج/ الاختلاف في النظام الاقتصادي بين تونس والجزائر كدولة إقليمية مجاورة لتونس ساهم في الحراك الشعبي الذي سارع في وتيرة التحول الديمقراطي على اعتبار عدم قدرة تونس على التصدي

---

[1] لعياضي يوسف، ***التحولات السياسية الراهنة وأثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية في تونس***، متاح على الرابط : dspace-univ-biskra.dz) ، 10.05.2017 (

[2] على عبده محمود، ***مرجع سابق***

للحراك الشعبي بواسطة شراء السلم الاجتماعي, وهو ما حدث في الجزائر من خلال جملة البرامج والمشاريع الموجهة للشباب، وسياسات التشغيل والسكن والتي ساعد الريع البترولي في إنجاحها.

2: العوامل الدولية المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي في تونس

تعتبر العوامل الدولية من أهم المؤثرات على مسار التحول والديمقراطي في أي مجتمع، وهي في نفس الوقت دافع أساسي وسبب حقيقي يدفع الشعوب إلى المطالبة بالديمقراطية كآلية للحكم ونمط للحياة من أبرز هذه المؤثرات نجد:

أ / تطور منظومة الإعلام والاتصالات [1]

إن ثورة المعلومات والاتصالات تشكل أحد تجليات ظاهرة العولمة بأبعادها السياسية والثقافية والاجتماعية. وقد وفرت هذه الثورة مصادر مستقلة للمعلومات, الأمر الذي كسر احتكار الأنظمة الحاكمة للمعلومات, فلم يعد بمقدور هذه الأنظمة منع التدفق الإعلامي والمعلوماتي القادم إليها من الخارج عبر الإنترنت والفضائيات, كما أن قدرتها على إخفاء المعلومات على الصعيد الداخلي أصبحت تتراجع بمعدل متسارع. علاوة على ذلك, فإن ثورة المعلومات والاتصالات تسهم في رفع مستوى تطلعات المواطنين و تخلق تطلعات جديدة لديهم, حيث تنقل لهم صورا عن أوضاع سياسية واقتصادية واجتماعية أفضل ليس في عالم الشمال فقط, بل في دول الجنوب أيضا .

لقد لعبت ثورة المعلومات الجديدة دورا كبيرا في تخلي المجتمع التونسي على الخوف السياسي وكسر الصمت الإعلامي، حيث قام الشباب بالحراك الشعبي والانتفاضة مطالبا بالديمقراطية حيث أن وسائل الإيصال والإعلام الجديدة أقنعته أنه لا يختلف عن شعوب العالم الأخرى وأنه جدير بالديمقراطية، وفي ظل المنظومة الإعلامية الكبيرة لم يعد النظام قادر على إخفاء التجاوزات الخطيرة في حقوق الإنسان، وذلك من خلال منح القدرة للحركة الاحتجاجية على إيصال صوتها للعالم, كما أن مواقع التواصل الاجتماعي **كالفيس بوك وتويتر**، إلى إيصال صوت المواطن، بالإضافة إلى نقل صور

---

[1] محمد العجاني، ***جيل الثورة، إلى الافتراضي المجال من التقليدية المشاركة غير ووسائل العربي الوطن في الشباب*** (بيروت: مركز الوحدة العربية، 2013)، ص 287

الاحتجاجات عبر يوتيوب، ولقد قام موقع **ويكليكس**، بنشر العديد من الوثائق السرية والحساسة عن ملفات ثقيلة في تونس مثل الفساد وحقوق الإنسان[1].

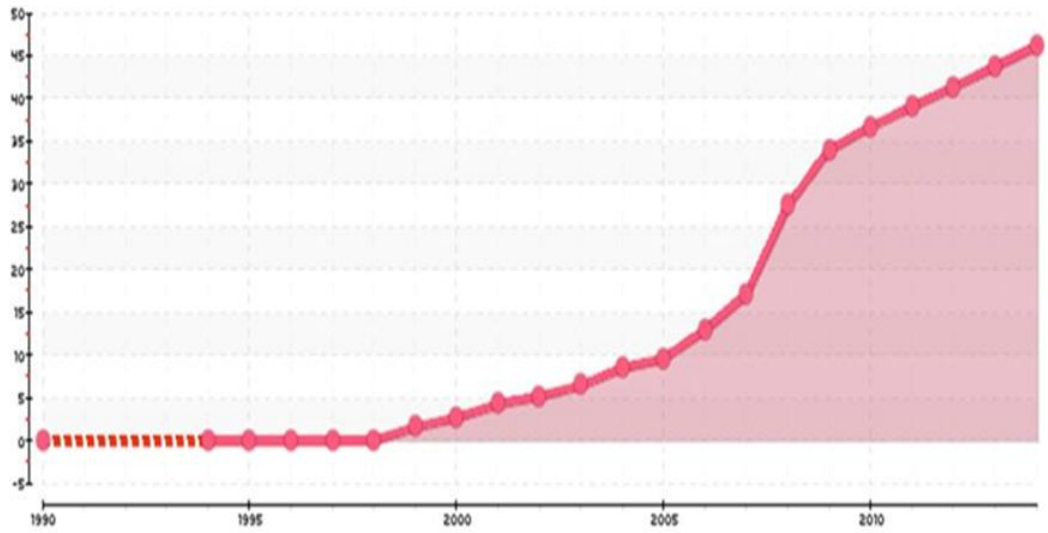

الشكل رقم : 02 يوضح استخدام الانترنت من قبل التونسيين.

المصدر : نقلا عن صندوق النقد الدولي (FMI) 2015 متاح على الموقع : www.Actualitix.com

من خلال المنحنى البياني نلاحظ ان معدل استخدام الانترنت من قبل التونسيين ارتفع بعد العام 2010 بوتيرة متسارعة و غير مسبوقة و هذا ما يفسر انفتاح و تحرر المجتمع التونسي سيما بعد سقوط النظام السياسي لزين العابدين بن علي و رفع الرقابة على استخدام الانترنت.

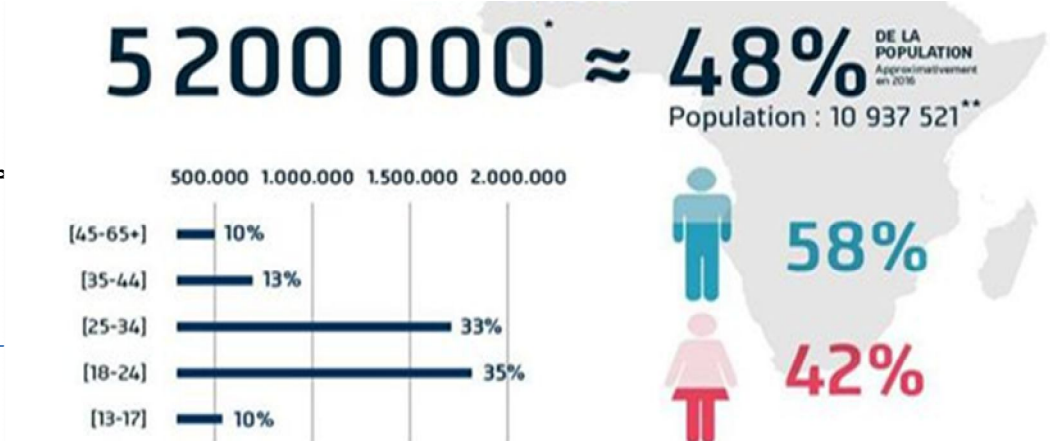

1 ص304

الشكل رقم 03 : يوضح عدد مستخدمي **الفيس بوك** في تونس .

المصدر : نقلا عن البنك العالمي 2014 متاح على الموقع : www.medianet.tn

من خلال الشكل رقم 03، نلاحظ ان نسبة استخدام موقع التواصل الاجتماعي الفايس بوك مرتفعة في أوساط فئة الشباب ما بين 18- 35 و 25-34 لتقل النسبة عند الفئات العمرية الكبيرة، هذا ما يفسر سرعة التعبئة التي ساهم بها الفايس البوك في تحريك الشارع التونسي خاصة في أوساط الشباب .

ب/ دور منظمة المجتمع المدني العالمي الحقوقية [1]

لعبت هذه المنظمات العالمية دورا كبيرا في التأثير على النظام التسلطي وإسقاطه من خلال الأنشطة والممارسات بالإضافة إلى إصدار تقارير ونشرات ضد النظام, وهو ما يعتبر قوة ضغط كبيرة خاصة أن معظم الدول الكبرى في العالم تعمل وفق هذه التقارير, وهو ما جعل فرنسا تقوم بتجميد أصول وأموال تعود إلى الحكومة التونسية وأفراد من عائلة الرئيس ما جعل من النظام يتسم بحالة من العزلة سرعت في إسقاطه وهو ما اعتبر الخطوة الأولى في طريق التحول الديمقراطي.

المبحث الثاني : دور النخبة و الاحزاب في إدارة التحول الديمقراطى في تونس

تعددت تعريفات النخبة السياسية في الفكر السياسي العربي فعلى سبيل المثال قد عرف حامد ربيع النخبة الحاكمة بأنها "الفئة المختارة التي تتحكم في الوجود السياسي وهي في ذلك تتعاون مع قوى سائدة لترتبط من خلالها بالطبقات الحاكمة" ولقد عرفها **كمال المنوفي** بأنها: "مجموعة من الأفراد الذين

---

[1] علي حرب، ***ثورة الشبكة،*** **(** بيروت: الدار ***إلى من المنظومة العربي العالم في الناعمة القوة*** للعلوم العربية ناشرون، 2013 ص 118)

يمتلكون مصادر وأدوات قوة السياسة في المجتمع بحيث تستطيع التحكم في رسم السياسة العامة وصنع القرارات الرئيسية في المجتمع", كما يعرفها علي الدين هلال بأنها: " تلك الأقلية التي تتمايز عن باقي أفراد المجتمع من حيث نفوذها وتأثيرها، ومن ثم فالنخب تعبر عن مجموعات مختلفة كالنخبة السياسية وهي التي تعمل على تحقيق الأهداف العامة للمجتمع، وهناك النخبة الاقتصادية، النخبة العسكرية، نخبة المثقفين".[1]

ويكمن التمييز بين نوعين أساسيين من النخب:

- **الأول** : نخبة مدنية تتكون من رجال الدين والمثقفين والبيروقراطيين, وكبار الملاك حيث تسيطر واحدة أو أكثر من هذه الجماعات على مركز القرار.
- **الثاني**: وهو النمط العسكري حيث تسيطر المؤسسة العسكرية على المراكز الرئيسة في الدولة و المجتمع على حد سواء.

المطلب الأول : مؤسسات المجتمع المدني

المجتمع المدني هو ما يعرف بالاتحادات والجمعيات الأهلية أو المدنية ،حيث المنظمات غير الحكومية بمعنى تلك القوى الاجتماعية العاملة في الوسط الموجود بين الأسرة والسلطة, الأحزاب السياسية (خارج السلطة) ومنظمات حقوق الإنسان، والمنظمات الدينية، و النقابات المهنية, وسائل الإعلام المستقلة المنظمات غير الحكومية الأخرى. [2]

قبل الإشارة إلى الأدوار التي لعبها المجتمع المدني في إدارة الاحتجاج في دول الحراك العربي، حري بنا الوقوف على أهم خصائص المجتمع المدني كما جاء به المفكر **صموئيل هنتغتون** أن تكوينات

[1] أماني قنديل، ***المجتمع المدني في العالم العربي، دراسة للجمعيات الأهلية العربية***،(القاهرة: دار المستقبل العربي، 1994)، ص 11

[2] حسنين توفيق إبراهيم، ***المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية***، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014694)، ص

المجتمع المدني ذات الفعالية تتوقف أحيانا على مقياس أساسي يتمثل في درجة مأسستها، فدرجة مأسسة أي نسقسياسي تتحدد على ضوء أربعة معايير يمكن استخدامها للحكم على مدى التطور الذي بلغته مؤسسة أو منظمة ما وهي:

- **القدرة على التكيف:** يعني قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل من خلالها، إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكيف كلما كانت أكثر فعالية، لان الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها
- **الاستقلال:** بمعنى أن لا تكون تشكيلات المجتمع المدني خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجماعات أو الأفراد أو تابعة لها بحيث يسهل السيطرة عليها، وتوجيه نشاطها.
- **التعقد:** أو التشابكية التي تتميز بها بنية المجتمع المدني في جميع المستويات الرأسية والأفقية، وتعدد هيئاتها التنظيمية، ووجود مستويات تراتبية داخلها وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق، فكلما ازداد عدد الوحدات الفرعية وتنوعها ازدادت قدرة المؤسسة على ضمان ولاء أعضائها والحفاظ عليها، كما أن المؤسسة التي يكون لها أهداف عديدة تكون أكثر قدرة على تكييف نفسها مع مختلف المستجدات.[1]
- **التجانس أو الانسجامية** : وتعني عدم وجود صراعات داخل مؤسسات المجتمع المدني تؤثر في ممارسة نشاطاتها، فكلما كان حل الصراعات والانقسامات بالطرق السلمية كان دلك دليلا تطور المؤسسة، ناهيك انه كلما زادت أنماط العلاقات القائمة على أسس التعاون والتنافس على حساب العلاقات القائمة على أساس الصراع بين قوى المجتمع المدني وفئاته اعتبر دلك مؤشرا على حيوية هدا المجتمع بالمعنى الايجابي .[2]

سنحاول في هدا الإطار التركيز على المجتمع المدني في تونس كنموذج ناجح يبرز مدى فعاليته على ارض الواقع والتي توجت في النهاية بإسقاط النظام، ورغم دلك بقي نضاله من اجل مستمر لاستكمال بناء الصرح المؤسساتي للدولة التونسية.

[1] حسنين توفيق إبراهيم، ***المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية،مرجع سابق،*** *ص 695*
[2] المرجع نفسه، ص 696

بعد الحراك الشعبي الذي شهدته تونس نجد أن حصيلة المنظمات والجمعيات في تزايد مستمر من حيث العدد والنوع والاختصاص، فالقانون الجديد للجمعيات سنة 2011 لا يحدد سقفا للتمويلات، سواء التمويل الداخلي أو الخارجي، حسب الفصل (41) من القانون، لذلك نجد ان بعض الجمعيات برز بروزا ملحوظا والبعض الآخر يبدو أنه اندثر وذلك لغياب الخبرة لحداثة عهدها بالنشاط المدني .

إلا أن ذلك لا ينفي أن للمجتمع المدني له دور فعال في تغيير الأحداث والضغط على الحكومة من جهة وعلى المجلس الوطني التأسيسي من جهة أخرى، كما لا يمكن نفي أهمية مختلف المنظمات والجمعيات التي سهرت على إنجاح كافة مراحل العملية الانتخابية إما بالمشاركة في عملية المراقبة أو التدريب.

إن منظمات المجتمع المدني لعبت خلال انتخابات 2011 دورا مهما في ملاحظة سيرالعملية الانتخابية، رغم أن تجربتها في هذا المجال كانت محدودة وتميز عمل هذه المنظمات بالجدية في تطبيق المشاريع الخاصة بمراقبة الانتخابات وفي العمل الميداني والتواصل مع المواطنين وفي التنسيق مع هيئة الانتخابات في إطار ما تخوله لها من صلاحياتها. [1]

قدم المرصد الوطني إيلاف دراسة حول الجمعيات غير الحكومية بتونس ما بعد ثورة 14 جانفي 2011 إلى حدود شهر فيفري 2013 وتتلخص اهم النتائج التي خلص إليها المرصد كالتالي:

- ❖ تم رصد 12053 جمعية غير حكومية .

•حسب الانتشار الجغرافي:

[1] عبد العظيم محمود حنفي، ***استراتيجيات الانتقال الديمقراطي***، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، تاريخ النشر 12-3-2013, متاح على www.dohainstitute.org ، (11.05.2017)

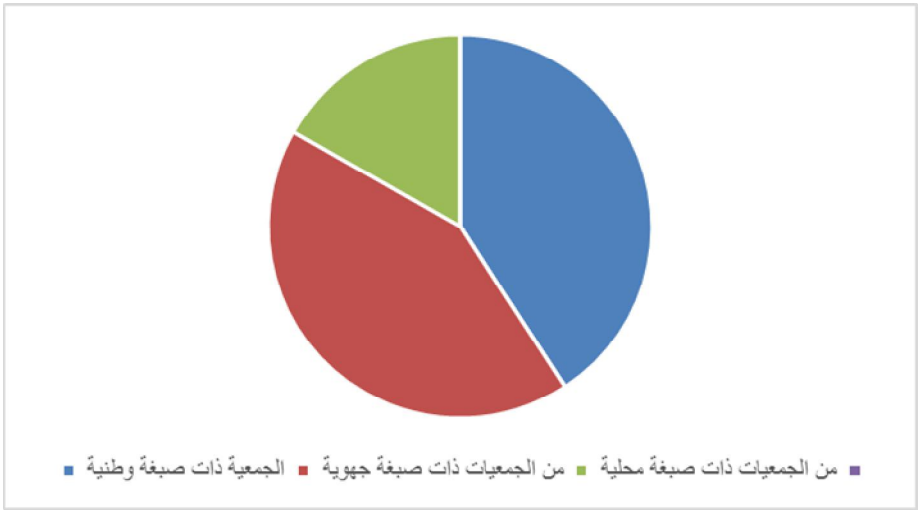

الشكل رقم : 04 / من إعداد الطالب

•حسب النشاط الفعلي الممارس:

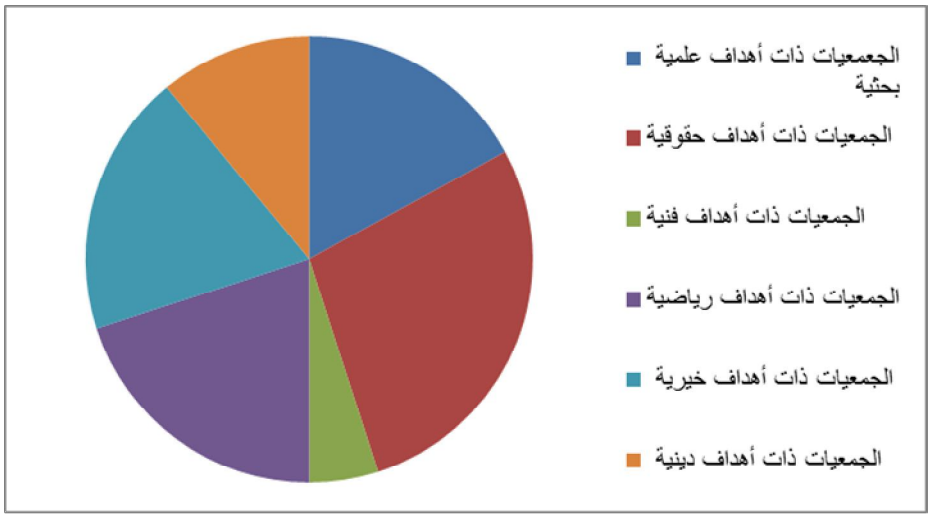

الشكل رقم : 05 /من إعداد الطالب

في المقابل و أمام الدور الكبير الذي لعبه الشركاء الاجتماعيون في الحوار التونسي _تونسي، منحت اللجنة النرويجية القائمة على جوائز نوبل، **جائزة نوبل للسلام للرباعي الراعي للحوار الوطني التونسي** لدوره الفاعل في عملية بناء الديمقراطية في تونس بعد ثورة 2011، وهو مؤلف من أربع منظمات هي الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، والرابطة التونسية لحقوق الإنسان، ونقابة المحامين التونسية

المطلب الثاني : دور المؤسسة العسكرية

شهد المجتمع التونسي خلال أيام الثورة وبعدها صعودا لدور المؤسسة العسكرية التي كانت شبه غائبة عن الساحة السياسية والاجتماعية قبل ذلك، حيث أن هذه المؤسسة كانت قد أزعجت الرئيس بورقيبة على أثر محاولة الانقلاب العسكري في العام 1962, في حين انتقل الحكم إلى زين العابدين بن علي، لم يدخر جهدا لمواصلة سياسات بورقيبة، وفي عهده وقعت أيضا أحداث 1991 التي اتهمت فيها مجموعة من الضباط بالإعداد لانقلاب عسكري.

لكن حديثا لم يعد الجيش يطمع بالسلطة السياسية لأنه يفتقد إلى التجربة والتاريخ السياسيين والإيديولوجيا[1]، فالجيش ساعد في الحفاظ على مؤسسات الدولة حين سقط النظام أثناء الحراك الشعبي، كما أن وزارة الدفاع أكدت مرارا وتكرارا بأن هدفها هو تأمين المسار الديمقراطي والمدني وليس فرض سلطة العسكر، فالجيش اكتفى بتوفير الأمن وحماية الشعب من أعمال الشغب والقنص والنهب والفوضى التي تفشت في البلاد والاقتصادية. [2]

نجحت المؤسسة العسكرية في الاحتفاظ بالمصداقية والشرعية القانونية، في حين كانت باقي مؤسسات الدولة تفقد الشرعية الشعبية، خاصة منها مؤسسة الأمن الداخلي التي كانت تعرف بفسادها

[1] لبنى بهلولي، ***الادوار المتغيرة للمؤسسة العسكرية في الثورات العربية، الملتقى الوطني الاول حول التحولات السياسية في المنطقة العربية، واقع وأفاق***، (سكيكدة: جامعة 20 اوت 1955، من 24 الي 25 أفريل، 2011)

[2] ***الاستبداد دراسة حالات***، **(بيروت: شرق من الخلاص ثورات العربي**، الديمقراطية، ***الربيع*** للدراسات العربية الشبكة 501)، ص2013**الكتاب**،

وبأنها العصا الغليظة للرئيس المخلوع بن علي، التي تسببت بقتل المتظاهرين وقمعهم إبان الثورة، بالإضافة إلى الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في انتخابات المجلس التأسيسي, فقد وفرت الحماية للانتخابات كما اضطلعت بدور لوجستي فيها عبر توفير كل المعدات والمستلزمات من نقل بري وبحري وجوي, حيث تم نشر 22 ألف جندي في كل أنحاء البلاد لتأمين مراكز الاقتراع والفرز.

تعتقد بعض النخب أنه لا يوجد أية مخاوف تجاه الجيش التونسي لأنه ليست له تركيبة تقليدية، فهو غير مبني على أساس ديني او عرقي أو جهوي أو طائفي، بل يستند إلى معايير أكاديمية, وتضيف هذه النخب في هذا السياق أن وجود الجيش في الشأن العام في هذه المرحلة هو الضمان شبه الوحيد للانتقال إلى الديمقراطية وهذا بالطبع بالتعاون مع مكونات المجتمع المدني، لأن الشعب هو من قام بهذه الانتفاضة وليس الجيش .

المطلب الثالث :الحركة الحزبية والسياسية في تونس

1: الحركة الحزبية :

رغم وجود بعض الاحزاب السياسية في الساحة السياسية التونسية الى انها في مجملها لم تتمكن من لعب دور سياسي مهم والوصول إلى السلطة، والسبب كما يراه المتتبع للشأن السياسي التونسي يعود إلى السلطة التونسية بدءا **بالحبيب بورقيبة**، ووصولا إلى زين العابدين بن علي التي كانت تقمع كل معارضة وتزج بكل أركانها وأتباعها في السجون، ولم تفّرق السلطة التونسية بين المعارضة الإسلامية واليسارية حيث كان مصير كل معارض في السجن أو المنفى .

وكانت الحركات اليسارية من أنشط الحركات في تونس في فترة السبعينيات، و توصف تلك الفترة من تاريخ تونس بأّنها فترة تحدّيات اليسار في سنة 1977 تحديدا، ثم انتفاضة يناير 1978 التي حاول اليساريون من خلالها الوصول الى السلطة على حساب الاسلامين، كما كانت الأحزاب اليسارية ايضا

تشن الإضرابات وتدعو إلى التظاهر ضد الحكومة لتنفيذ مطالب العمال وصيانة حقوقهم، وفي الواقع كانت الحركة الشيوعية تختفي وراء النقابات العمالية والمطالب العمالية. [1]

واذا كان عدد الاحزاب قد بلغ قبل 14 جانفي 8 فقط دون اعتبار حزب التجمع الذي تم حله بعد الثورة ، فانه وفق الإحصائيات الرسمية تم سنة 2011 تأسيس 97 حزبا، ثم 40 حزبا سنة 2012 ، 29 حزبا سنة 2013، 20 حزبا سنة 2014، 7 أحزاب سنة 2015، بينما سجلت سنة 2016 بعث 4 أحزاب جديدة، لتكون بذلك سنة 2011 أي سنة اندلاع الثورة سنة " الطفرة " الحزبية باعتبار ان الساحة السياسية شهدت ميلاد عشرات الأحزاب الجديدة. و التي من اهمها تأثيرا و نشاطا 5 أحزاب وهي : حركة النهضة وحركة مشروع تونس، الجبهة الشعبية، حركة نداء تونس، الحركة الدستورية والتيار الديمقراطي، والحزب الجمهوري.

2: الحركة الإسلامية التونسية و ودورها في مسار التحول الديمقراطي:

عرفت الخارطة السياسية التونسية تنوعا أيضا في الحركات الإسلامية ومن هذه الحركات حركة النهضة التي تأسست عام 1970 لإسلامية والتي كانت عبارة عن حركة تربوية واجتماعية[2] ،و قد مرت هذه الحركة بثلاث مراحل سياسية، مرحلة التأسيس، ومرحلة التبليغ ومرحلة المنفى والمواجهة .

أفرزت انتخابات المجلس التأسيسي مفاجئة في الداخل التونسي و خارجه نهضة للمشهد السياسي و فوزها بالمرتبة الأولى من حيث عدد المقاعد، ويرجع هذا النجاح حسب تفسير البعض، الى كون التيار الإسلامي الذي ظهر بثقل كبير في المجتمع التونسي على الرغم من محاولات الإقصاء القديمة ،

[1] يحي أبو زكريا، **مرجع سابق**، ص ص 68-69

[2] زكي أحمد، ***تحركات و متغيرات الحركة الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي في العقد الاخير ،في كتاب مجدي حماد و أخرون،الحركات الاسلامية و الديمقراطية دراسات في الفكر و الممارسة***، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة2 ، 2001)، ص 209

استطاع بقوة الصعود مجددا و تيني خطاب سياسي و شعارات قريبة منتوجه أغلبية الشعب التونسي، الأمر الذي أدى إلى كسب أصوات التونسيين وتوظيفها سياسيا لاحقا.[1]

استطاعت حركة النهضة أن تستثمر نجاحه في المجلس التأسيسي من خلال تحالفها مع الحزبين العلمانيين حزب "المؤتمر من أجل الجمهورية" و "حزب التكتل من أجل العمل و الحريات " و تم بموجب هذا التحالف إنشاء ائتلاف "**الترويكا**" *،الذي كانت مهمته تسيير البلاد في مرحلة انتقالية عقبت الحراك، و الإعداد لصياغة دستور جديد و التحضير للانتخابات التشريعية و الرئاسية .

تبنت حركة النهضة أسلوب الحوار و التدرج في معالجة كل القضايا و الاشكاليات التي واجهتها على أنها حركة إسلامية وسطية ترفض استخدام العنف و تنبذ التطرف، هذا ما جعلها تحظى باحترام و القبول لدي الأوساط السياسية و الشعبية على حد سواء في تونس و وكذا احترام الرأي العام العالمي خاصة الغربي.

هذا السلوك المتبع من قبل الحركة ساهم في خلق مناخ ملائم للعمل السياسي المشترك، و تكريس مبدأ التعددية و الإخلاف الفكري بين ما هو علماني و إسلامي و السماح بالتعايش المشترك و تغليب المصلحة الوطنية، و لعل خير دليل على ذلك هو حل ائتلاف الترويكا الحاكم بقيادة النهضة عقب المطالبة الشعبية بذلك على خلفية الأعمال الإرهابية التي شهدتها تونس و التي كان أهمها اغتيال قياديين بارزين في أحزاب علمانية ، مما جعل النهضة تتخلى عن السلطة بشكل سلمي لصالح أحزاب أخرى، و في المقابل أعادت كسب ثقة المواطن التونسي خلال تشريعات 2014 حتى و إن كانت بنسبة نجاح اقل من انتخابات المجلس التأسيسي في 2011 . [2]

---

[1] محمد عاطف، ***الثورات العربية و التيارات الاسلامية***، **(بيروت: دار الكتب للنشر و التوزيع**، 2012)، ص 176

* استخدم مصطلح **الترويكا** الذي يعني في الروسية: المجموعة الثلاثية على الخطة (عام 1960م) التي اقترحها الاتحاد السوفييتي السابق، وهي أن يتولى رئاسة الأمم المتحدة ثلاثة أشخاص في منصب السكرتير العام بدلا من واحد ومنذ ذلك الحين بات وجود 3 مسؤولين يملكون حق القرار في أي هيئة أو شركة تسمى ترويكا، و في تونس هي ائتلاف حاكم رئاسيا وحكوميا وبرلمانيا، يتكون من ثلاثة أحزاب ذات الأغلبية الممثلة في المجلس الوطني التأسيسي التونسي لتكوين أغلبية مستقرة في الحكم في تونس تأسس في 22 نوفمبر 2011 وانحل في 20 نوفمبر 2014.

[2] أنور الجمعاوي ،**الاسلاميون في تونس و تحديات البناء السياسي و الاقتصادي للدولة الجديدة، قراءة في تجربة حركة النهضة**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات ،2013) ص 470_472

المبحث الثالث : مؤشرات عملية التحول الديمقراطي في تونس

هناك مجموعة من المؤشرات التي تدل على أن هناك تحولا ديمقراطيا منها الانتخابات, حيث تعد الانتخابات بمختلف أنواعها أحد أهم مؤشرات المشاركة السياسية على الرغم من اختلاف دلالاتها ونتائجها، وتمثل انتخابات المجلس التأسيسي في أي بلد قيمة مضافة, حيث يتولى المجلس صياغة دستور البلاد ليكون أساس القواعد القانونية الذي يفتح المجال لإنشاء دولة القانون.

المطلب الاول: انتخابات التي شهدتها تونس بعد الثورة :

1 / انتخاب المجلس التأسيسي 2011 :

تعد الانتخابات بمختلف أنواعها أحد أهم مؤشرات المشاركة السياسية، على الّرغم من اختلاف دلالاتها ونتائجها. وتمثل انتخابات "المجلس التأسيسي " في أيّ بلدٍ قيمة مضافة واستثنائية باعتبار

وظيفتها التأسيسية، حيث يتولّى المجلس صياغة دستور البلاد ليكون أساس القواعد القانونية التي تفتح المجال لإنشاء دولة القانون.

يتكون المجلس تأسيسي التونسي من 217 عضوا انتخبوا من قبل التونسيين في اقتراع أجري يوم 23 أكتوبر 2011 بعد الحراك الذي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي.

أعلنت نتائج أول انتخابات في تونس منذ استقلالها وأول انتخابات في دول الحراك العربي في الثالث من مارس 2011، ونال حزب حركة النهضة ذو المرجعية الإسلامية حصة الأسد من مقاعد المجلس بحصوله على 89 مقعدا، تلاه حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بـ29 مقعدا، في حين حلت قوائم العريضة الشعبية ثالثا بنصيب 26 مقعدا.[1]

تأسس المجلس القومي التأسيسي بتونس عام 1956 بعد أيام من الاستقلال، وقد قرر إلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية يوم 25 يوليو 1957 وتعيين الحبيب بورقيبة أول رئيس للجمهورية التونسية.

ويضم المجلس التأسيسي نوعين من اللجان، الأول لجان تأسيسية: لجان عدة هي لجنة التوطئة والمبادئ الأساسية وتعديل الدستور، ولجنة الحقوق والحريات، ولجنة السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والعلاقة بينهما، ولجنة القضاء العدلي والإداري والمالي والدستوري، ولجنة الهيئات الدستورية، ولجنة الجماعات العمومية الجهوية والمحلية.

والنوع الثاني هو عبارة عن لجان تشريعية هي: لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية، ولجنة التشريع العام، ولجنة المالية والتخطيط والتنمية، ولجنة الطاقة والقطاعات الإنتاجية، ولجنة القطاعات الخدماتية، ولجنة البنية الأساسية والبيئة، ولجنة الشؤون الاجتماعية.

وكلف بالمجلس وضع دستور جديد للبلاد، كما أن لديه سلطة تعيين حكومة جديدة والتمديد للحكومة القائمة حتى إجراء انتخابات تشريعية عامة في البلاد، ويعمل المجلس على مراقبة عمل الحكومة

[1] عبد اللطيف الحناشي ،***انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي،الإطار ، المسار ،النتائج***، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات، 2012) ص 22_23

ومحاسبتها، والنظر في مشاريع القوانين المقدمة من الحكومة أو أعضاء المجلس والتصديق عليها أو ردها، كما يتمتع المجلس بالاستقلالية الإدارية والمالية في إطار ميزانية الدولة.[1]

2: الانتخابات التشريعية و الرئاسية 2014

مثلت سنة 2014 سنة مهمة في تاريخ الانتقال السياسي في تونس، إذ بعد تعطل المسار لديمقراطي، تم انتخاب مجلس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، والمصادقة على الدستور، ثم على القانون الانتخابي، ولعل الاستقرار على خيار الإدارة المستقلة للانتخابات الذي اعتبر أحد أهم مكتسبات تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس، و الذي مثل مدخلا رئيسيا للترسيخ الديمقراطي، و عليه فقد جرت الانتخابات التشريعية والرئاسية وفق معايير النزاهة والتعددية مما خوّل لتونس مرتبة مشرفة في الترتيب العالمي لنزاهة الانتخابات، بل واعتبرت تونس وفق بعض التقييمات الدولية بلد العام 2014 .[2]

بداية كانت نسبة مشاركة التونسيين في هذه الانتخابات العامة في حدود ٪60، من أصل حوالي 5 ملايين و285 ألفاً و136 تونسياً مسجلين في الدوائر الانتخابية، وهي نتيجة تُعدُّ ضعيفة نسبياً، فالذين انتخبوا في تونس هم حوالي 3 ملايين ناخب، وفي مقارنة مع انتخابات 2011 كان عدد الذين يحق لهم التصويت 7 ملايين و 400 ألفا تونسيا، لكن الذين ذهبوا إلى صناديق الاقتراع وصوتوا هم حوالي 4 ملايين ناخب، وهذا يعكس مدى العزوف الكبير لدى التونسيين عن التصويت في هذه الانتخابات التشريعية ، لاسيما بين الشباب، فهذا العزوف الانتخابي يعتبر نتيجة سلبية و رسالة قوية للطبقة السياسية التونسية الحاكمة، ولجميع الأحزاب السياسية التونسية على اختلاف مشاربها الفكرية والسياسية، ويعكس مدى عدم الثقة القائمة بين أكثرية المجتمع التونسي والسياسيين.

وأظهرت نتائج الانتخابات التي جرت يوم 26 أكتوبر الماضي عن فوز "حزب نداء تونس" بنحو 86 مقعداً من أصل 217 مقعداً، و هو الحزب الذي احتل المشهد السياسي التونسي منذ أكثر من سنتين، لاسيما بعد اعتصام باردو في صيف 2013، الذي أعطاه صفة "الشرعية الثورية"، حين نزل حزب "نداء تونس" بثقله في احتجاجات وتظاهرات طالبت بالإطاحة بحكومة "الترويكا" التي كانت تقودها

[1] عبد اللطيف الحناشي ،***انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي،مرجع سابق،*** ص 26

[2] تقرير: ***الهيئة المستقلة العليا للانتخابات حول الانتخابات التشريعية و الرئاسية 2014 في تونس***، (مارس، 2015)، ص 05

حركة النهضة، وذلك إثر اغتيال قيادي **محمد البراهمي** ، في حادثة إرهابية هي الثانية خلال أقل من عام ومقتل عناصر من الأمن والجيش في هجمات نسبتها السلطات التونسية إلى التنظيم المسلح " أنصار الشريعة" ، وبعد أن ركز أيضا في حملته السياسية الانتخابية على موضوع الإرهاب، بوصفه من إنتاج الحصيلة السلبية لفترة حكم "حركة النهضة" التي اتهمها بالتراخي في التعامل مع جماعات سلفية جهادية اتهمتها السلطات باغتيال اثنين من قادة المعارضة العلمانية وقتل عشرات من عناصر الجيش والشرطة في 2013. [1]

واحتلت حركة النهضة المرتبة الثانية بحصولها على 69 مقعداً، أي بخسارتها حوالي 20 مقعداً بالقياس إلى نتيجة انتخابات 2011. وكانت أكبر نسبة حققتها حركة النهضة هي في الجنوب معقلها التاريخي. وعلى الرغم أن حركة النهضة خسرت عدداً كبيراً من المقاعد، فإنها حافظت على نصيبها الانتخابي، وعلى تموقعها ومكانتها ضمن الأحزاب الكبرى في البلاد، باحتلالها المرتبة الثانية. وعلى الرغم من أن حركة النهضة فقدت أكثر من ثلث قاعدتها الانتخابية، بسبب أدائها في الحكم الذي وصف بالسيئ ، وإخفاقها في تقديم الحلول الواقعية للمشاكل الاقتصادية، واغتيال زعيمين من المعارضة اليسارية والقومية، وتغلغل الإرهاب في عهدها، فإنها لا تزال رقماً صعباً في المعادلة السياسية التونسية، إذ بقيت متقدمة بأشواط كبيرة على حزب الاتحاد الوطني الحر (16مقعداً) الذي يليها في المرتبة الثالثة.

و كمحصلة للمسار الانتخابي في تونس حتى الان نجد :

أ / **ثلاثة رؤساء :**

- بعد تولي الوزير الأول **محمد الغنوشي**، الرئاسة ليوم واحد، مساء 14 يناير 2011، حتى اليوم التالي، تم إعلان فؤاد المبزع رئيسا لتونس، عملا بأحكام الدستور السائد آنذاك، الذي يعطي الرئاسة المؤقتة لرئيس البرلمان.
- **فؤاد المبزع :** تولى الرئاسة من تاريخ 15 جانفي 2011، حتى 13 ديسمبر من العام نفسه.

[1] تقرير: ***الهيئة المستقلة العليا للانتخابات حول الانتخابات التشريعية و الرئاسية 2014 في تونس***، **مرجع سابق**، ص 08

- **محمد المنصف المرزوقي**، أصبح رئيسا للبلاد، بعد انتخابه من أعضاء المجلس الوطني التأسيسي، من 13 ديسمبر 2011، الى غاية 31 من الشهر نفسه عام 2014.
- **الباجي قايد السبسي**: الذي نجح في الانتخابات الرئاسية بنسبة 55.68%، وتولى الرئاسة منذ تاريخ 31 ديسمبر 2014، حتى اليوم .

ب / سبع حكومات

عندما أطاحت الثورة بالرئيس بن علي كان محمد الغنوشي يقود الحكومة التونسية ومنذ ذلك الوقت إلى اليوم تشكلت سبع حكومات وهي كالتالي: [1]

- **حكومة الغنوشي الأولى**: استمرت 17 جانفي 2011 ، وهي حكومة ائتلافية تشكلت من "حزب التجمع الدستوري، ومستقلين، والحزب الديمقراطي التقدمي، وحركة التجديد."
- **حكومة الغنوشي الثانية** : 27 جانفي 2011، وتكونت من مستقلين، و"حزب الديمقراطي التقدمي"، وحركة "التجديد
- **حكومة الباجي قايد السبسي**: مارس 2011 وتشكلت من مستقلين.
- **حكومة حمادي الجبالي**: ديسمبر 2011 وهي حكومة ائتلافية بين حركة "النهضة"، و"حزب المؤتمر من أجل الجمهورية"، و"التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات"، ومستقلين.
- **حكومة علي العريض**: مارس 2013 وهي حكومة ائتلافية بين "النهضة"، و"حزب المؤتمر من أجل الجمهورية"، و"التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات"، ومستقلين
- **حكومة مهدي جمعة** : يناير 2014 ، وهي حكومة تكنوقراط، تكونت من مستقلين بعد اتفاق نتيجة حوار وطني، انطلق في أكتوبر 2013، لحل الأزمة السياسية الناتجة، عن اغتيال المعارض القومي محمد البراهمي .
- **حكومة الحبيب الصيد**: فبراير 2015 وهي ائتلافية تكونت إثر انتخابات تشريعية ورئاسية، جرت عام 2014 بين ثلاثة أحزاب "حركة نداء تونس" (وسط ليبرالي)، و"النهضة" (إسلامية)، و"الاتحاد الوطني

[1] عبد اللطيف الحناشي ،***انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التونسي، مرجع سابق*** ، ص 25

الحر) "ليبرالي.

المطلب الثاني: الدستور التونسي الجديد

بعد انتخاب المجلس الوطني التأسيسي (البرلمان) في تونس سنة2011 والذي اوكلت له مهمة اعداد دستور جديد للبلاد تم المصادقة عليه بغالبية ساحقة، اذ صوت 200 نائب من أصل 216 نائبا شاركوا في عملية الاقتراع، بـ "نعم" على الدستور المكون من "توطئة" (ديباجة) و149 فصلا، فيما صوت ضده 12 نائبا وامتنع 4 عن التصويت.

وسيعوض الدستور الجديد دستور عام 1959، الذي علق العمل به بعد إطاحة نظام الرئيس السابق زين العابدين بن علي في 14 يناير 2011.

وبعد انتخابات 23 أكتوبر 2011، وقعت أبرز الاحزاب الممثلة في المجلس التأسيسي، ومن بينها حركة "النهضة" الاسلامية الفائزة في الانتخابات وصاحبة اكثرية المقاعد في المجلس (90 مقعدا من إجمالي 217)، على التزام الانتهاء من صياغة الدستور خلال عام واحد من تاريخ الانتخابات.[1]

لكن المجلس التأسيسي لم يلتزم بذلك بسبب التجاذبات السياسية بين الاسلاميين والعلمانيين، والازمة السياسية الحادة التي فجرها في 2013 اغتيال المعارض **شكري بلعيد** والنائب **محمد البراهمي**، وقتل حوالي 20 عنصراً من الجيش والامن في هجمات نسبتها وزارة الداخلية إلى جماعات "تكفيرية".

و من تحليل مضموني لوثيقة الدستور التونسي يتجلى لنا ما يلي :

- ❖ التأكيد على مركزية تأسيس الدولة الديمقراطية كما هي كيان سياسي لرعاية الشأن العام وحماية السلم المدني وضمان السير الطبيعي للمجتمع
- ❖ تقوم الدولة التونسية على أساس نظام جمهوري برلماني يستأصل جذور الاستبداد الفردي الذي ترسخ في تاريخ البلاد الحديث
- ❖ إقرار نظام برلماني تكون فيه السيادة للشعب يمارسها عبر ممثليه في المجلس المنتخب ويعتمد على برلمان من غرفة واحدة كما يعتمد الفصل بين السلط التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- ❖ ضمان التعددية و استقلالية القضاء واحترام حقوق الإنسان وكرامته.
- ❖ التداول السلمي على السلطة بواسطة انتخابات حرة و ديمقراطية وشفافة.

[1] توفيق المدني، ***الثورة المغدورة و بناء الدولة الديمقراطية،الطوبيات الاصولية في السلطة***،(بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الاولى، 2013)، ص 505

- ❖ بناء المساواة بين المواطنين والمسؤولين والحكام أمام سلطة القضاء.
- ❖ ضمان صلاحيات أوسع للمجالس المحلية والجهوية المنتخبة في إطار خيار اللامركزية
- ❖ تركيز إدارة حديثة تجمع بين النجاعة في خدمة المواطن والحياد والمساواة في التعامل معهم و التزام مبدأ الشفافية و العدل.
- ❖ إحداث محكمة دستورية تتولى مراقبة دستورية القوانين.
- ❖ ضمان استقلال دائرة المحاسبات وتفعيل دورها في الرقابة وتكريس شفافية التصرف المالي والإداري والاستعمال الأمثل للأموال العمومية.[1]

المطلب الثالث : تقيم تجربة التحول الدمقراطي في تونس

1: مكاسب الحراك الشعبي التونسي [2]

ينظر الكثير من المحللين و الدارسين للشأن التونسي خاصة بعد الحراك الشعبي الذي عاشته البلاد ان الثورة التونسية منحت البلاد، بعد اكثر من ست(06) سنوات، العديد من المكاسب المرتبطة بالحريات العامة والتنظيم والاستقرار، والتي من أبرزها :

- ❖ إطلاق حرية الرأي والتعبير
- ❖ التخلص من "الدولة البوليسية"، وكتابة دستور يجمع بين الحداثة والجذور التاريخية
- ❖ تحقيق التبادل السلمي للسلطة.
- ❖ الانتخابات الحرة والنزيهة الذي شهدتها تونس خلال السنوات الاخيرة و التي تعتبر تدريبا للمواطن و السلطة على حد سواء على الممارسات الديمقراطية و الخضوع الى شرعية صناديق الاقتراع

[1] توفيق المدني، ***الثورة المغدورة و بناء الدولة الديمقراطية،الطوبيات الاصولية في السلطة ،مرجع سابق،*** ص ص ص 504-502-499

[2] مارك ليتش، سوزان خلاسير، و بليك هاونشيل، ***الثورة في العالم العربي، تونس ومصر ونهاية عصر***، ترجمة وتحقيق هاني حلمي حنفي،(القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، 2013)، ص 304

- ❖كما تظل تونس استثناء بالنسبة لمحيطها العربي، فالمشاهد مختلفة تماما في سوريا، وليبيا، ومصر، واليمن، التي شهدت حراكا مماثلا، وذلك بفضل مجتمع مدني وإعلام حر واتفاق سياسي بين الاسلامين و العلمانيين لم يترك مجالا أمام عودة الدولة البوليسية، تحت ذريعة مقاومة الإرهاب أو مقايضة الناس على حريتهم.
- ❖عودة النشاط للمجتمع المدني وتمكينه من القيام بدور إيجابي بارز في توجيه هذه الصراعات والتجاذبات بين أيديولوجيات متناقضة قسّمت المجتمع إلى إسلاميين وعلمانيين وكادت تعصف بمكاسب الحراك الشعبي و تدخل البلاد في حرب أهلية.
- ❖الوعي المتنامي لدى التونسيين والتونسيات بحقوقهم في الكرامة والتخلص من كل الممارسات التعسفية و الهيمنة والتسلط .
- ❖قدرة الشباب التونسي المتعلم في أغلبه على الانخراط في الثورة المعلوماتية المعاصرة والاستفادة منها في تنمية رصيده المعرفي وإبلاغ صوته والتعبير عن رأيه.
- ❖تراجع التطرف الحاد لدى بعض الأحزاب السياسية الفاعلة وجنوحها إلى الاعتدال والواقعية والعمل السياسي وقبول التعايش مع الآخر
- ❖اعتماد الحوار الوطني سبيلا إلى معالجة القضايا المستعصية والوصول بالخلافات إلى
- ❖حلول تقوم على الوفاق

وفي ما يلي نعرض احصائيات توضح مؤشر الديمقراطية في تونس بعد ست سنوات من التجربة الديمقراطية وفق مجموعة من الشروط هي موضحة في الشكل رقم 06 :

المسار الانتخابي، الاداء الاحكومي، المشاركة السياسية، الثقافة السياسية، الحريات المدنية

يتضح من خلال معدل كل وحدة مدى التقدم الكبير في تونس نحو تحقيق واقع ديمقراطي يتناسب والتحدي المرفوع عقب الحراك الشعبي، لعل أهمها:

_ **المسار الانتخابي** بمعدل : 7 من 10 _ **المشاركة السياسية** بمعدل : 7,78 من 10

_ **الثقافة السياسية** بمعدل : 6,88 من 10

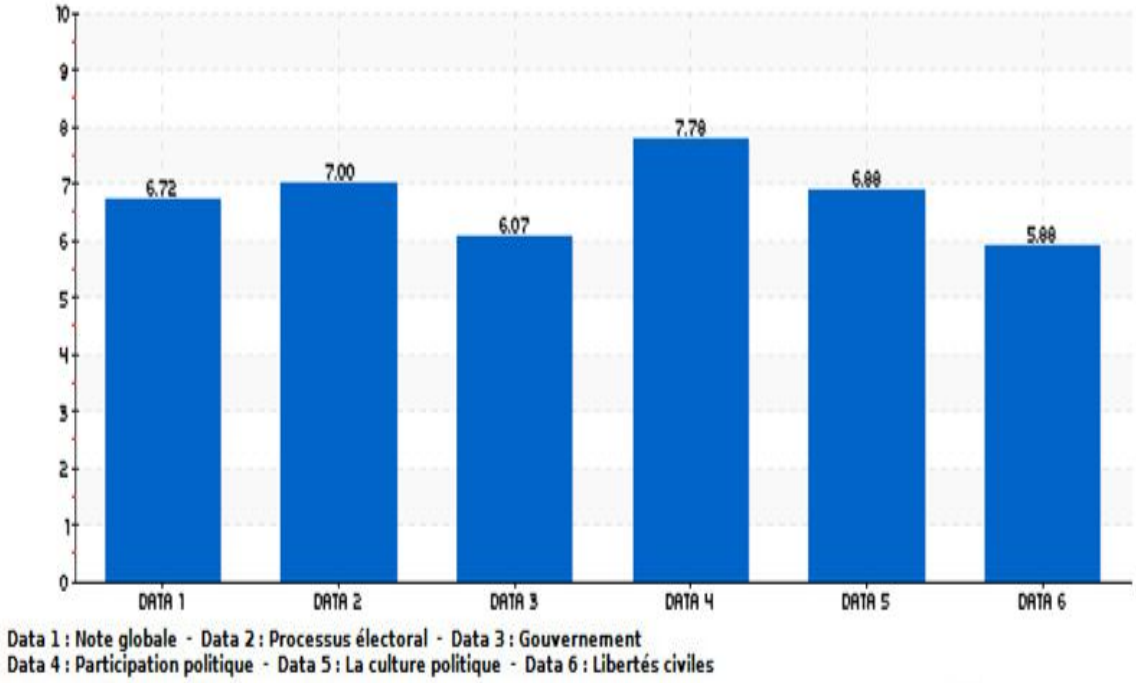

الشكل رقم : 06 يوضح مؤشر الدمقراطية في تونس لعام 2016

المصدر : The economist ، متاح على الموقع : www.Actualitix.com

المطلب الثاني : إخفاقات الحراك الشعبي التونسي :

- ❖ على الصعيد الاقتصادي ليس هناك شعور فعلي بتحقيق تنمية اقتصادية، وتوزيع عادل للثروات بين الفئات والجهات في المجتمع، فما يزال الفقر قائما، كما أنّ الفئات الهشة وغير المحظوظة اقتصاديا وتنمويا لم تتغير أوضاعها وازدادت معاناتها.
- ❖ لم يحصل توافق بين القوى السياسية، فما تزال التجاذبات السياسية والأيديولوجية قائمة كما هي منذ 2011، فلم يلمس التونسيون تغيرا ملحوظا في أوضاعهم الاقتصاديّة والاجتماعية، ولا تحسنا في مردود التنمية وتوزيع الثروة، وبالتالي مازال هناك شعور كبير بالظلم والضيم وعدم تحقق العدالة الاقتصاديّة والاجتماعية.
- ❖ كما يرى الكثيرون ان الطبقة السياسية التونسية التي ظهرت بعد 2011، لم تمنح في الغالب علامات وإشارات قوية، لطمأنة الشعب التونسي على حاضره ومستقبله في مواجهة مشاكل

التطرف والإرهاب ومقاومة الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، وبالتالي تولد لدى التونسيين انطباع يتمثل في أنّ هذه الطبقة مشغولة بمصالحها الذاتية والحزبية والسياسية أكثر من انشغالها بالواقع الفعلي للتونسيين وتحسين أوضاعهم[1]

- وفيما يتعلق بقضية الإرهاب، فسياسة الحكومة في محاربة التطرف حسب المتتبعين للشأن التونسي ، ليست قوية كفاية لتقضي عليه بالشكل المطلوب، مشيرا إلى أن محاولات مواجهة الإرهاب ما تزال "غير ناجعة"، لذلك لا بد من سياسة جديدة تجمع توفير موارد المواجهة العسكرية والأمنية، وخلق جبهة داخلية داعمة، وكذلك مراجعة السياسة التربوية والثقافية في تونس لتكون أداة متقدمة ومهمة في مواجهة التكفير والتشدد.
- وعن السياسة الخارجيّة التونسية، يرى المحللون إنها لم تتحل بالنجاعة الديبلوماسية، فدورها في الأزمة الليبية كان محدودا بدليل ان المفاوضات الليبية التي امتدت على مدار أكثر من عام استضافتها دول مثل سويسرا وألمانيا والمغرب وإيطاليا، وقد كان من المفترض أن تكون تونس مبادرة في هذا المجال خاصة وأنها أكثر الدول معرفة بليبيا ،كما ان تونس فضلت أن تبقى منزوية وأن لا تشارك بجدية في أزمات المنطقة.

[1] أحمد دلباني، قداس السقوط، ***كتابات ومراجعات على هامش الربيع العربي*** (دمشق: دار التكوين للنشر، 2012)، ص180

خلاصة :

تعتبر تونس بالنظر الى العديد من المعطيات ضمن الدول العربية الاكثر تأهيلا للتحول نحو الدمقراطية[1]، لما تتوافر عليه من شروط الانتقال الديمقراطي إلا ان" **هيكلة التسلط** "[2]، افقد هذه المؤشرات الايجابية التي تملكها تونس فاعليتها و مصداقيتها خاصة لدى المواطن التونسي الذي عاش في ظل حكم **الحبيب بورقيبة** في فترة زمنية اهم ما ميزها بناء هياكل الدولة الحديثة ، تعزيز روابط الوحدة الوطنية ، تطوير المجتمع في مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية، إصدار مجلة الاحوال الشخصية الخاصة بالمرأة ...، في المقابل قام نظامه بغلق المجال السياسي، تقليص المشاركة السياسية والقضاء على التعددية الحزبية، فرض الرقابة على وسائل الاعلام و الاتصال، ليتم الاطاحة به في ما بعد و صعود **زين العبدين بن علي**، الذي حاول تحسين صورة النظام السياسي التونسي من خلال إعتماده لمجموعة من الإصلاحات السياسية أبرزها فتح المجال للتعددية الحزبية و توسيع المشاركة السياسية، و تحقيق بعض التقدم في المجال الاقتصادي، إلى أن ذلك كله لم يرقى حسب المتتبع للشأن التونسي الى مستوى المؤشرات الايجابية التي من شانها تحقيق التحول الحقيقي نحو الديمقراطية في تونس .

و مع هذا الانسداد السياسي و التعسف السلطوي للنظام في تونس زات الهوة بين أفراد المجتمع و أصبحت المطالب تتعالى بشأن تحقيق العدالة الاجتماعية و التوزيع العادل للثروة و إعطاء حريات أكبر للمواطن التونسي و رفع الرقابة على وسائل الاعلام و الاتصال ...،و كنتيجة لذلك تحرك الشارع التونسي في سابقة هي الاولى من نوعها في تاريخ تونس الحديث و بزخم كبير فاجئ النظام في الداخل و العالم كله، لتمتد موجة هذا الحراك الى باقي دول العربية، هذا الحراك الذي و حتى اليوم لا نزال نشهد تطور فصوله و مراحله ، و بحسب المراقبين و المحللين و الدارسين للعلوم السياسية فانه يشكل استثناء ايجابيا بالنظر الى ما تحقق حتى الان من مؤشرات كان اهم ما ميزها المسار الانتخابي بداية

---

[1] لطفي طرشونة، ***سلسلة ملفات الثورة و الاصلاح و التحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية***، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2011)، ص 04

2 المرجع نفسه، ص 05

بانتخاب المجلس التأسيسي وصولا الى الانتخابات الرئاسية الاخيرة في 2014 إضافة الى فتح المجال امام التعددية الحزبية، المشاركة السياسية و رفع الرقابة على وسائل الاعلام و الاتصال .

الخاتمة

تحرك الشارع التونسي مطالبا بالتغير في جميع الميادين و المستويات التي وصل سقفها، بتنحية الرئيس زين العابدين بن علي و القضاء على نظام دام اكثر من 23 سنة، حيث رفع الشباب التونسي خلال هذا الحراك جملة من الشعارات الاجتماعية طالبوا خلالها بالحد من أزمة البطالة والحد من التفاوت الجهوي وتحقيق العدالة الاجتماعية، و عليه يمكننا تأكيد فرضية الدراسة التي مفادها انه "كلما غابت العدالة الاجتماعية و حقوق المواطنة، و تزايد اقصاء فواعل المجتمع المدني من المشاركة في رسم السياسات العامة للدولة التونسية، كلما كان ذلك دافعا نحو تحرك الشارع التونسي و انتفاضته على الوضع القائم بهدف تحقيق وضع افضل يضمن حقوق الجميع"

ثمة مؤشرات على أن تجربة الانتقال الديمقراطي في تونس هي التجربة الوحيدة التي حققت مستوى معين من النجاح بين بلدان الحراك العربي، أولها جمع الأركان الأساسية للانتقال الديمقراطي، وهي العدالة الانتقالية ، المسار الانتخابي الشفاف و النزيه، وضمان الحريات الفردية والعامة ومنها حرية التعبير والتنظيم، أما الركن الأهم فهو تمرير دستور توافقي نص على أن "لإسلام هو دين الدولة، وأن تونس دولة مدنية تقوم على المواطنة وإرادة الشعب وسلطة القانون. وبموجب الدستور أيضا تم تحميل الدولة مسئولية إرساء ورعاية خطاب ديني وسطي يقوم على نبذ التطرف و التشجيع على التعايش السلمي و المصالحة بين كل الفرقاء في تونس، وكانت النقطة الحاسمة في الدستور التونسي هي إلزام الدولة دستوريا بإبعاد الخطاب الديني عن التوظيف والدعاية الانتخابية.

غير ان القول بان عملية التحول الديمقراطي في تونس وصلت الى درجة الترسيخ فهو في اعتقادنا حكم مسبق و مبكر لعدة اعتبارات أهمها :

- ❖عامل الوقت، فست سنوات من عمر تجربة التحول الديمقراطي في تونس غير كافية للحكم عليه و استخلاص نتائجه بشكل نهائي، لذلك يجب الانتظار اكثر الى ما سيؤول اليه هذا المسار مستقبلا

- ❖ الاختلافات الايديولوجية بين الاطياف التونسية بين ما هو اسلامي و ما هو علماني رغم اتفاق الطراف في تونس على تجاوز هذا العائق، الا ان الممارسة الواقية لا تزال تشهد هذا الصراع غير معلن و لعل ازمة ائتلاف الترويكا و حله في 2014 ،خير دليل على ذلك
- ❖الإخفاقات الاقتصادية رغم الاصلاحات التي قامت بها الحكومات المتعاقبة منذ 2011 و استمرار الاحتجاجات الشعبية في مختلف الجهات التونسية، و لعل احتجاجات تطاوين الاخيرة تعكس مدى عمق المشاكل الاقتصادية في تونس
- ❖ مشكلة الإرهاب، فرغم تحسن الوضع الأمني في تونس لا تزال محاربة الإرهاب من أولويات الحكومة والشعب، بالنظر الى الوضع في المحيط الاقليمي خاصة الصراع المسلح في ليبيا، و قضايا مكافحة الارهاب في الجزائر

و كمحصلة هناك اجماع في تونس اليوم حول مسائل جوهرية اهمها:

- ❖ إن مسار التحول الديمقراطي بكل سلبياته قد جنب تونس حالة الحرب الاهلية وقدم هامش من الحرية و فتح المجال امام جميع الفرقاء للحوار و مناقشة المسائل المشتركة بغض النظر عن خلفياتهم الايديولوجية.
- ❖ الهروب من مواجهة الجبهة الاجتماعية لم يعد مجديا لأحد وأنه لا بد من الجلوس إلى طاولة التفاوض الاجتماعي و اشراك جميع الفواعل السياسية و الاجتماعية الناشطة و المؤثرة في الساحة التونسية .
- ❖ مناقشة موضوع الهوية الثقافية الذي يفرض نفسه اليوم و محاولة توصل الفرقاء في تونس الى اعتماد نهج جديد يرسخ لمبدأ التنوع الثقافي و الاختلاف الفكري من شانه تعزيز المصالحة بين التونسيين.
- ❖ ترسخ القناعة بأن الديمقراطية قد صارت وعاء مريحا لمواصلة هذه النقاشات وتعميقها وتفعيل مؤسسات إنتاجها على المدى البعيد.

فهـرس الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	**نسب الفقر و الفقر المتقع في تونس**	56

فهـرس الاشكال :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	**نسبة البطالة في تونس**	54
02	**يوضح استخدام الانترنت من قبل التونسيون**	**61**
03	**يوضح عدد مستخدمي الفيس بوك في تونس**	**61**
04	**الانتشار الجغرافي لجمعيات المجتمع المدني**	**65**
05	**انتشار جمعيات المجتمع المدني حسب النشاط الممارس**	**66**
06	**مؤشر الدمقراطية في تونس لعام 2016**	78

فهرس المحتويـات

البسملة

الشكر و العرفان

الإهداء

مقدمة 01

الفصل الأول : الاطار المفاهيمي و النظري للدراسة 09

المبحث الأول : مفهوم التحول **الديمقراطي**..... 10

المطلب الاول : تعريف التحول الديمقراطي.....10

المطلب الثاني: التحول الديمقراطي و المفاهيم المرتبطة به.....12

المطلب الثالث : المقاربات والنظريات المفسرة لعملية التحول الديمقراطي.....16

المبحث الثاني : الأسباب و العوامل المؤدية للتحول الديمقراطي.....20

المطلب الاول :الأسباب و العوامل الداخلية المؤدية الى للتحول الديمقراطي.....20

المطلب الثاني : الأسباب و العوامل الخارجية.....23

المبحث الثالث: أنماط التحول الديمقراطي و مراحله 25

المطلب الاول :أشكال و أنماط التحول الديمقراطي 25

المطلب الثاني : مسارات و مراحل التحول الديمقراطي.....26

خلاصة الفصل:.....29

الفصل الثاني : الحراك العربي و تداعياته..... 31

المبحث الأول: أسباب تعثر المسار الديمقراطي في الدول العربية.....32

المطلب الاول : إشكالية انتشار الإرهاب و التطرف في المنطقة العربية.....32

المطلب الثاني : إشكالية تدهور الوضع الاقتصادي لدول الحراك العربي.....33

المطلب الثالث : إشكالية عدم استقرار الشرعية و الصراع حولها.....33

المبحث الثاني : دوافع و أسباب الحراك العربي.....34

المطلب الأول الأسباب و الدوافع الداخلية للحراك العربي.....35

المطلب الثاني : دور العامل الخارجي و تأثيره على مسار الحراك العربي.....37
المبحث الثالث:التعامل الإقليمي و الدولي مع الحراك العربي و مألاته.....38
المطلب الاول :المواقف الاقليمية من الحراك العربي :.....38
المطلب الثاني : التعامل الدولي مع الحراك العربي.....40
المطلب الثالث : مألات الحراك العربي.....43
خاصة الفصل الثاني: 44
الفصل الثالث : أثر الحراك العربي على التحول الديمقراطي في تونس 46
المبحث الأول : تونس ما قبل الحراك.....47
المطلب الاول : الحقوق المدنية و السياسية قبل الحراك الشعبي.....47
المطلب الثاني: وضع المرأة في تونس قبل 2011.....48
المطلب الثالث : الاعلام في تونس قبل 2011.....50
المبحث الثاني : أسباب و دوافع التحول الديمقراطي في تونس.....51
المطلب الاول : حسب البيئة الداخلية 52
المطلب الثاني:**العوامل الإقليمية و الدولية المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي في تونس**....58
المبحث الثاني: دور النخبة و الاحزاب في إدارة التحول الديمقراطى في تونس.....69
المطلب الاول : مؤسسات المجتمع المدني.....63
المطلب الثاني دور المؤسسة العسكرية.....66
المطلب الثالث : الحركة الحزبية والسياسية في تونس.....68
المبحث الثالث : مؤشرات عملية التحول الديمقراطي في تونس.....71
المطلب الاول : انتخابات التي شهدتها تونس بعد سنة 2011.....71
المطلب الثاني : الدستور التونسي الجديد.....75
المطلب الثالث : تقيم تجربة التحول الديمقراطي في تونس 77
خلاصة الفصل الثالث:.....80
الخاتمة 82
فهرس الجداول.....85

فهرس الاشكال.....86

فهرس المحتويات 87

قائمة المراجع..... 88

ملخص الدراسة 94

قـــائمة المراجـــع:

أولا المراجع باللغة العربية:

01 : **القران الكريم**

الدســـــاتير :

02 : دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014

القواميس و الموسوعات :

03 : عبد الكافي إسماعيل عبد الفتاح ، ***الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية*** .مصر :مركز الإسكندرية ، للكتاب،2011

المعاجم و القواميس :

04 : مختار عمر أحمد، ***معجم اللغة العربية المعاصر***، القاهرة: علم الكتب ، ط 1، 2008

أ- الكتب:

05 **:** شلبي محمد ، ***المنهجية في التحليل السياسي***، الجزائر: دار هومة الطبعة 4، 2002

06: نصر محمد عارف، ***إبستمولوجيا السياسية المقارنة، النموذج المعرفي،النظرية،المنهج***، (القاهرة: المؤسسة الجامعية للدراسات،2002)، ص 94

07 : هنتجتون صامويل، ***الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين***، ترجمة عبد الوهاب علوب، القاهرة: دار سعاد الصباح، 1993

08: المدني توفيق تونس ،***الثورة المغدورة و بناء الدولة الديمقراطية الطوبيات الأصولية في السلطة***، بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة 1، 2013

09: عبد الحميد حسن، رشوان أحمد، ***الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان***، مصر: المكتب الجامعي الحديث ، 2006،

10: إبراهيم عبدالله فتحي شادية، ***الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظرية الديمقراطية***، عمان:المركز العلمي لدراسات السياسية، 2003،

11: القصبي رشاد عبد الغفار، ***التطور السياسي و التحول الديمقراطي***، القاهرة: كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2006

12: إبراهيم سعد الدين، ***المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي***، القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر و التوزيع، 2000

13: الفالح متروك، ***المجتمع والديمقراطية في البلدان العربية***، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002

14: ميتيكس هدى، ***الاتجاهات المعاصرة في دراسة النظم السياسية في دول لعالم الثالث***، القاهرة: اللجنة العلمية للعلوم السياسية والإدارة العامة، 1999

15: حسيني أحمد، ***التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي***، القاهرة: مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية ، 2004

17: العلواني طه جابر ، ***تأملات في الثورات العربية***، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، 2013

18: محمد العبادة، ***الاصلاح، التنمية ، الدمقراطية بالوطن العربي***، الرباط : دار السام للطباعة والنشر والتوزيع، 2011

19: بثينة قريبع، ***واقع النوع الاجتماعي في تونس، تقرير مشترك بين الاتحاد الاروبي و الحكومة التونسية***، تونس،2014

20: لوكا جون، ***التحرك نحو الديمقراطية في الوطن العربي***، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، ط2 ، 2000

21: الحمش منير، عبد الحليم فضل الله وأخرون، ***ثورة الشارع العربي***، بيروت: المركز العربي للدراسات والتوثيق،2011

22: بونعمان سلمان ، ***فلسفة الثورات العربية، مقاربة تفسيرية لنموذج انتفاضي جديد***، بيروت: مركز نماء البحوث والدراسات، 2012

23: شعبان عبد الحسين ، ***الشعب يريد، تأملات فكرية في الربيع العربي***، مصر: أطلس للنشر والإنتاج الثقافي، 2012

24: مسعد محمد، ***المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية في العالم العربي، ثورات الربيع العربي***، الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2013

25 :عاشور زائدة بسيوني، ***دور مواقع القنوات التلفزيونية في ظل اندلاع الثورات العربية***، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2014

27: إيهاب عمر، ***أمريكا و الربيع العربي***، القاهرة: منشورات سبارك للنشر و التوزيع، 2014

28: كنعان إياد، ***إلى الربيع العربي***، بيروت: المؤسسة العربية للنشر و التوزيع، 2014

29: سليمان عبد الرازق ، عام على الربيع العربي ،التداعيات الاقليمية و الدولية، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية،2012

30: بشارة مروان ، ***العربي الخفي وعود الثورات العربية و أخطارها***، بيروت: الدار العربية ناشرون، 2013

31 : مصطفى كريم ، ***تأملات في شخصية بورقيبة، تعريب تونس***: منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي و المعلومات، 2000

32: أبوزكريا يحي، ***الحركة الاسلامية في تونس من الثعالبي و الى الغنوشي***، تونس: دار ناشري 2003،

33: بوزقرور أحمد، ***الأنظمة السياسية والدساتير التونسية***، تونس: مطبعة فرشيوي، 2011

34: مبروك مهدي، ***ثورة الكرامة والحرية: قراءة أولية في الخلفيات الاجتماعية والثقافية للثورة التونسية***، في كتاب مجموعة من المؤلفين، ثورة تونس، الأسباب والسياقات والتحديات، قطر:المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، 2012

35: العجاني محمد، ***جيل الشباب في الوطن العربي ووسائل المشاركة غير التقليدية من المجال الافتراضي إلى الثورة***، بيروت: مركز الوحدة العربية،2013

36: مصدق حسن، ***وثائق ويكيليكس وأسرار ربيع الثورات العربية*** ، بيروت: المركز الثقافي العربي 2012،

37: حرب علي ، ***ثورة القوة الناعمة في العالم العربي من المنظومة إلى الشبكة***، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون،2013

38: قنديل أماني، ***المجتمع المدني في العالم العربي، دراسة للجمعيات الأهلية العربية***، القاهرة: دار المستقبل العربي،1994

39: توفيق إبراهيم حسنين، ***المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية***، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014

40: عاطف محمد، ***الثورات العربية و التيارات الاسلامية***، بيروت: دار الكتب للنشر والتوزيع، 2012

41: زكي أحمد، ***تحركات و متغيرات الحركة الاسلامية المعاصرة في الوطن العربي في العقد الاخير*** ،في كتاب مجدي حماد و أخرون، ***الحركات الاسلامية و الديمقراطية دراسات في الفكر و الممارسة***، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 2 ،2001

42: ليتش مارك ، خلاسير سوزان ، و هاونشيل بليك ، ***الثورة في العالم العربي: تونس ومصر ونهاية عصر***، ترجمة وتحقيق هاني حلمي حنفي، القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع ، 2013

43: دلباني أحمد ، ***قداس السقوط، كتابات ومراجعات على هامش الربيع العربي***، دمشق، دار التكوين للنشر، 2012

44: طرشونة لطفي ، ***سلسلة ملفات ، الثورة و الاصلاح و التحول الديمقراطي في الوطن العربي من خلال الثورة التونسية***، الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 2011

20: الطرابلسي فواز، ***الديمقراطية ثورة*** ، بيروت: رياض الريس، 2012

26: ويست جوني، ***رحلات في الربيع العربي***، مصر: دار الشروق، 2014

ب - الدوريات:

45 : احمد زايد، ***اركيولوجيا الثورة واعادة البعث للطبقة الوسطى الديمقراطية***، السياسة الدولية، مصر: مؤسسة الاهرام، العدد 42,أفريل2011.

46: احمد رجب إيمان، ***المفاهيم الخاصة بتحليل انهيار النظم السياسية***، السياسة الدولية مصر: مؤسسة الأهرام، العدد184، أفريل.2011

47: مسيح الدين تسعديت ، ***المقاربة الجزائرية لبناء السلم في الساحل الإفريقي، التحديات والرهانات***، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 04 ، ديسمبر 2009

48: الذوادي محمود، ***العلاقة بين شخصية بورقيبة وأزمة الهوية في المجتمع التونسي الحديث***، مجلة الدراسات العربية ،عدد 32، أكتوبر، 1996

ت - الرسائل العلمية:

49 : نفيسة رزيق، ***عملية الترسيخ الديمقراطي في الجزائر و اشكالية النظام الدولاتي المشكلات و الافاق***، مذكرة مقدمة لنيل شهادة 2009 ، الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة باتنة: 2008

50: بلخيرة محمد، ***التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي وأثرها على الدول العربية الوطنية***، رسالة ماجستير قسم العلوم السياسية العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر: 2004/2003،

ج: التقـــــارير:

51: تقرير الهيئة المستقلة العليا للانتخابات حول الانتخابات التشريعية و الرئاسية، تونس: 2014

- المواقع الإلكترونية:

51: توفيق حسين، الانتقال الديمقراطي إطار نظري، متاح على الرابط 52

www.studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/2013124953348

31438.html

53: المغيري زاهي، المداخل النظرية للتحول الديمقراطي، متاح على الرابط :

www.hewarat.com/frum/showpost.php

54: نواري أنيس، مدلسي يدافع عن أداء الدبلوماسّية ويرد على انتقادات بعدم مسايرة الشارع العربي، متاح على الرابط : www.djazairess.com/annasr/25751

55: ابراهيم منشاوي، الموقف الجزائري من تطورات الأحداث في تونس، توجه حذر"، المركز العربي للبحوث و الدراسات متاح على الرابط : www.acrseg.org/36851

56: عبده محمود علي، الثورة التونسية الأسباب، عوامل النجاح، النتائج، متاح على الرابط :

www.sis.gov.eg

58: بن يونس كمال، عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس، متاح على:

www.siyassa.org.eg/NewsContent/12/116/166

59: لعياضي يوسف، التحولات السياسية الراهنة وأثرها على إرساء مبدأ الديمقراطية في تون، متاح على الرابط : dspace-univ-biskra.dz

60: عبد العظيم محمود حنفي، استراتيجيات الانتقال الديمقراطي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، تاريخ النشر 12-3-2013, متاح على www.dohainstitute.org

الملتقيات :

61: لبنى بهلولي، الادوار المتغيرة للمؤسسة العسكرية في الثورات العربية ،الملتقى الوطني الاول حول التحولات السياسية في المنطقة العربية، واقع و افاق ، جامعة 20 اوت 1955 ، سكيكدة: من 24 الي 25 افريل 2011

المراجع باللغة الأجنبية:

الكتب:

62:Tahar Ben Jelloun, Par le feu récit , Paris , Gallimard , 2011

المجلات:

63: Peter T. Lesson and Andrea ,Dean,The Democratic Domino Theory,An Empirical Investigation , (American Journal of Political Science , Vol 3, 2009

المواقع الالكترونية

64 : www.Actualitix.com

Résumé:

Les différentes expériences de démocratisation indiquent au niveau mondial qu'il Ya un certain nombre de questions et de problèmes liés aux processus de transition démocratique et à la consolidation des principes démocratiques, et cela en raison des différentes capacités des Etats à faire face à ces questions et problématiques à cause de plusieurs facteurs internes locaux et d'autres externes régionaux et internationaux.

Les questions les plus importantes et les problématiques liés à la transformation démocratique dans la capacité de créer la compatibilité et la synchronisation entre le problème de la construction d'un Etat national moderne et l'orientation vers la consolidation de la bonne gouvernance et la démocratie et les défis liés à tous cela, commençant par la politisation du processus de fragmentations verticales dans la société (ethniques, religieuses, sectaires, tribal) d'une part et de la nature des relations civiles-militaires, d'autre part, pendant la phase de transition et en deçà, en plus de la nature du rôle joué par la société civile dans ce processus.

Dans cette étude, nous allons essayer de projeter la lumière sur l'expérience tunisienne en tant que modèle pour le mouvement arabe produit dans la région arabe, qui a mis fin au régime du président « Zine El Abidine Ben Ali » après 23 ans en tête du pouvoir, et qui a bâti les bases d'une nouvelle phase dans l'histoire de la Tunisie.

Mots-clés: démocratie, transformation démocratique, la mobilité arabe, transition démocratique, la société civile